وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي

دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجى

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالب :

– بلقاسم طراد

إشراف الدكتورة :

– حدة رايس

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د. الطيب داودي	**جامعة بسكرة**	**رئيسا**
د. حدة رايس	**جامعة بسكرة**	**مقررا**
د. رابح خوني	**جامعة بسكرة**	**ممتحنا**
أ .د. عبد الحميد برحومة	**جامعة المسيلة**	**ممتحنا**

السنة الجامعية 2013/2012

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى من داعباني صبيا وربياني صغيرا وأرشداني كبيرا والديا الكريمين أطال الله في عمرهما "وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى كل إخوتي :

عبد القادر، لخضر، محمد، مصطفي، يونس وأبنائهم .

إلى زوجتي وأبنائي:

علي،ضياء،وداد،آية،إيمان .

إلى كل من علمني وساهم في تكوين ما أنا عليه

إلى كل الأصدقاء والزملاء

إلى كل باحث يسعى إلى تطوير بلده وتقويتها،والشد من أزرها بما يمده إياها من أفكار وأبحاث

إلى كل هؤلاء اهدي ثمرة عملي .

بلقاسم

كلمة شكر

(..رب أوزعني أن اشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وان اعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين ..)

سورة النمل الآية (19)

وبعد أتوجه بالشكر الجزيل والتقدير الكبير والعرفان الجميل إلى :

الدكتورة حدة رايس التي تفضلت بالإشراف على هذا البحث فكانت لنا نعم المعلمة والناصحة والصابرة، فلها علينا دين سنبقى عاجزين على أدائه .

إلى أساتذتي الأعزاء الذين سأنال شرف مناقشتهم لبحثي هذا، فلهم الشكر والعرفان على مجمل نصائحهم وتوجيهاتهم التي ستنير دربنا العلمي .

إلى كل من وقف معنا ودعمنا من بعيد أو قريب على انجاز هذا البحث بجهده، ووقته

ودعائه،ودام ودمنا معه أوفياء .

بلقاسم

الملخص

إن الواقع الذي أفرزته نهاية القرن العشرين فرض على مختلف الدول التفكير والاتجاه إلى تكوين تكتلات اقتصادية ، ولقد كانت للدول العربية محاولات عديدة في هذا الإطار منذ إنشاء الجامعة العربية سنة 1945مرورا بالعديد من التكتلات الاقتصادية العربية الجزئية ، والتي كانت خارج الجامعة العربية ، ولعل أكثرها بلورة مجلس التعاون الخليجي .

جاءت هذه الدراسة لبحث الدور الذي تلعبه التجارة العربية البينية في مدى تدعيمها لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، والوقوف على محاولات وجهود التكامل الاقتصادي العربي ومعرفة أسباب فشله آخذين في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي كدراسة حالة .

Abstract:

the end of the twentieth century, many countries felt obliged to think about getting integrated in certain economic blocks.

Since the creation of the Arab zigue in 1945, Arab countries wade several attempts to be part of a united economic block .

The Arab gulf cooperation council is considered as a live example of these constant attempts

The current study comes to examine the role that the commerce play between Arab nations, in completing each other economically, as well as to trace back the attempts and efforts made for Arabic economic complementation and to be aware of the causes of its failure taking as an instance the Arab gulf cooperation council .

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول 01	مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في الفترة 1998 – 2010	38
الجدول 02	الناتج الزراعي بالأسعار الجارية في الدول العربية .	40
الجدول 03	التجارة الخارجية العربية الإجمالية للفترة الممتدة من2006 إلى 2010.	44
الجدول 04	اتجاه التجارة الخارجية للدول العربية للفترة الممتدة من 2006 إلى 2010	46
الجدول 05	الهيكل السلعي للصادرات والواردات الإجمالية العربية للفترة الممتدة من 2006 إلى 2010	49
الجدول 06	أداء التجارة البينية العربية (2006-2010)	50
الجدول 07	مساهمة التجارة البينية في التجارة العربية الإجمالية (2006 - 2010)	51
الجدول 08	الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية البينية للفترة الممتدة من 2006 إلى 2010	52
الجدول 09	إجمالي الناتج المحلي لدول مجلس التعاون بالأسعار الجارية خلال لفترة (2005 - 2010)	76
الجدول 10	مساهمة قطاع النفط و التعدين في إجمالي الناتج المحلي و إيرادات الموازنة العامة و عائدات التصدير للفترة(1996-2005)	83
الجدول 11	نسبة الانكشاف الاقتصادي لدول مجلس التعاون في الفترة(1990-2005)	87
الجدول 12	التجارة البينية لدول مجلس التعاون الواردات خلال الفترة (2000-2004)	94
الجدول 13	التجارة البينية لدول مجلس التعاون (الصادرات) خلال الفترة (2000-2004)	95
الجدول 14	الواردات والصادرات إلى إجمالي الناتج المحلي لدول مجلس التعاون خلال الفترة 2000 ـ 2004	96

الجدول 15	تطور التجارة البينية مقارنة بالتجارة العالمية لدول مجلس التعاون خلال الفترة (2000- 2004).	98

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل 01	تطور مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في الفترة 1998 – 2010	38
الشكل 02	تطور التجارة الخارجية العربية للفترة الممتدة من2006 إلى 2010	45
الشكل 03	اتجاه التجارة الخارجية للدول العربية للفترة الممتدة من 2006 إلى 2010	47
الشكل 04	مساهمة التجارة البينية في التجارة العربية الإجمالية من 2006 إلى 2010	51
الشكل 05	تطور عدد سكان دول مجلس التعاون خلال الفترة(2004-2009).	76
الشكل 06	تطور إجمالي ناتج المحلي لدول مجلس التعاون بالأسعار الجارية خلال الفترة (2005 ـ 2010)	77
الشكل 07	مساهمة قطاع النفط والتعدين في إجمالي الناتج المحلي و إيرادات الموازنة العامة و عائدات التصدير من 1996الى 2005	84
الشكل 08	نسبة الانكشاف الاقتصادي لدول مجلس التعاون من 1990الى 2005	88

أدت العديد من الأحداث المتلاحقة التي عرفها العالم إلى ظهور عدة تكتلات إقليمية كبرى في الصناعة والمال والتجارة، نتجت عنها قوة اقتصادية منحت للدول المتكتلة قدرة تنافسية وتفاوضية جعلتها تفرض شروطها في شتى المجالات .

أمام هذه الظروف أصبحت الدول العربية تواجه موقفا خطيرا يحتم عليها تبني موقفا جماعيا منسقا وأنماط مشتركة من التعاون دفاعا عن مصالحها في مواجهة الأوضاع الراهنة ، حيث أن تعامل الدول العربية بشكل منفرد من شأنه أن يؤدي إلى المزيد من الانقسامات والخسائر التي تكبدتها تلك الدول، فالموقع الجغرافي الذي تحتله الدول العربية ووحدة الدين واللغة وتشابه الثقافات وتوفر الثروات الاقتصادية وتكاملها يجعلها تحتوي كيانا طبيعيا لتحقيق التكامل العربي ، على الصعيد الرسمي لا ننكر جهود الدول العربية في محاولة إقامة بنيان تشريعي ومؤسسي للعمل الاقتصادي المشترك الذي لا يمكن الاستهانة به، ذلك أن الجهود الرسمية في التكامل الاقتصادي سبقت زمنيا جهود التقارب الاقتصادي بين الدول الأوروبية التي أطلقتها اتفاقية روما ، فاحتلال موقع استراتيجي بين التكتلات الإقليمية كان ولا يزال من بين اهتمامات الدول العربية ، حيث إن مواجهة هذه التكتلات أو على الأقل التأقلم معها يخضع إلى ترتيب محكم وتنظيم مدروس لاسيما في الجانب الاقتصادي الذي يعتبر حجر الزاوية في عملية التكامل من ثمة التكتل ، وقد أقامت الدول العربية منذ وثيقة تأسيس جامعة الدول العربية عام1945 عددا من البني التشريعية والمؤسساتية التي تهدف إلى تطوير العمل العربي المشترك بشكل عام والتجارة العربية بشكل خاص، إذ تعتبر تنمية التجارة العربية البينية من الأهداف الأساسية التي سعت إلى تحقيقها برامج وخطط التعاون الاقتصادي العربي المشترك ، ولقد اتخذت الدول العربية عددا من المبادرات العملية لتحرير التجارة العربية البينية أهمها إبرام الاتفاقيات الثنائية والجماعية ، وكانت أول اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت وقعت في إطار الجامعة العربية عام 1953 ، ثم جاء قرار السوق العربية المشتركة الذي صدر عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام1964، ثم اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عام 1981، والتي ترجمت أسس إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي أقرتها قمة عمان عام1980 ، لكن وجود هذه الاتفاقيات العربية للتجارة لا تكفي في حد ذاتها بين البلدان العربية، وذلك لوجود عوامل أخرى عديدة تتحكم في التجارة العربية البينية .

إذ أن هذه الأخيرة تواجه العديد من المشاكل التي تقف أمامها ، ومن بين هذه العوامل نوعية العلاقات التي تربط بين هذه الدول و تساهم بدورها في التكامل الاقتصادي العربي التي جعلت حجم التجارة العربية البينية يعرف قيم منخفضة إذا ماقورنت بتلك الموجهة إلى الخارج، من هنا يظهر دور الحكومات العربية في توجيه التجارة العربية كخطوة أولى لإبراز معالم التعاون والتكامل الاقتصادي العربي .

أولا:إشكالية الدراسة

تبرز أهمية موضوع التكامل الاقتصادي بين الدول العربية كآلية لتضييق مجال الخطر وخفض مستوى التهديدات التي أصبحت قاب قوسين أو أدني من الإقليم العربي ، بل أنها أصبحت واقعا معاشا ولهذا تزداد أهمية التكامل العربي ، خاصة وأن محاولاته السابقة لم تسجل الكثير من النجاحات والانجازات ،كمالا يخفي على أحد الدور الذي تلعبه التجارة العربية البينية في تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية للبلدان العربية وهذا لبعث مسار التكامل العربي من جديد ليكون واق من الاختلالات والانعكاسات السلبية ، والى هنا يمكننا صياغة إشكالية هذا البحث كما يلي:

ـ كيف تؤدي التجارة العربية البينية إلى تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ؟

للإلمام بالجوانب المتعددة لهذا السؤال وتبسيط مواطن الغموض فيه تم تقسيمه لأسئلة فرعية سنحاول الإجابة عليها من خلال هذا البحث وهي :

1/ إلى أي مستوى وصلت جهود التكامل الاقتصادي العربي ؟

2/ هل تعتبر التجارة العربية البينية إحدى الطرق المناسبة للتكامل الذي تبنته الدول العربية لأوضاعها الاقتصادية ؟

3/ هل حققت دول مجلس التعاون الخليجي خطوات ترتبط بمسار تكاملها الاقتصادي ؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

1/ أخفقت جهود التكامل الاقتصادي العربي بسبب تماثل اقتصادياتها .

2/ يعتبر المدخل التجاري البيني للتكامل مناسبا للدول العربية .

3/ نجحت دول مجلس التعاون الخليجي في تحقيق تكامل إقليمي رغم تماثل بنائها الاقتصادي ، وهذا بسبب تقاربها الجغرافي .

ثالثا:مبررات اختيار الموضوع

اختيارنا لمعالجة هذا الموضوع نابع من المبررات والأسباب التالية :

1/ شعورنا بأهمية الموضوع، خاصة مع التحولات الاقتصادية التي يعرفها العالم، لا سيما فيما يتعلق بظهور التكتلات الاقتصادية وما لها من آثار على اقتصاديات الدول العربية .

2/ التنبيه لضرورة التكامل العربي حتى لا تضييع الدول العربية المزيد من الوقت ، وبالتالي تتعقد عليها الأمور في ظل التحديات الراهنة .

3/ محاولة لفت انتباه ختصين والمهتمين بهذا المجال إلى مختلف النقاط السلبية التي آلت دون تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

4/معرفة مدى أهمية التجارة العربية البينية في دفع عجلة التكامل الاقتصادي العربي .

5/ توافر المصادر والوثائق العلمية التي تناولت جوانب من هذا الموضوع .

رابعا:أهمية الدراسة

تعتبر التجارة بمفهومها الاقتصادي من العوامل الهامة في تحقيق النمو الاقتصادي، فهي المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي وزيادة قدرات الاقتصاد ، وما إلى ذلك من انعكاسات واضحة في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة ، ومن هنا تأتي أهمية التجارة العربية البينية، حيث تساهم في تحقيق التكامل العربي، كما تعمل على تقوية العلاقات بين الأقطار العربية لارتباطها بتلبية حاجات أساسية في الدول العربية .

خامسا:أهداف الدراسة

يمكن بلورة أهداف الدراسة في النقاط التالية :

1/ معرفة الخطوات بعلية التي اتخذتها الدول العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي عن طريق دعم التجارة العربية البينية .

2/ الوقوف على محاولات وجهود التكامل الاقتصادي العربي، ومعرفة أسباب فشله .

3/ محاولة الوقوف على التجارة العربية البينية ، ومعرفة مدى مساهمتها في دفع عجلة التكامل الاقتصادي العربي .

سادسا:حدود الدراسة

اعتمدت في هذا البحث على محاولات وجهود التكامل الاقتصادي العربي التي امتدت من ميثاق جامعة الدول العربية سنة 1945 إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تشملها الفترة 1945-1997 ، كون هذه الفترة فترة مسار التكامل الاقتصادي العربي .

والفترة الزمنية من 1998-2007، وهي فترة تمكننا من معرفة اثر اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي دخلت حيز التنفيذ منذ مطلع 1998 ، من خلال تفعيل اتفاقية تيسير التبادل التجاري بين الدول العربية بالإضافة إلى جهود خارج إطار جامعة الدول العربية تتمثل في : تجمعات وادي النيل ، اتحاد المغرب العربي ،مجلس التعاون الخليجي ،من ناحية أخرى في تحليلي للتجارة العربية البينية كانت الفترة 2005 ـ2010 إلا انه في بعض المؤشرات امتدت الفترة المدروسة إلى ما قبل سنة 2005 .

أما دراسة الحالة فقد كانت متعلقة بالدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي ، وفي تحليلنا لبنيانها الاقتصادي كانت الدراسة في غالبية المؤشرات من الفترة 2004 الى2010، إلا انه وفي بعض المؤشرات امتدت الفترة المدروسة إلى ما قبل سنة 2004 وذلك لتوافر البيانات ، أما فيما يخص التجارة البينية لدول مجلس التعاون

الخليجي فكانت فترة الدراسة 2000- 2004، وذلك نظرا لعدم توافر البيانات ، أما الجانب الخاص بالمسار التكاملي لتلك الدول فقد تناولت كل المراحل بدءا بالاتفاقية الاقتصادية الموحدة سنة 1981 والى الاتحاد النقدي التي كانت تسعي دول مجلس التعاون الخليجي إلى تحقيقه مع بداية 2010 .

سابعا:المنهج المتبع

بالنظر للموضوع محل الدراسة ومن اجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة سيتم الاعتماد على المناهج التالية:المنهج الوصفي الذي يعني بوصف وتفسير الإحداث والظواهر، للوصول إلى الأسباب الحقيقية والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج لتعميمها ، وسيستخدم بكثافة في كل أجزاء البحث .

المنهج التاريخي وهو المنهج الذي يهدف إلى إعادة بناء الوقائع الماضية بوضعها في سياق معين من خلال إعادة ترتيب الوقائع وتفسيرها بهدف فهم الواقع على ضوء خبرات الماضي ويتجلى ذلك في عرض بعض الوقائع البارزة والمهمة المتعلقة بموضوع الدراسة في اغلب أقسام البحث .

المنهج التحليلي والمنهج الإحصائي للدراسة والتحليل العددي والبياني للعلاقات القائمة للاقتصاديات محل الدراسة ويظهر هذا بوضوح في الفصل الثاني والثالث .

ثامنا:الدراسات السابقة

هناك دراسات تناولت جوانب من الموضوع سنوجز بعضها في ما يلي :

ـ عبيرات مقدم ، التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة ، أطروحة لنيل دكتوراه دولة غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2002 ، والتي تناولت ضمن إطارها النظري التكامل الاقتصادي الزراعي العربي مدعوما بنماذج دولية ، كما تطرق في جزئها الثاني إلى اثر المنظمة العالمية للتجارة على التكامل الاقتصادي الزراعي العربي .

ـ بوزيدي قدور ، التكامل الاقتصادي العربي ، أطروحة لنيل دكتوراه دولة غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 1999 جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على الأسس النظرية للتكامل الاقتصادي ونماذج منه ، ثم التطرق إلى خصائص الاقتصاد العربي وواقع قطاعاته ، وتحدث في الأخير عن الأهمية للتكامل الاقتصادي العربي وأهدافه وكذلك وضع الوطن العربي في إطار النظام الدولي الجديد .

ـ بجاوية سهام ، الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2005 ، والتي تناولت بعض ملامح مناخ الاستثمار في الدول العربية ، كما تطرقت إلى الاستثمار العربي بين التحدي والطموح ، وتحدثت في الأخير عن الاستثمار العربي والتكامل .

تاسعا:صعوبات الدراسة

اعترضت هذه الدراسة بعض الصعوبات منها على الخصوص :

1/ تضارب الإحصاءات أحيانا باختلاف مصادرها، وفي بعض الأحيان الأخرى في نفس المرجع.

2/ نقص البيانات في ببعض المؤشرات، وخصوصا في التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي .

3/ تشعب جوانب الموضوع وصعوبة حصره ، خاصة فيما يتعلق بالاتفاقيات المتعلقة بمحاولات التكامل الاقتصادي العربي المتعددة وإبعادها وتفسيراتها .

عاشرا:تقسيمات الدراسة

هيكليا تم تقسيم محتوى البحث إلى ثلاث فصول :

تناول الفصل الأول منها بشكل غلب عليه الطرح النظري الوصفي إطارا نظريا تعريفيا بالتكامل الاقتصادي العربي مقسما إلى ثلاث مباحث تضمن الأول مفهوم التكامل الاقتصادي العربي ومراحله و أهدافه تحت عنوان مفاهيم التكامل الاقتصادي العربي ، وتطرق المبحث الثاني لمسار التكامل الاقتصادي العربي وشروط نجاحه ، أما المبحث الثالث فدرس كل من مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي .

أما الفصل الثاني فتناول الإطار العام للتجارة العربية البينية من خلال أربع مباحث تطرق المبحث الأول إلى نظرة عن الاقتصاديات العربية ، ثم وضع القطاعات الاقتصادية للدول العربية تحت عنوان مدخل عام حول العلاقات الاقتصادية العربية ، كما تطرق المبحث الثاني إلى واقع التجارة العربية وآلية تنميتها ، أما المبحث الثالث فدرس الأسباب السياسية و الأسباب الاقتصادية تحت عنوان مشاكل ومعوقات تنمية التجارة العربية البينية ، وتناول المبحث الرابع استعراض العوامل المساعدة على تنمية التجارة العربية البينية ، وقبل ذلك وقف على الدوافع والأسباب الحقيقية لتطوير التجارة العربية البينية ، وتناول هذا المبحث في جزئه الأخير ضرورة استكمال مراحل التكامل الاقتصادي العربي تحت عنوان دور التجارة العربية البينية في دعم التكامل الاقتصادي العربي ، وبخصوص دراسة الحالة فقد تناولها الفصل الثالث الذي خصص لنموذج التكامل في إقليم الخليج العربي، وقد تناول هذا الفصل في بدايته تأسيس مجلس التعاون وأهدافه وبنيانه الاقتصادي ، ثم مسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون و التحديات الاقتصادية التي يواجهها داخليا وخارجيا ، ليتناول بعد ذلك دور التجارة البينية في تعزيز التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون و المعوقات التي تواجهها .

تمهيد :

يتميز العصر الحديث ببروز ظاهرة جديدة في العلاقات الاقتصادية تتمثل في الاتجاه نحو تشكيل تكتلات اقتصادية إقليمية، إذ تزايد عدد هذه التكتلات التي تعدت حدود تحرير التجارة لتغطي كافة أوجه الحياة المعاصرة.

نظرا لهذه التطورات فإنه من البديهي على الدول العربية أن تحقق تكتلا خاصا بها، لتكون على استعداد للتعامل مع الانفتاح في العالم بالشكل الذي يحقق ذاتيتها ومساهمتها في التقدم الاقتصادي العالمي أسوة ببقية التكتلات الموجودة في أنحاء مختلفة من العالم، وبهذا يمكن للدول العربية بمختلف هيئاتها ومؤسساتها أن تكون فاعلة ومساعدة من أجل التغيير لما فيه خير الوطن العربي.

ويعتبر التكامل الاقتصادي من الضرورات الاقتصادية للدول العربية، خاصة في ظل اشتداد حمى المنافسة واندماج الأسواق، حتى يتسنى لكل دولة طرف في العملية التكاملية تحقيق الوفرة الاقتصادية والعمل على زيادة الرفاهية الاجتماعية المنتظرة من عملية التكامل الاقتصادي، ولفهم ظاهرة التكامل الاقتصادي خصصنا ثلاث مباحث وهي كالآتي :

المبحث الأول: مفاهيم التكامل الاقتصادي .

المبحث الثاني : مسار ومحاولات التكامل الاقتصادي العربي وشروط نجاحه .

المبحث الثالث: مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي .

المبحث الأول: مفاهيم التكامل الاقتصادي .

إن ظهور التجمعات الاقتصادية لم يكن وليد اليوم بقدر ما يعود لفترة ماضية من الزمن .

حيث انتشرت عمليات التكامل لتشمل كل دول العالم تقريبا، وهذا ما يعني أنه لم يصبح أمام الدول العربية مجال للتفكير والتريث في سلوك هذا الاتجاه، فقد تأكدت ضرورة العمل وفق إطار تكاملي متعدد الأطراف،لأنه بات يشكل حاجة ملحة على امتداد الساحة الدولية.

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي ومراحله :

برز مصطلح التكامل الاقتصادي في العالم خلال النصف الثاني من القرن الماضي كنتيجة لرغبة العديد من الدول في الانضمام إلى تجمعات إقليمية، والتكامل الاقتصادي بين الدول يتحقق من خلال المرور بعدة مراحل.

الفرع الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي العربي:

إن مفهوم التكامل الاقتصادي كما ورد في وحدة أبحاث الشرق الأوسط هو إنه عملية اعتماد متبادل بين اقتصاديات مجموعة من الدول، بينها عامل جغرافي أو سياسي أو اجتماعي مشترك بدرجات مختلقة وعلى أسس معينة تهدف من خلاله هذه دول إلى زيادة ودعم قدراتها الاقتصادية والاجتماعية وتسهيل عملية التنمية والاستفادة من الميزة النسبية التي تتمتع بها الدول الأخرى، وبالتالي يمكن تعريف التكامل الاقتصادي العربي بأنه العمل العربي المشترك في المجال الاقتصادي لخلق مجتمع واحد له مقومات وغايات اقتصادية واحدة لا يحول دون تنقل الأشخاص والعمالة والسلع ورؤوس الأموال ويتاح له ما ينبغي من أدوات تنسيق السياسات ووضع البرامج الأزمة للاستغلال ثرواته وتطوير قطاعاته وإزالة الفوارق بين أجزائه وضمان أمنه واستقلاله[1].

الفرع الثاني:مراحل التكامل الاقتصادي:

يتخذ التكامل الاقتصادي مراحل أو مستويات عديدة تزداد درجاته كلما زاد الانتقال من مرحلة إلى أخرى أو من مستوى إلى آخر وصولا إلى الاتحاد الاقتصادي التام، أي أن مراحل التكامل الاقتصادي تتراوح بين التخفيف في القيود الموجودة بين البلدان المتكاملة إلى إلغائها نهائيا وإدماج اقتصادياتها في وحدة اقتصادية واحدة وهي أعلى مستوى من مستويات التكامل، وبدورنا سنتعرض إلى أهم مراحل التكامل الاقتصادي بالتفصيل فيما يلي:

[1]- زايد مراد، **التكامل الاقتصادي العربي - العربي لمواجهة التحديات في ظل المتغيرات العالمية**، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، جامعة الوادي،الجزائر، 26 – 27 فيفري 2012، ص ص 2 – 3 .

1- **منطقة التفضيل الجمركي :**

ونعني بها الاتفاقيات التجارية المبرمة بين مجموعة من الدول والقائمة على تخفيض العوائق التجارية جمركية أو غير جمركية على الواردات التي تتم فيما بينها مع الحفاظ أو زيادة العوائق على الواردات من الدول غير الأعضاء في منطقة التفضيل، وبهذا الخصوص يمكن تسجيل الاستنتاجات التالية[1]:

- تقتصر هذه المرحلة على تخفيض العوائق الجمركية وغير الجمركية دون إلغائها كلية.
- تنصب هذه المعاملة التفضيلية على الشق السلعي للتجارة الإقليمية بين مجموعة الأعضاء في منطقة التفضيل ولا تمتد إلى الشق النقدي للتجارة الإقليمية فيما بينها .
- تحتفظ الدول الأعضاء في منطقة التفضيل الجمركي بحق صياغة وتحديد نمط سياستها القطرية في المجال الجمركي وغير الجمركي دون الدخول في ترتيبات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء في هذا الخصوص.

2- منطقة التجارة الحرة :

ويتم الاتفاق في هذا الشكل بإلغاء الرسوم الجمركية على تدفق السلع بين الدول الأعضاء، وفي الوقت نفسه تحتفظ كل دولة عضو بحقها في فرض ما تريده من قيود على باقي دول العالم خارج منطقة التجارة، ولعل ذلك ما يجعل أي دولة خارج المنطقة الحرة تسعى إلى التكامل مع بعض الدول داخل المنطقة الحرة، خاصة الدول التي تتميز قيودها التجارية التي تفرضها على غير الأعضاء بالانخفاض كوسيلة للدخول إلى باقي الأعضاء [2].

3- الاتحاد الجمركي :

ويتم في هذه المرحلة فضلا عن إلغاء العوائق الجمركية المفروضة على التجارة البينية للدول المتكاملة توحيد الرسوم أو التعريفات الجمركية بين كل الدول الأعضاء في المنطقة تجاه العالم الخارجي، وبهذا تصبح الأقاليم الجمركية للدول الأعضاء إقليما جمركيا واحدا مما يزيد درجة المركز التنافسي لدول الاتحاد، وتعتبر الاتحادات الجمركية أكثر مراحل التكامل الاقتصادي كفاءة، ولكنها تحتاج في نقس الوقت إلى تنظيم أكثر ووضع قيود أوثق على سياساتها وسيادة الدول الأعضاء[3].

ويمكن تلخيص أسس الاتحاد الجمركي في النقاط التالية:

- وحدة القانون الجمركي والتعريفة الجمركية بين الدول الأعضاء.
- حرية تداول السلع بين الدول الأعضاء.
- وحدة الحدود الجمركية والإقليم الجمركي تجاه باقي دول العالم.

---

[1]- سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، ط2، ج 2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994، ص 286 .

[2]- محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص 256 .

[3]- موريس شيف ول، ألن وينترز، **التكامل الإقليمي والتنمية**، ترجمة كوميت للتصميم الفني، مركز معلومات قراءة الشرق الأوسط ، القاهرة ، 2003، ص 79 .

- توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي حسب معادلة يتم الاتفاق عليها[1].

وبهذا تتميز منطقة الاتحاد الجمركي على منطقة التجارة الحرة بتوحيد الرسوم الجمركية في كل الدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي مما يقيها من مواجهة مشكلة إعادة التصدير وما ينجر عنها من احتمالات انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة [2] .

4 – السوق المشتركة :

بالإضافة إلى ما تم تطبيقه في الاتحاد الجمركي من حرية حركة السلع بين دول الأعضاء وتطبيق تعريفة جمركية موحدة تجاه الدول الخارجية، فإنه يتم تحرير حركة عناصر الإنتاج العمل ورأس المال بين دول الأعضاء في السوق، وبذلك يتم تشكيل سوق موحدة يتم من خلالها وبحرية تامة انتقال السلع والأشخاص ورؤوس الأموال [3] .

5– الوحدة الاقتصادية:

في هذه المرحلة وإضافة إلى إلغاء القيود الجمركية والقيود على حركة تبادل السلع والخدمات وعناصر الإنتاج يتم توحيد السياسات الاقتصادية وإزالة التباين بين الدول الأعضاء بهدف إقامة هيكل موحد متكامل تجاه العالم الخارجي .

6– الاتحاد النقدي :

إن تكامل الدول في وحدة اقتصادية قد لا يحقق الأهداف المرجوة منه بسبب اختلاف عملات هذه الدول واختلاف سعر صرفها، لذلك يتم في هذه المرحلة إدراج كافة الصيغ والترتيبات التي من شأنها التخفيف من العقبات النقدية التي تعرقل انسياب السلع وعناصر الإنتاج بين الدول ويقوم هذا الاتحاد بتثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول المتحدة وإطلاق حرية التحويل الخارجي لتشجيع التبادل التجاري والاستثماري وزيادة التخصص الإقليمي والتكامل بين اقتصاديات دول الاتحاد[4] .

7– الاتحاد الاقتصادي التام :

وهو أرقى مرحلة من مراحل التكامل، حيث يتم تحقيق وحدة اقتصادية يتم في إطارها حرية انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج وتوحيد السياسات الاقتصادية والمالية وغيرها وبالشكل الذي يجعل شخصية الدولة الاتحادية الناتجة عن الاتحاد الاقتصادي التام تحل محل شخصية الدولة السابقة، وهذا يعنى بالضرورة

[1]- سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 292 .
[2]- إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي - العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص 64 .
[3]- فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، مؤسسة الوراق، الأردن، 2001، ص 170 .
[4]- محمد عفر عبد المنعم، أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص241 .

إنشاء سلطة اتحادية تفوق سلطتها سلطات الدول التي يتكون منها هذا الاتحاد، وبحيث يمكن أن تكون هناك عملة تتعامل بها الدول المتكاملة في كافة معاملاتها ونشاطاتها الاقتصادية[1].

المطلب الثاني: أهداف التكامل الاقتصادي العربي:

إن التكامل الاقتصادي يستوجب قيامه وجود مجموعة من الدوافع والأهداف الاقتصادية وغير الاقتصادية والتي بتفاعلها يمكن تحقيق عملية التكامل الاقتصادي، وتهدف التكتلات الاقتصادية إلى أهداف عديدة ليست بالضرورة كلها اقتصادية، بل قد تكون سياسية واجتماعية وعسكرية وقومية، وبدورنا سنتعرض إلى هذه الأهداف بشيء من التفصيل .

الفرع الأول: الأهداف الاقتصادية للتكامل الاقتصادي العربي :

من الواضح أن المنطقة العربية ما زالت تتميز بالتخلف والتبعية والذي يتضح جليا في ارتباط اقتصادياتها كلا على حدا مع الاقتصاد الرأسمالي بشكل أكبر من ارتباطها مع بعضها، رغم أنها تشكل وحدة متكاملة من الموارد الاقتصادية، كما أن عملية التنمية الاقتصادية النظرية تعترض طريقها مجموعة من العوائق والتي تؤدي إلى ضعف قدرتها في تقليص أشكالها على القطاع الاقتصادي الخاضع للاحتكارات الدولية في تأمين حاجتها من الموارد المالية وهذا فيما يتعلق بالدول العربية النفطية، إضافة إلى ما تعانيه الدول العربية غير نفطية هي الأخرى من ارتباط اقتصادياتها بالاقتصاد الرأسمالي الأجنبي، لذلك فإنه يتضح لنا أن هذه الأهداف تحتم على الدول العربية تقبل فكرة التنمية الاقتصادية العربية وتحقيق زيادات عالية في الدخول الفردية العربية في سبيل القضاء على مشكلة التخلف وتقليص الفجوة بين الاقتصاد العربي والاقتصاد العالمي المتطور كخطوة أساسية، وعليه فإن الأهداف الاقتصادية هدفها هو القضاء على التبعية الاقتصادية، وهذا لن يتم تحقيقه إلا من خلال تطوير هياكل الإنتاج العربي التي تعتمد أساسا على إنتاج عدد من المنتجات لصالح الاقتصاد الرأسمالي بالعمل على تنويع المنتجات وتطوير الهياكل الاقتصادية كخطوة أولى نحو تقليص الاعتماد على قطاع المواد الأولية الواقعة تحت سلطة الاحتكارات الرأسمالية العالمية وتمهيدا لتوفير الإمكانيات الضرورية واللازمة للتنمية الاقتصادية العربية وتحرير الثروات العربية عن التبعية الاقتصادية .

ولهذا فإن الأهداف الاقتصادية تدفع بالوطن العربي إلى ضرورة إتمام عملية التكامل الاقتصادي العربي بغية القضاء على التبعية الاقتصادية التي تعتبر الميزة الرئيسية للاقتصاد العربي، وذلك من خلال الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية الفعالة والبحث عن الآليات التي تخدم هذا المسعى[2] وتحقيق الهدف المتمثل في:

- القضاء على تبعية اقتصاديات البلدان العربية للدول الرأسمالية المتطورة .

[1]- فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 171 .

[2]- محسن الندوي، **تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة** ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2011، ص ص 165 – 166.

- العمل على زيادة الترابط والتماسك بين البلدان العربية والوصول إلى تحقيق التقارب في مستويات تطورها في الجانب الاقتصادي وتسريع عملية نموها بشكل يضمن تحقيق الرفاهية الاقتصادية التي تخدم مصلحة الأمة العربية ، إضافة إلى أهداف أخرى يمكن ذكرها كمايلي[1]:

- رفع معدلات التنمية الاقتصادية وضمان استمرارها استنادا إلى القدرات الذاتية للأقطار العربية .
- تقليص الفوارق الاقتصادية بين الأقطار العربية .
- تنويع الصادرات وتقليص هيمنة قطاع النفط على مجمل الصادرات .
- إدخال الانسجام في مختلف السياسات الاقتصادية لتسهيل الهدف الأكبر المتمثل في الوحدة الاقتصادية.

الفرع الثاني: الأهداف العسكرية :

إن الأهداف العسكرية تبرز بشكل واضح في الوطن العربي نتيجة الأخطار المتعددة التي تعرضت وتتعرض لها الدول العربية كل على حدا في مواجهتها للاستعمار المتعدد الأشكال، هذه الأهداف تفرض نفسها في إتمام عملية التكامل الاقتصادي العربي، ذلك أنه لا يمكن لأي دولة عربية مواجهة ما تتعرض له من تحديات استعمارية لوحدها، وخير دليل على ذلك هو ما تتعرض له الدول العربية من انتهاكات مثل ما يحدث في فلسطين المحتلة واحتلال العراق واحتلال الجولان السوري ومزارع شبعا اللبنانية، إضافة إلى احتلال سبته و مليلية المحتلتين من قبل اسبانيا واحتلال الجزر الإماراتية من قبل إيران، والتي يتضح فيها عجز الدول العربية وعدم قدرتها بسبب اختلال آرائها وتباين مواقفها على استرجاع أراضيها المغتصبة، وإذا استمرت على هذا الحال فإنه من المؤكد أنها سوف تعجز حتى في الحفاظ على الأراضي العربية الأخرى مثل الاستيطان بالقدس المحتلة، ولذلك يرى الكثير من المحللين الاقتصاديين والعسكريين العرب أنه لا توجد وسيلة أمام الدول العربية على أراضيها واسترجاع الأراضي المحتلة سوى تكاملها واتحادها من خلال تكوين قوة اقتصادية وعسكرية تساعدها على مواجهة التحديات والأطماع الأجنبية في الثروات والأراضي العربية [2] .

الفرع الثالث: الأهداف السياسية :

إن هدف التكامل هو تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية كخطوة أساسية نحو تحقيق الوحدة السياسية وهذا من أجل دعم القضايا العربية المصيرية في المحافل الدولية، وذلك بضم أصوات كل الأطراف العربية وعدم تركها منقسمة ومشتتة مما لا يخدم المصلحة العربية المشتركة، كما يؤدي على المستوى الداخلي إلى تحقيق حدة التوتر بين الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية أو بين الدول قيد التجمع الفرعي، خاصة فيما يتصل

[1]- زايد مراد، مرجع سبق ذكره، ص11 .
[2]- محسن الندوي، مرجع سبق ذكره، ص 168 .

بمشكلة الحدود وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، أما على المستوى الخارجي فيؤمن الاستقلال السياسي وزيادة القوى الدفاعية لصد الأطماع الخارجية والاعتداءات الإسرائيلية وردع الطموح الإيرانية في الخليج[1] .

كما أن زيادة القدرة التفاوضية في ظل التكامل الاقتصادي يؤدي إلى تحسين ومعدل كفاءة التبادل التجاري مع الدول الخارجية ويضع حد لتقلبات الأسعار الخاصة بصادرات الدول العربية ووارداتها، والتي تحدث نتيجة التقلبات الدورية في مستوى التشغيل والإنتاج في الدول الصناعية المتقدمة[2] .

الفرع الرابع: الأهداف القومية :

رغم أهمية كل المبررات السابقة الذكر في كونها دافع للعمل من أجل تحقيق الوحدة الاقتصادية كما هو الحال بين الدول الأوروبية، إلا أنه توجد مبررات أخرى ذات عمق وأهمية كبيرة للتكامل الاقتصادي العربي تضاف إلى المبررات السابقة، وتتمثل هذه الأهداف في طبيعة الرابطة القومية التي تربط الدول العربية من المغرب إلى المشرق، والمتمثلة في الانتساب إلى أمة واحدة تجمع بين أبنائها رابطة الدم واللغة والدين والتراث والمصير المشترك والرقعة الجغرافية والتاريخ وغيرها من الروابط التي من النادر توفرها بين الدول الأخرى، ولذلك فإن العامل القومي يفرض على الأمة العربية وبقوة ضرورة التوجه نحو تحقيق التكامل الاقتصادي وصولا إلى الوحدة الاقتصادية ومن ثم الوحدة الشاملة[3] .

[1]- خليفة مراد، **التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية تجارب وتحريات**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006، ص 54 .

[2]- رحماني موسى، **التكامل العربي بين خيار التخصص أو الاندماج**، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية - الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،الجزائر، 8 – 9 ماي 2004، ص 21 .

[3]- محسن الندوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 169 – 170 .

المبحث الثاني: مسار ومحاولات التكامل الاقتصادي العربي وشروط نجاحه .

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وحصول معظم الدول العربية على استقلالها، تطلعت الشعوب العربية إلى تحقيق تعاون صادق فيما بينها سياسيا واقتصاديا، وتعد الدول العربية من بين أوائل التجمعات الإقليمية الدولية التي حاولت تحقيق تكامل اقتصادي فيما بينها، وجرت هذه المعادلات في إطار مراحل تاريخية مختلفة فرضتها الحياة الاقتصادية العربية.

المطلب الأول: محاولات وجهود التكامل الاقتصادي العربي :

إن الدول العربية قد قطعت شوطا لا بأس به في توفير الإطار القانوني لتحقيق التكامل الاقتصادي،والدليل على ذلك وجود عدد من المواثيق والاتفاقيات التي تحث على العمل العربي المشترك ودعم مسيرة التكامل الاقتصادي وتحدد مجالاته وتضع الآليات الضرورية لتطبيقه، وفيما يلي نتعرض إلى بعض المواثيق والاتفاقيات التي نراها مهمة .

الفرع الأول: ميثاق جامعة الدول العربية :

يعتبر هذا الميثاق الوثيقة التأسيسية الأولى لجامعة الدول العربية عام 1945م، وهو السند القانوني لكافة الاتفاقيات الجماعية التي عقدت في إطار الجامعة العربية.

وقد نص ميثاق جامعة الدول العربية في مادته الثانية على مايلي[1]:

الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها،كذلك من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاونا وثيقا بحسب نظم كل دولة فيها وأحوالها في الشؤون الاقتصادية والمالية وشؤون المواصلات .

الفرع الثاني: معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي:

عقدت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي **في1950/06/17م**، واعتبرت مكملة لميثاق جامعة دول العربية في المجال الاقتصادي، وقد وقع المعاهدة سبعة دول (**مصر، العراق، الأردن،سوريا،لبنان السعودية، اليمن)**[2]، ونصت في المادة الثامنة منها على إنشاء مجلس اقتصادي يتكون من وزراء الدول المتعاهدة المختصين في الشؤون الاقتصادية أو من يمثلهم ليقترح على حكومات الدول الأعضاء ما يراه كفيلا بتحقيق أهداف هذا التعاون الاقتصادي العربي[3].

الفرع الثالث: اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت :

إزاء اهتمام الدول العربية مبكرا بالمنهج التجاري كوسيلة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي أقر المجلس الاقتصادي العربي اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت في دول الجامعة العربية، وتما

[1]- عبد الرحمان صبري، **منطقة التجارة العربية بين الواقع والطموح**، سلسلة رسائل البنك الصناعي 66 بنك الكويت الصناعي، سبتمبر 2001، ص 20 .

[2]- شقير محمد لبيب، **الوحدة الاقتصادية العربية، تجاربها وتوقعاتها**، ج1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص 779 .

[3]- العيادي الشاذلي، **القطاع الخاص ومستقبل التعاون العربي المشترك**، منتدى الفكر العربي، عمان، ماي 1996، ص 11 .

لتوقيع على هذه الاتفاقية لمعرفة مندوبي كل من مصر وسوريا والعراق واليمن والسعودية والأردن في 1953/09/07م، ثم انضمت إليها الكويت عام 1964م، حيث أجازت المادة السابعة منها لدول الجامعة العربية غير الموقعة عليها أن تنضم إليها، وتعد هذه الاتفاقية أولى الاتفاقيات الجماعية التي توالت في ظل الجامعة العربية والتي وضعت أسس التجمع العربي وأحكامه، كما أنها تعد أول اتفاقية جماعية لتحرير التجارة بين الدول العربية، وقد بينت هذه الاتفاقية في ديباجتها أن الهدف من إبرامها هو تحقيق تعاون وثيق في ت الاقتصادية بين الدول العربية بما في ذلك تسهيل التبادل التجاري بينها طبقا لما يقره ميثاق الجامعة العربية[1]، ويمكن استعراض أهم ما تضمنته الاتفاقية في النقاط التالية[2]:

– إعداد ثلاثة قوائم: تتضمن القائمة الأولى منتجات زراعية وموارد طبيعية ينبغي أن تنتقل بدون أي قيد عبر البلدان العربية، وتظم القائمة الثانية منتجات صناعية وعدد من المنتجات الزراعية ينبغي أن تحرر بنسبة 25%، أما القائمة الثالثة فتضم منتجات تحويلية يجب تخفيض التعريفات المفروضة عليها بنسبة 50%.

– تسهيلات تمنح من أجل انتقال رؤوس الأموال الموجهة نحو تمويل مشاريع التنمية.

– تنسيق الضرائب الداخلية التي تفرض على بعض المنتجات الزراعية والصناعية.

– تبسيط الإجراءات الإدارية من أجل تسهيل مرور البضائع عبر البلدان العربية .

الفرع الرابع: اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية :

لقد تم التوقيع على هذه الاتفاقية في 1953/09/07م من طرف ست دول هي: مصر، السعودية، اليمن، الأردن، العراق، لبنان، ودخلت حيز التنفيذ في 1953/12/12م، وتضمنت هذه الاتفاقية تنظيما لنوعين من العمليات: تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية، ورغم التسهيلات التي تضمنتها الاتفاقية بشأن تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية، يؤخذ عليها أنها لم تضع أية التزامات محددة على عاتق الدول الأعضاء بالنسبة لتسوية المدفوعات، كما أنها لم تنظم الوسائل العملية الفعالة التي من شأنها أن تشجع انتقال رؤوس الأموال، وبقيت كل دول حرة في أنظمتها المالية[3].

[1]- أشرف إبراهيم عطية، **التكامل الاقتصادي الدولي والتنمية الاقتصادية ـ دراسة نظرية وتطبيقية**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 2001، ص 548 .

[2]- عبد الحميد براهيمي، **أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل**، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983، ص ص 126- 127 .

[3]- نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، 2007، ص ص 45 – 46.

الفرع الخامس :اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية :

لقد أنجز المجلس الاقتصادي العربي خلال فترة وجيزة من إنشائه ما يمكن بتسميته بالخطوات العملية على طريق التعاون الاقتصادي متفقا في ذلك مع الظروف السياسية والاقتصادية للدول العربية آنذاك، إلا أن القرارات التي صدرت على المجلس لم تعطى الفرصة الكافية كي تؤتي ثمارها، حتى كان قرار اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية بتاريخ: 1956/05/22 في دمشق، الذي يوصي بتشكيل لجنة من الخبراء العرب تتولى إعداد مشروع كامل للوحدة الاقتصادية والخطوات التي يجب أن تتبع من أجل تحقيقها، وفي 1957/06/03م وافق المجلس الاقتصادي العربي على مشروع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية[1].

و تنص المادة الأولى من هذه الاتفاقية على

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.
- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية .
- حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.
- حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية.

ولتحقيق هذه الأهداف نصت المادة الثانية من الاتفاقية على أن تعمل دول الأعضاء على ما يلي:

- جعل بلادهم منطقة جمركية واحدة تخضع لإدارة موحدة وتوحيد التعريفة والتشريع والأنظمة الجمركية المطبقة في كل منها.
- توحيد سياسات الاستيراد والتصدير وتنظيم علاقات التبادل التجاري.
- توحيد أنظمة النقل والترانزيت .
- تنسيق السياسيات المتعلقة بالقطاعات الإنتاجية الصناعية والزراعية أو قطاع التجارة الداخلية .
- تنسيق تشريعات العمل والضمان الاجتماعي.
- تنظيم وتنسيق التشريعات الضريبية والمالية والنقدية.
- تنسيق السياسات النقدية والمالية تمهيدا لتوحيد النقد العربي.
- اتخاذ أي إجراءات أخرى تلزم لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية.

واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وما ترمي إلى تحقيقه من أهداف تعد في غاية الطموح إذا ما قورنت باتفاقيتي تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت وتسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية واللتين تم التوقيع عليهما عام 1953م ، إلا أنه لم يكن من السهل تطبيق هذه الاتفاقية بعد الانتهاء من توقيعها، ذلك أن كثير من العراقيل كانت تقف في طريق الوحدة أهمها:

[1]- سليمان المنذري، **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة**، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004، ص 82 .

تعارض الأنظمة السياسية وتنوع الأنظمة الاقتصادية، تفاوت الدخول (فهناك دول نفطية غنية كالسعودية والكويت والعراق، ودول فقيرة كمصر والأردن، ودول وسطية كسوريا)، كذلك تنوع واختلاف الغايات الاقتصادية والنقدية (فبعض الدول ارتبطت عملتها بالدولار والبعض الآخر ارتبطت عملتها بالجنيه الإسترليني.....) [1].

وعلى الرغم من اقتناع معظم الدول العربية بأهمية هذه الاتفاقية، إلا أنها لم تخرج إلى حيز الوجود إلا في شهر ماي 1964م، وانضمت إليها كل من الكويت ومصر والأردن والعراق ثم اليمن والسودان وليبيا، ثم ما لبث أن تخلت عنها الدول الأعضاء واتجهت إلى طريق آخر هو السوق العربية المشتركة[2].

المطلب الثاني : السوق العربية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة :

الفرع الأول: السوق العربية المشتركة :

لقد كانت فكرة إنشاء السوق العربية المشتركة كمرحلة تمهيدية انتقالية تهدف إلى الوحدة الاقتصادية العربية، وهكذا جاء قرار إنشاء السوق العربية المشتركة من قبل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في أوت 1964م بالقاهرة، وقد انظم إليها منذ إنشائها أربعة دول فقط وهي:الأردن، العراق، سوريا، مصر[3]، ثم اتسعت دائرة العضوية خلال الثمانينات لتشمل ثلاث دول أخرى وهي: ليبيا وموريتانيا واليمن، ولقد كان الهدف الرئيسي من قرار مجلس الوحدة الاقتصادية هو تحرير التجارة بين الدول الأعضاء عن طريق إعفائها من الرسوم الجمركية تدريجيا بهدف الوصول إلى منطقة التجارة بخطوة أولى نحو تحقيق السوق العربية المشتركة[4] .

كما حدد هذا القرار أهداف السوق على الأسس التالية[5]:

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.
- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.
- حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.
- حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية.

في سبيل هدف السوق المشتركة رسمت الناحية التنظيمية للسوق العربية إطار يحدد نمط السياسات التجارية بين أطرافها، ويركز هذا الإطار على إلغاء القيود التعريفية التي يتم فرضها على السلع عند انسيابها من دولة إلى أخرى داخل حدود السوق، وكذلك على إزالة القيود غير التعريفية على واردات الدولة العضو من الدول

---

[1]- إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي ـ العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة**، مرجع سبق ذكره، ص ص 85 – 86 .

[2]- محمد بن هاني، **أسباب تعثر محاولات التكامل الاقتصادي العربي**، من مداولات ومناقشات ندوة " مشكلات التنمية والتكامل الاقتصادي العربي"، التي عقدت يومي 4 - 5 تشرين الثاني عام 1980، مكتب ارتباط جامعة اليرموك في عمان، الأردن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 279 .

[3]- محسن عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص 161 .

[4]- يحي عبد الغني أبو الفتوح، **تصور مستقبلي لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي**، الإدارة العامة، المجلد 42، العدد الأول، معهد الإدارة العامة بالرياض، أفريل 2002، ص 196 .

[5]- العردوكي يحي، **السوق العربية المشتركة**، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1970، ص 177 .

الأخرى داخل السوق [1]، ولكن ما يمكن ملاحظته هو أن قرار السوق المشتركة لا ينشئ في الحقيقة سوقا مشتركة، بل ترك إنشائها للمستقبل، وإنما في الحقيقة هو مجرد قرار بتحرير التجارة بين البلاد العربية الأطراف، وهو ما يوافق إنشاء منطقة تجارة حرة عربية سعت الدول العربية إلى تحقيقها بدءا بإبرام اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بينهما.

الفرع الثاني:اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية :

تم إبرام هذه الاتفاقية في تونس بتاريخ: 1981/02/27م اتساقا مع المبادئ الرئيسية التي تضمنتها وثيقتا إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، وميثاق العمل الاقتصادي القومي اللتان أقرتهما قمة عمان الحادية عشر، وأيضا اتساقا مع التطورات الفكرية والاقتصادية في مفهوم التكامل الاقتصادي العربي وظهور مداخل تكاملية جديدة إلى جانب المدخل التبادلي مما استتبع ضرورة وجود ترابط فيما بينهما[2] .

وتهدف هذه الاتفاقية إلى تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم والقيود المختلفة التي تفرض عليها، وذلك وفقا للأسس التالية:

- تحرير كامل لبعض السلع والمنتجات العربية المتبادلة بين الدول الأعضاء من الرسوم والقيود المتنوعة المفروضة على المنتجات غير القطرية.
- التخفيض التدريجي للرسوم والقيود المختلفة المفروضة على بعض السلع والمنتجات العربية المتبادلة الأخرى.
- توفير حماية متدرجة للسلع والمنتجات العربية لمواجهة منافسة السلع غير العربية المثيلة أو البديلة .
- تحديد السلع والمنتجات المشار إليها في الفقرات 1 و 2و3 في المادة الرابعة أو تلك التي يقررها المجلس.
- كما تهدف هذه الاتفاقية إلى الإعفاء الكامل من الرسوم والقيود على السلع الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية، ويتم تضييق المنتجات الصناعية وفقا لقوائم تحدد لاحقا ضمن مفاوضات جماعية، وتضمنت الاتفاقية النص على عدم جواز قيام دول العربية بمنح ميزة تفضيلية لدولة غير عربية تفوق تلك الممنوحة للدول الأطراف في الاتفاقية.

بالرغم من أن هذه الاتفاقية تعد الأولى في تاريخ التكامل الاقتصادي العربي التي وضعت التبادل التجاري في إطاره السليم كمدخل من مداخل التكامل الإنمائي، إلا أنها لم تحقق النجاح الذي كان مرجوا منها، حيث اصطدمت بالعديد من العقبات وخاصة ما تعلق منها بأسلوب الإعفاء من الرسوم الجمركية والقيود غير

[1]- إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 86 .
[2]- أشرف إبراهيم ، مرجع سبق ذكره، ص 583 .

الجمركية، وتضاربه بين الإعفاء الكامل والإعفاء التدريجي، الأمر الذي أدى إلى محدودية المجموعات السلعية التي توصلت اللجنة إلى تحريرها بحلول عام 1989 م واقتصادها على 20 مجموعة سلعية فقط [1].

الفرع الثالث: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :

انطلاقا من أهداف اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، ولتحرير التبادل التجاري بينهما، وتنفيذا لقرار القمة العربية المنعقدة في القاهرة خلال فترة 21 – 23 جوان 1996م بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ ما يلزم نحو الإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وفقا لبرنامج عمل وجدول زمني يتم الاتفاق عليهما، ا المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته 59 قرار رقم: 1317 بتاريخ 1997/02/19م بشأن الإعلان عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات ابتداء من 1998/01/01م والموافقة كذلك على برنامج العمل والجدول الزمني .

وتعد اتفاقية التجارة الحرة العربية أهم المحاولات الحديثة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، وقد وقعت عليها 14 دولة عربية، وهي: الأردن – الإمارات – البحرين – تونس – السعودية – سوريا – العراق – سلطنة عمان –قطر – الكويت – لبنان – ليبيا – مصر – المغرب، ولم توقع عليها 8 دول وهي: الجزائر – جيبوتي – جزر القمر – السودان – موريتانيا – اليمن – فلسطين – الصومال[2]، وبالرجوع إلى البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، نجد أن هذا البرنامج قد تضمن القواعد والأسس التي تقوم عليها هذه المنطقة،

والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي[3]:

- أن تكون الدول عضوا في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لعام 1981م .
- الأخذ بمبدأ التحرير التدريجي لكافة السلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف، والذي يطبق بدءا من 1998/01/01م، وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسب سنوية متساوية على أن يتم إنجاز التحرير الكامل لكافة السلع العربية مع نهاية الفترة المحددة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بتاريخ: 2007/12/31م .
- يمكن باتفاق الدول الأطراف أثناء تنفيذ البرنامج وضع أي سلع تحت التحرير الفوري .
- ينطبق التحرير التدريجي على السلع العربية التالية:

أ/ السلع العربية الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية وفقا لأحكام الفقرتين 1، 2 من المادة السادسة من أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

---

[1]- صلاح الدين حسن السيسي، **الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، السوق العربية المشتركة الواقع والطموح**، مكتبة الأسرة، دون ذكر مكان النشر، 2003، ص71 .

[2]-Any Henderson - **The trad to A ab economic integration can we clear the hurdles**? Jordan times , Tuesday , March 27 , 2001 , p 3

[3]- جامعة الدول العربية ،**قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1317 د ع 59 بتاريخ 1997/2/19**، بإعلان منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى .

ب/ السلع العربية التي أقر إعفاءها المجلس الاقتصادي والاجتماعي قبل تاريخ نفاذ البرنامج.

- تتم مراجعة نصف سنوية لتطبيق هذا البرنامج من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي .
- تعامل السلع العربية التي تدخل التبادل وفقا لهذا البرنامج معاملة السلع الوطنية في الدول الأطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية والرسوم والضرائب المحلية .
- مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدعم وإجراءات ومعالجة خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق هذا البرنامج.

هذا وقد تم إدخال تعديلا جوهريا على البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وذلك بناء على التوصية الصادرة من مؤتمر القمة العربية الثالث عشر والذي عقد في عمان عام 2001 م، حيث تضمن هذا التعديل استكمال إقامة هذه المنطقة مع مطلع عام 2005م، على أن يتم تطبيق نسب تخفيض تبلغ 20%على الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل في عام 2004م وعام 2005م وذلك بدلا من استكمال هذه المنطقة بحلول عام 2007، والتي يتم فيها تخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسبة مئوية تبلغ 10% سنويا[1] .

ونظرا لأن المادة الخامسة عشر من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري فيما بين الدول العربية قد نصت على أنه يجوز لأية دولة طرف أن تطلب فرض بعض الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل أو القيود الكمية والإدارية أو الاحتفاظ بالقائم منها، وذلك بصفة مؤقتة لضمان نمو إنتاج محلي معين على أن يقر المجلس ذلك وللمدة التي يحددها، فقد أتاح البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إمكانية حصول الدول الأعضاء على استثناء من تطبيق التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، وبالفعل فقد حصلت ست دول عربية أعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على استثناءات من التخفيض التدريجي السنوي للعدد من السلع وبموافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهذه الدول هي: الأردن – تونس – لبنان – مصر – سوريا – المغرب، وتم منح هذه الاستثناءات للدول الست المذكورة، مراعاة للظروف والأوضاع الاقتصادية لهذه الدول، ووفق فترة زمنية تمتد ثلاث سنوات (1999 - 2002)، وقد انتهت هذه الاستثناءات بالفعل في التاريخ المحدد لها وهو 2002/9/15م.

نظرا لخطورة الاستثناءات والتي يمكن أن تفرغ منطقة التجارة الحرة العربية من محتواها، فقد اتخذت القمة العربية الثالثة عشر بعمان عام 2001م قرارا نص في فقرته الثانية على تقليص الاستثناءات السلعية التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفقا لأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وبرنامجها التنفيذي، والالتزام بالضوابط والقواعد السابق إقرارها من المجلس الاقتصادي بالنسبة لهذه القوائم، والتأكيد

[1]- عماد أللبثي، **بعد نصف قرن ـ التكامل الاقتصادي العربي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص 55 .

على إلغاء الاستثناءات وفق الجدول الزمني المقرر وحث الدول الأعضاء على عدم التقدم بأية طلبات استثناءات جديدة.

واستنادا إ ا القرار فقد نظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدورته الثامنة والستون القاهرة 10-2001/9/13 م في تقليص الاستثناءات وقرر حث الدول الممنوحة لها على تقليصها وإبلاغ ذلك الأمانة ة قبل نهاية ديسمبر 2001م، كما قرر أن تقوم الدول التي منحت استثناءات تنتهي في 2001/09/16م بإبلاغ منافذها الجمركية بإلغاء هذه الاستثناءات وتطبيق التخفيض عليها فورا بنسبة 40 % من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل[1]، أما مع انتهاء تطبيق البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في مطلع سنة 2005م فوصل عدد الدول العربية الأعضاء سبعة عشرة دولة عربية بعد انضمام كل من السودان – فلسطين – اليمن[2] .

أما الجزائر فبدأت في إجراءات الانضمام إلى هذه المنطقة منذ سنة 2002م، وهذا نظرا لأهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فيما يمكن أن توفره من إيجاد نوع من التوازن بين التكامل من خلال توحيد الأسواق العربية من جهة، والانفتاح على الاقتصاد العالمي بما يسمح بالاستفادة من التطورات الاقتصادية والتكنولوجية لدى الدول المتقدمة من جهة أخرى [3].

المطلب الثالث: محاولات التكامل العربي الإقليمي الجزئي :

الفرع الأول: تجمعات وادي النيل :

كانت المحاولات الأولى للتكامل الاقتصادي بين مصر والسودان في 1969/08/31م، حيث تم توقيع اتفاق أنشئت بموجبه هيئة دائمة تسمى مجلس التنسيق الاقتصادي، وتلتها محاولة في سنة 1971م شاركت فيها ليبيا لإقامة ما يسمى باتحاد الجمهوريات العربية، وظلت المحاولات مستمرة لإقامة تكتل بين كل من مصر والسودان إلى أن انعقد المؤتمر البرلماني المشترك وكان ذلك في شهر أكتوبر1977 م، ووضع بنيانا تنظيميا مركبا تحكمه قنوات عديدة تربط الأجهزة التشريعية والتنفيذية بالبلدين، أما في 1982/10/12م فقد وقعت الدولتان(مصر – السودان) ميثاق التكامل الذي طالب بوضع إستراتيجية واضحة وإعداد خطة تكاملية تكون أداة للتنسيق بين خطط الدولتين، لكن الملاحظ أيضا أن هذا الميثاق حل محله ميثاق آخر أطلق عليه ميثاق الإخاء الذي وقع عليه البلدين في 1987/02/21 م واتخذ الجهاز الرئيسي لتنفيذ الميثاق شكل لجنة عليا مشتركة برآسة رئيسي وزراء البلدين، وقد تم التركيز والا مام في هذا المجال بتنمية وإحداث مشروعات تخدم اكبر قدر ممكن من المواطنين في ميادين الزراعة والصناعة[4].

---

[1]- سليمان المنذري، مرجع سبق ذكره، ص ص 114 – 115 .

[2]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2005، ص144 .

[3]- دراسة الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، ضمن الدورة الخامسة والتسعون الاستثنائية لمجلس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة، ص 74 .

[4] - محمد محمود الإمام، **العلى الاقتصادي العربي المشترك أبعاده وتطوره**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2002، ص ص 454 – 463 .

الفرع الثاني : مجلس التعاون الخليجي:

تم الاتفاق على إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي في فيفري سنة 1981م، وكان ذلك في مؤتمر ضم وزراء خارجية دول المجلس، وفي 25 ماي سنة 1981 م وقع قادة ست دول للخليج العربي هي: الإمارات، البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، قطر، الكويت على النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، ولقد أجملت المادة الرابعة من النظام الأساسي أهداف المجلس كمايلي[1]:

- تحقيق أكبر قدر من التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين.
- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها.
- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الاقتصادية والمالية، الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات، الشؤون التعليمية والثقافية، الشؤون الاجتماعية والصحية، الشؤون الإعلامية والسياحية، وكذا الشؤون التشريعية والإدارية.

جاءت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة والتي وقعت في نوفمبر 1981م لتحدد المنهاج الذي يتبعه المجلس في مختلف الجوانب الاقتصادية والتنسيق الإنمائي والتعاون الفني والتنسيق البترولي والصناعي والزراعي، ودعم المشروعات المشتركة والنقل والمواصلات وغيرها من المجالات، كما انه بدأ تطبيق بعض مواد هذه الاتفاقية اعتبارا من شهر مارس سنة 1983 م، بالإضافة إلى ذلك كانت هناك جهودا لتحقيق وتعميق المواطنة، وكذا تحقيق المساواة بين مواطني الدول الأعضاء، ولتطوير البنى الأساسية وتحقيق تشابكها.

كما أن مجلس التعاون لدول الخليج العربي يضم مجموعة من الأجهزة والتي ساعدت على تحقيق بعض الأهداف وهي[2]:

المجلس الأعلى: وهو السلطة العليا المكلفة بوضع السياسة العليا للمجلس، ويتكون من ملوك وأمراء الدول.

المجلس الوزاري:ويتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء، ويعد الجهاز التنفيذي للمجلس والمحرك لتطوير التعاون التنسيقي.

الأمانة العامة: وتمثل الجهاز التنفيذي المسؤول عن تنفيذ ومتابعة أحكام الاتفاقية المنشئة للمجلس والقرارات التي يصدرها المجلس الأعلى .

هيئة تسوية المنازعات : ويتم تشكيل هذه الهيئة من طرف المجلس الأعلى ومن عدد مناسب من مواطني الدول الأعضاء غير الأطراف في النزاع، وتختص فيما يحيله ليها المجلس الأعلى من منازعات في حالة نشوء خلاف حول تفسير أو تطبيق النظام الأساسي.

[1]- صفوت عبد السلام عوض الله، **تقويم تجربة التكامل لدول مجلس التعاون الخليجي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص ص 17 – 18.

[2]- نفس المرجع ، ص ص 21 – 28 .

والى جانب هذه الأجهزة التي ذكرت سابقا هناك لجانا قطاعية من الوزراء وكذا المختصين تعمل مع الأمانة العامة وهي على النحو التالي:

لجنة التخطيط الاقتصادي، لجنة التعاون المالي والاقتصادي والتجاري، لجنة التعاون الصناعي، لجنة النفط، . لجنة الخدمات الاجتماعية والثقافية .

الفرع الثالث : مجلس التعاون العربي:

تم إنشاء مجلس التعاون العربي في 16 1989/02م، وكان مفاجأة لجميع المتتبعين لتجارب التكامل والتعاون الاقتصادي الإقليمية في الوطن العربي، وفي الحقيقة لم يرد بخاطر أحد أن ينشأ مجلس تعاون عربي يضم أقطار عربية متباعدة جغرافيا وان كانت متشابهة في اتجاهاتها العامة السياسية والاقتصادية، أو من حيث المشاكل الاقتصادية التي تواجهها جميعا[1]، ويتكون هذا المجلس من أربع دول وهي كالآتي :

العراق، الأردن، اليمن، مصر، حيث أعلنت هذه الدول التزامها بموجب التوقيع لميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك [2].

ومن هذا يمكن القول أن مجلس التعاون العربي يمثل تجمعا غير تقليدي من حيث موقعه وتكوينه وامتداداته والملاحظ هنا أن أقطاره الثلاثة مصر، العراق، الأردن تقع قي قلب الوطن العربي، ويتصل بعضها ببعض جغرافيا ويمتد ليشمل اليمن جنوبا، وبذلك تمثل أقطار مجلس التعاون العربي رقعة جغرافية ذات أهمية إستراتيجية جيدة [3]، ويعد مجلس التعاون العربي خطوة متقدمة في العمل العربي المشترك، إذا تم تأسيسه بأسلوب واضح ومتين معزز بالأفكار والمبادئ، تتمثل أهداف هذا المجلس في النقاط التالية[4]:

– تحقيق أعلى مستويات التنسيق والتعاون والتكامل بين البلدان الأعضاء والارتقاء بها تدريجيا وفق الظروف والإمكانيات والخيرات.

– تحقيق التكامل الاقتصادي تدريجيا، وذلك بتنسيق السياسات على مستوى قطاعات الإنتاج المختلفة والعمل على تنسيق خطط التنمية في البلدان الأعضاء، ويتحقق ذلك بالتنسيق في المجالات الاقتصادية والمالية والصناعية والزراعية والنقل والمواصلات والتعليم والبحث العلمي، والشؤون الاجتماعية والسياحية.

– تشجيع الاستثمارات والمشاريع المشتركة والتعاون الاقتصادي بين القطاعات العامة والخاصة والتعاونية والمختلطة.

---

[1]- عبد المنعم السيد علي، **التكامل الاقتصادي العربي بين عقدين**، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، بيروت، العدد 138، أوت 1990، ص ص 79 – 80 .

[2]- بوزيدي قدور، **التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1989، ص 331 .

[3]- عبد المنعم السيد علي، مرجع سبق ذكره، ص 138 .

[4]- عبد الصاحب علوان، **التجمعات الإقليمية العربية وتحديات التنمية والأمن القومي الغذائي**، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، بيروت، العدد 132، فيفري 1990، ص 95 .

– السعي إلى قيام سوق مشتركة بين الأقطار الأعضاء، وصولا إلى السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية.

– تعزيز العمل العربي المشترك وتطويره بما يوثق الروابط العربية .

– والملاحظ هنا أن اتفاقية مجلس التعاون العربي، قد خصصت فقرات عديدة لبرنامج التعاون الاقتصادي ووحدة الأمن القومي في إطار العمل العربي المشترك، كما خصصت الفقرة الثانية من المادة الأولى لاتفاقية مجلس التعاون العربي، وذلك للتأكيد على أن مجلس التعاون العربي هو أحد التنظيمات للأمة العربية، وهو بدوره أيضا متمسك بميثاق جامعة الدول العربية [1].

والملاحظ عند قراءة أهداف مجلس التعاون العربي، أنه يغلب عليها الجانب الاقتصادي وكذا العلاقات التكاملية الاقتصادية، وهذا ما يؤكد اعتماد التعاون الاقتصادي بشكل أساسي في مسيرة مجلس التعاون العربي ويعود ذلك إلى كون التعاون الاقتصادي هو الركيزة الأساسية في تثبيت دعائم العمل العربي المشترك وهو أيضا أحد العوامل والمقومات الهامة في تكوين التكتلات الإقليمية ويسهر على حسن سير مجلس التعاون العربي ثلاث تنظيمات أساسية وهي[2] :

الهيئة العليا: وتتكون هذه الهيئة من رؤساء دول الأعضاء، وتقوم برسم السياسات العليا واتخاذ القرارات اللازمة بشأن التوصيات التي ترفعها الهيئة الوزارية.

الهيئة الوزارية: وتتألف هذه الهيئة من رؤساء حكومات الدول الأعضاء، أو من ينوب عنهم، وتختص بدراسة الشؤون والقضايا المتعلقة باختصاصات المجلس، وكذا رفع الخط

والمقترحات والتوصيات إلى الهيئة العليا، واتخاذ الإجراءات لتنفيذ قرارات هذه الأخيرة.

الأمانة العامة:ويتواجد مقرها بمدينة عمان، يرأسها أمين عام يتولى متابعة تنفيذ قرارات الهيئة العليا وكذا قرارات الهيئة الوزارية، وإعداد التقارير اللازمة عن عمل المجلس.

الفرع الثالث: اتحاد المغرب العربي:

كانت معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي بمدينة مراكش المغربية، وكان ذلك في 1989/02/17 م من طرف كل من ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا، وفي 1990/07/23م بزرالدة الجزائرية التقى قادة الدول الخمسة في قمة عربية كانت نتيجتها تبنى إستراتيجية مشتركة لتنمية اقتصادية تضع القواعد لتكامل إقليمي حقيقي، ويكون ذلك عبر ثلاث مراحل وهي على النحو التالي [3]:

[1]- مصطفى الفيلالي، **آفاق اتحاد المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، بيروت، العدد 134، أفريل 1990، ص 45.

[2]- عبد الصاحب علوان، مرجع سبق ذكره، ص 95 .

[3]- محمد عباس محرزي، **نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005، ص 46 .

- المرحلة الأولى: (1992- 1995):ويكون في هذه المرحلة إنشاء منطقة تبادل حر بالإعفاء من الحقوق الجمركية، وكذلك الإلغاء التدريجي للحواجز غير التعريفية .
- المرحلة الثانية: (1996- 1999): في هذه المرحلة يتم إنشاء اتحاد جمركي يتم من خلاله وضع تعريفة خارجية مشتركة.
- المرحلة الثالثة:(تبدأ من سنة 2000): يكون فيها تأسيس إتحاد اقتصادي، بالإضافة إلى هذا أنه تم في نفس الإطار إبرام معاهدة متعلقة بتبادل المنتجات الفلاحية، ومعاهدة أخرى تتعلق بالأوجه التجارية والتعريفية، وامتداد لمعاهدة مراكش المغربية تم إبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية للتبادل الحر بين الدول المغاربية ويتكون الإطار المؤسسي لاتحاد المغرب العربي كمايلي[1]:
- **مجلس الرئاسة:** ويتألف هذا المجلس من رؤساء الدول الأعضاء.
- **اجتماع الوزراء الأول:** أومن يحل محلهم ويعقد عند الضرورة.
- **مجلس وزراء الخارجية:** ويتولى هذا المجلس بالتحضير لدورات مجلس الرئاسة.
- **لجنة متابعة قضايا الاتحاد:** تضم هذه اللجنة عضوا واحدا لكل دولة من المختصين بشؤون الإتحاد
- **لجان وزارية متخصصة:** يقوم بإنشائها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها.
- **الأمانة العامة للاتحاد:** وهي تتكون من ممثل واحد لكل دولة .
- **مجلس شورى الاتحاد:** ويتألف هذا المجلس من عشرة أعضاء عن كل دولة.
- **هيئة قضائية:** وتتألف هذه الهيئة من قاضيين عن كل دولة.

المطلب الرابع: شروط نجاح التكامل الاقتصادي العربي :

يتوقف نجاح التكامل الاقتصادي العربي على مجموعة من الشروط التي لا يمكن الاستغناء عنها والمتمثلة في مايلي:

الفرع الأول:الإرادة السياسية والتقارب الجغرافي :

1- الإرادة السياسية :

يجب أن تتوفر لدى الدول الأعضاء الرغبة السياسية الصادقة التي تعكس التزام كل دولة بالإجراءات اللازمة لتحقيق التكامل الاقتصادي، إذ يعتبر هذا أحد أهم الشروط الأساسية لنجاح هذه العملية، لذلك فعلى حكومات هذه الدول أن تدرك مدى الاستفادة المترتبة على الانضمام إلى تكتل اقتصادي إقليمي خاصة فيما يخص الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية، وهذا دون إغفال الالتزامات والتضحيات التي يتطلبها العمل المشترك .

[1]- محمد محمود الإمام، **العلى الاقتصادي العربي المشترك أبعاده وتطوره**، مرجع سبق ذكره، ص ص 473 – 474 .

2- التقارب الجغرافي:

يعتبر التقارب الجغرافي من العناصر المهمة التي يجب توفرها بين دول الأعضاء في عملية التكامل الاقتصادي .إذ يعد من أهم الدعامات الأساسية للتكامل بين الدول، حيث يضمن هذا التقارب سهولة انتقال السلع والخدمات واليد العاملة وهذا بتكاليف منخفضة[1].

الفرع الثاني: التقارب في المستويات الاقتصادية وتخصص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي :

1- التقارب في المستويات الاقتصادية :

يعد التقارب في المستويات الاقتصادية للدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي أمرا ضروريا في هذه العملية، ويقصد بهذا أن تكون الدول الأعضاء في عملية التكامل الاقتصادي ذات مستوى متقارب في التنمية الاقتصادية حتى يكون التكامل الاقتصادي مفيدا لجميع الدول الأعضاء في هذه العملية ولا يفيد البعض على حساب البعض الآخر، لأن التباين سوف يؤدي إلى المزيد من الفوارق[2].

2- تخصص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي :

يجعل هذا التخصص اقتصاديات الدول المتكاملة تعتمد على بعضها البعض، أي كل دولة متخصصة في إنتاج السلع التي تحقق فيها ميزة نسبية، ومن هذا المنطق تصبح كل دولة من دول التكامل سوقا لمنتجات الدول الأخرى، مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة في استخدام الموارد وتوسيع السوق، ومن ثم الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير وزيادة مستوى الرفاهية .

الفرع الثالث: توفر وتنوع الثروة الطبيعية والأيدي العاملة المدربة ووسائل النقل والمواصلات :

1- توفر وتنوع الثروة الطبيعية :

توفر موارد الثروة الطبيعية في دول التكامل هو شرط ضروري لنجاح هذه العملية، حيث تتوافر مصادر الموارد الخام والمعادن والأرض والأيدي العاملة، وكذلك المورد المالي، لأن هذه الموارد تمكن من إنتاج السلع والخدمات التي بدورها تساهم في إنجاح التكامل، ويجب أن تتنوع مصادر الثروة الطبيعية، وذلك من أجل ضمان تدفق السلع والخدمات بين دول الأعضاء، فإذا لم تتوفر هذه الموارد لن تخلق السلع التي سيعمل التكامل على تسهيل تعريفاتها في الأسواق المختلفة للدول الأعضاء، ومن هذا يصبح التكامل من غير جدوى.

2- توفر الأيدي العاملة المدربة :

يعتبر وجود الأيدي العاملة المدربة ضروري لنجاح التكامل الاقتصادي، لأن ذلك يتيح للدول الأعضاء استخدام مواردها الإنتاجية بطريقة فعالة مستمرة، كما يمكنها في الوقت نفسه تنمية هذه الموارد وزيادة حجمها، وبالتالي زيادة الإنتاج الكلي بين الدول الأعضاء.

[1]- إسماعيل العربي، **التكتل والاندماج بين الدول المتطورة**، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 43 .
[2]- محمد هشام خواجكية، **التكتلات الاقتصادية الدولية**، مديرية المطبوعات الجامعية، حلب، 1972، ص 33 .

3- توفر وسائل النقل والمواصلات :

يعتبر توفر وسائل النقل والمواصلات أمرا ضروريا لنجاح عملية التكامل الاقتصادي، حيث تعمل وسائل النقل والمواصلات على ربط الدول الأعضاء في عملية التكامل بعضها ببعض، كما تساهم في عملية نقل وتصدير المنتجات والسلع والمواد الخام والنصف مصنعة والمواد النهائية، وأيضا انتقال الأيدي العاملة، كما تساهم في تعزيز الروابط الاجتماعية والثقافية بين الدول الأعضاء، وهذا ما يدعم كيان الوحدة الإقليمية بشكل عام[1].

[1]- كامل بكري، **التكامل الاقتصادي**، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1984، ص 38 .

المبحث الثالث: مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي.

إن التكامل الاقتصادي العربي تعترضه العديد من العوامل التي أعاقت جهوده قي تحقيق التكامل ورغم هذه المعوقات توجد مقومات لا يستهان بها والتي تتوافر لدى الدول العربية إذا وضعت في الاعتبار تجعل من الاقتصاديات العربية إقليما مؤهلا للتكامل والترابط .

المطلب الأول: مقومات التكامل الاقتصادي العربي :

رغم الصعوبات والمشاكل التي اعترضت مسيرة العمل العربي المشترك، إلا أن الوطن العربي يمتلك ويتمتع بمقومات عديدة للتكامل الاقتصادي لوتم تجسيدها واستغلالها والأخذ بها والتي يمكن ذكرها كما يلي:

الفرع الأول: مقومات غير اقتصادية للتكامل الاقتصادي العربي :

تتوفر المنطقة العربية على دواعي ومقومات غير اقتصادية ومن أهمها المورث الحضاري والثقافي للتاريخ الإسلامي، فالدين الإسلامي دين واحد يعم معظم بقاع المناطق العربية على الرغم من وجود أقليات مسيحية في كل من سوريا، لبنان ومصر، فالجنس العربي هو جنس واحد كفيل بالتصدي لكل نزاعات التفريق، وهذا يعود إلى قرون سابقة أثبتت فيها الحضارة الإسلامية العربية قدرتها على قيادة أمة واحدة في مجالات كثيرة فما بالك بالاقتصادية، كما تمتلك البلدان العربية روابط قومية ودينية ولغوية وتاريخية وعادات وتقاليد متقاربة جدا بين شعوبها[1].

الفرع الثاني:المقومات الاقتصادية للتكامل الاقتصادي العربي :

يمتلك الوطن العربي إمكانيات طبيعية ضخمة رغم توزيعها بصورة غير موازنة، تتمثل في أراضي زراعية شاسعة تقدر بحوالي 198 مليون هكتار لا تتعدى المساحة المزروعة ثلث الأراضي القابلة للزراعة، كما أن هذه المساحة الزراعية لو تم استغلالها بكفاءة وبطريقة جيدة لكان بإمكانها أن تؤمن للوطن العربي كل حاجياته الزراعية اللازمة سواء للتغذية أو للصناعة[2]، بإضافة إلى المساحات الرعوية الواسعة والغابات التي تمثل حوالي 138 مليون هكتار وتشكل 30% من مساحة الغطاء النباتي العربي إلى جانب الثروة السمكية والحيوانية والمعدنية وغيرها من المصادر الاقتصادية العربية.

1- الموقع الجغرافي الاستراتيجي :

يمتد الوطن العربي في قارتي أفريقيا وأسيا من المحيط الأطلسي غربا إلى الخليج العربي شرقا، وتبلغ مساحة الوطن العربي 14.2 مليون كلم[32]، 23%من هذه المساحة في القارة الآسيوية 77 % منها في القارة الإفريقية، وهو بذلك أكبر مساحة من الولايات المتحدة الأمريكية بل أنه يفوق بمساحته مساحة القارة

[1]- فتيحة ونوغي، فريدة لرقط ، **التكامل الاقتصادي العربي بين المقومات والمعوقات**، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8 – 9 ماي2004، ص 4 .

[2]- إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 101 .

[3]- صولة عبد الله، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ـ الامتحان الأخير لتجاوز العصبيات**، مجلة المستقبل العربي، العدد 262، ديسمبر 2000، ص 65 .

الأوربية، فالوطن العربي إذن ذو موقع جغرافي استراتيجي هام، ويصل امتداده 7500 كلم طولا من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي 1000 كلم إلى 3000 كلم عرضا [1]، من الغرب إلى الشرق حوالي 6000 كلم ومن أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال 5000 كلم ويطل الوطن العربي على المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي، ويسيطر على أهم ثلاثة ممرات مائية من وجهة نظر الملاحة والتجارة الدولية، وهي البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي، وهو يتحكم في أربعة مواقع بحرية بالغة الأهمية هي مضيف جبل طارق وقناة السويس ومضيق باب المندب ومضيق هرمز.

2- الموارد المائية ومصادر الطاقة:

يبلغ متوسط الأمطار في الدول العربية في كافة المناطق حوالي 161 ملم سنويا، أي حوالي 22 %من المتوسط العالمي، كذلك تقدر الموارد المائية السطحية والجوفية بحوالي 338 مليار م^3، حيث انه لا يتجاوز المستغل منها 51 %، هذا بالإضافة إلى أنه يقدر إجمالي المخزون المائي الجوفي من المياه العذبة بحوالي 7734 م^{23}.

كما يملك الوطن العربي مصادر عديدة للطاقة منها البترول والغاز الطبيعي والفحم والكهرباء، حيث يمتلك حوالي 62 %من الاحتياط العالمي من النفط المكتشف كما يصدر 25% من إجمالي الصادرات العالمية ,إضافة إلى ذلك انه يمتلك احتياطي لابأس به من الغاز الطبيعي يصل إلى 6 .21% من الاحتياط العالمي.[3]

3- توافر رؤوس الأموال بشكل هائل :

تتوفر الدول العربية على موارد مالية هامة، ويرجع ذلك إلى ضخامة عائدات البترول هذه الأموال لم تسهم حتى الآن في تنمية المنطقة العربية نظرا لأن معظمها يتجه نحو الاستثمار في الدول المتقدمة، والملاحظ أن هذه الأموال خاصة ببعض الدول البترولية والتي لا تقدر على استيعابها داخل أوطانها في الوقت الذي توجد فيه عدة دول عربية أخرى لديها القدرة على استيعاب واستغلال هذه الفوائض في مشروعات استثمارية وإنتاجية مختلفة، ولاشك أن هذه الأموال إذا تم استثمارها داخل الوطن العربي وتوجيهها نحو عملية التنمية العربية، فإن ذلك من شأنه أن يسهل عملية التكامل الاقتصادي العربي .

4 – اتساع السوق العربية :

والتي تمتد من الخليج إلى المحيط، وتتوافر فيه كافة المعايير الاقتصادية التي تجعل منه سوقا نموذجيا فهذا السوق يضم أكثر من 250 مليون مستهلك وهو ما يسمح بقيام المشروعات الكبيرة ذات الإنتاج الاقتصادي وبالتالي زيادة الإنتاج وتنوعه ونشوء صناعات تتمتع باقتصاديات كبيرة الحجم، و الوفرات الداخلية والخارجية مما يؤدي لزيادة الإنتاج، وبالتالي رفع مستوى معيشة الفرد في الوطن العربي[4].

[1]- محمد علي مقلد، **قضايا حضارية عربية معاصرة**، دار المنهل اللبنانية للطباعة والنشر، بدون ذكر مكان النشر، 2003، ص 163 .
[2]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القطاع الزراعي، 2005، ص 5 .
[3]- محمد جمال مظلوم، **تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد**، ط2، مركز الدراسات العربي الأوربي، بيروت، 1997، ص 83.
[4]- نزيه عبد المقصود، محمد مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 103 .

5- توافر الموارد البشرية في الوطن العربي :

قدر عدد سكان الوطن العربي سنة 2005 بحوالي 310 مليون نسمة وقدر معدل النمو المتوسط بنمو 2.21 %في الفترة 1995 – 2005 وهو أعلى من معدل نمو سكان الدول النامية التي يقدر بـ 1.9 %والدول المتقدمة المقدرة بـ 0.8 %والعالم 1.6 %[1]، هذا العدد كافي لتنمية المنطقة العربية بشكل ذاتي كما أن توافر هذا العدد يوفي بشرط هام من شروط الاستثمار الناجح وهو توفير حد أدنى من الأيدي العاملة[2]والتي قدرت سنة 2003 بحوالي 115 مليون نسمة يشكل الشباب فيها حوالي الثلث، يمكن استغلالها في بناء تنمية عربية شاملة، حيث تعاني بعض البلدان العربية من نقص في القوى العاملة في حين تعاني أخرى من مشكلة البطالة، ومن هذا المنطق يتيح التكامل فرصة لحرية انتقال العمالة وتحقيق التوازن.

المطلب الثاني : معوقات التكامل الاقتصادي العربي:

لقد عانى العمل العربي المشترك من العديد من العوائق والعقبات التي حالت دون إحراز تقدم ملحوظ على صعيد التكامل الاقتصادي العربي، وهذا ما دفعنا إلى إبراز هذه العراقيل والأسباب التي كانت وراء فشل مسيرة التكامل العربي، والتي يمكن ذكرها كما يلي:

الفرع الأول : العوائق السياسية :

تعددت العوائق السياسية للتكامل العربي التي يمكن ذكرها على النحو التالي:

- الصراعات والخلافات السياسية الحادة بين الدول العربية، حيث لا تزال بعض هذه الصراعات دون حل، حيث فشلت الجامعة العربية في التوصل إلى حلول لمثل هذه المشكلات، مما انعكس ذلك بشكل مباشر على العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية، وذلك انه كان من الصعب عليها الاتفاق على سياسة مشتركة يتم إدراجها ضمن نضمها الحكومية وسياستها الوطنية المتباينة، لكن الملاحظ أن كل دولة تطبق سياسة خاصة بها تحددها مجموعة من العوامل والمصالح الداخلية والخارجية التي تخصها وحدها.

- تغليب المصالح الضيقة على المصالح العامة، وهذا ما يجعل الغرب ينتهز هذه التناقضات بين الدول العربية، ليتدخل في شؤونها بطرق سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، وهذا للتقليل من قوتها والقضاء على الصناعة بصفة عامة والصناعات الحربية بصفة خاصة إن وجدت، وهذا كله من أجل حماية المصالح الغربية، وأمن الكيان اليهودي في المنطقة العربية[3].

- حالة الانفصام بين الأنظمة الحاكمة في الدول العربية وبين الأغلبية الجماهيرية، حيث أدت هذه الحالة إلى تفشي ظاهرة الإرهاب بدلا من الديمقراطية، والى تعميق حالة الإحباط لدى المواطنين بدلا من

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، **التطورات الاقتصادية والاجتماعية**، 2006، ص 29 – 30 .
[2]- نزيه عبد المقصود، محمد مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 102 .
[3]- مقراني الهاشمي، **التكامل الاقتصادي العربي – واقع وآفاق**، في مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد 11، 1999، ص 93 .

المساهمة الايجابية في بناء الأهداف المطروحة، وهذا ما أدى إلى خلق عراقيل وصعوبات فعلية في الطريق إلى اتخاذ قرارات عربية مشتركة [1].

- مشكل الازدواجية بين مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فبعد قيام مجلس الوحدة الاقتصادية سنة 1964 إلى جانب لمجلس الاقتصادي العربي، أصبح هناك هيئتان يقودان العمل العربي المشترك، وبالتالي نتج عن ذلك ازدواجية في المهام وتشابه في الاختصاصات لاسيما في متابعة قضايا التكامل الاقتصادي، وتنفيذ أهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية، وحسب رأي أحد الباحثين العرب أن هذه الازدواجية والتنازع كانتا من أخطر الظواهر السلبية التي اتسم بها العمل الاقتصادي العربي المشترك .

- الآثار السياسية المترتبة على ظهور النقط في عدد من الدول العربية، وبالتالي بروز دول غنية وأخرى فقيرة .

- اختلاف الأنظمة السياسية وأشكال نظم الحكم فيها، وما ينجر عن ذلك من تباين في الأولويات الاجتماعية والتنموية الاقتصادية، وبالتالي عدم وضوح الأهداف السياسية وعدم استقرارها [2].

- عدم وجود المناخ والآليات الضرورية لترشيد القرارات السياسية الخاصة بالعمل العربي المشترك، حيث أن عدد كبيرا من مؤسسات التنسيق الاقتصادي لا يملك حق إصدار القرار، وإنما يصدر مجرد توصيات، وحتى تلك التي تملك حق اتخاذ القرار لا تملك القدرة على تنفيذه[3].

- تتفق كل الدراسات الخاصة بتحليل أسباب فشل التكامل الاقتصادي العربي على تشخيص عامل أساسي، وربما وحيد لعرقلة التكامل والوحدة وهو غياب الإرادة السياسية وغياب الاختيار الحر، فالقرارات عندما تتخذ في غياب الإرادة السياسية وغياب الاختيار الحر، فإنه تتخذ بوسيلة من ثلاث إما بالمجاملة أو بالمسايرة أو بالإكراه، إذن فغياب الإرادة السياسية اللازمة كان هو العامل المباشر والأساسي والذي أدى إلى تواضع ومحدودية النتائج التي حققها العمل الاقتصادي العربي المشترك اللازم للتكامل منذ بدايته في ظل الجامعة العربية، ومنذ إنشائها في عام 1945 م حتى الآن، والى عدم تحقيق هذا العمل للأهداف المقصودة منه، التي نصت عليها وتضمنتها اتفاقاته ومواثيقه العديدة[4]، وهذا ما يعرقل إمكانية تحقيق التكامل الاقتصادي العرب

الفرع الثاني : العوائق الاجتماعية :

يأتي في مقدمتها المناخ العام السائد في العلاقات بين الدول العربية ذاتها، فهذه العلاقات تسودها مشاعر الغيرة والحرص على تبوء دور الزعامة والاستئثار بالقدرة على التأثير في توجيهات القرار العربي في القضايا المختلفة، وهذا من شأنه أن يؤثر بالسلب ليس فقط على فرص التكامل الاقتصادي العربي والعلاقات

---

[1]- حميد رشيد عبد الوهاب، **الدور التكاملي للمشروعات العربية المشتركة**، الطموحات والأداء، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، القاهرة، 1985، ص 136 .

[2]- جمال عمورة، **معوقات ومقومات التكامل الاقتصادي العربي ـ مع عرض تجربة الاتحاد الأوروبي كتجربة رائدة في مجال التكامل الاقتصادي**، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، جامعة الوادي، الجزائر، 26 – 27 فيفري 2012، ص 5

[3]- حماد مجدي، **المظلمات الإقليمية ومسألة الوحدة**، مجلة المستقبل العربي، العدد 121، مارس 1989، ص 97 .

[4]- شقير محمد لبيب، **الوحدة الاقتصادية العربية ـ تجاربها وتوقعاتها**، ج2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص 919 .

الاقتصادية العربية فحسب، بل على وجود علاقات طبيعية متوازنة فيما بين مختلف الدول العربية، يضاف إلى هذا المناخ التباين الكبير في مستويات المعيشة بين مختلف الدول العربية، حيث يعد التفاوت في الدخول بين الدول العربية من أقوى العقبات التي تحول دون تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، كذلك تزايد معدلات نمو السكان في بعض الدول العربية أدى إلى توسيع الفجوة بشكل كبير بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وبالتالي خلق مشكلات اقتصادية واجتماعية عديدة أسفرت عن ارتفاع معدلات البطالة وتناقص العمالة الماهرة، يضاف إلى ذلك تفشي الأمية بشكل كبيرة في المجتمعات العربية، تردي مستويات التعليم في مختلف مراحله، هذه الأمية نجم عنها العديد من المشكلات لعل أهمها التطرف والإرهاب والتقليد الأعمى ومحاكاة المظاهر الاجتماعية للمجتمعات الغربية، الأمر الذي أسفر عن مزيد من الصراع واهتزاز الهوية في العديد من الدول العربية [1].

الفرع الثالث : العوائق الاقتصادية :

يمكن تلخيص أهم المعوقات الاقتصادية في النقاط التالية :

- الهياكل الاقتصادية غير متوازنة التي ورثتها البلدان العربية من الاستعمار فاقتصادياتها كانت موجهة لتلبية احتياجات أسواق المستعمرين، ولذلك اقتصرت على تصدير وإنتاج المواد الخام الرخيصة، واستيراد المنتجات الاستهلاكية .
- اختارت الدول العربية التكامل من خلال تحرير التجارة، وهذا دون محاولة توحيد وتنسيق بين السياسات الاقتصادية المختلفة، وكذلك عدم إجراء التغييرات الهيكلية اللازمة .
- اعتماد الدول العربية على الاقتصاد الريعي والإيرادات الجمركية كمورد أساسي للموازنة، وهذا ما يعقد دخولها في اتفاقيات مشتركة [2].
- غياب التصور الشامل الذي يحدد الأهداف والوسائل والبرامج الزمنية للتنفيذ بصورة واضحة، مما أدى إلى عجز الفنيين والخبراء عن تقديم توصيات محددة وملزمة للأطراف كافة، كما انعكس هذا الغموض في عدم وضوح الأهداف المرحلية.
- غياب الجزاءات التي يمكن اتخاذها ضد الأقطار الأعضاء التي تنتهك القرارات المشتركة، والتي لاتفي بالتزاماتها الناتجة عن اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية واتفاقية السوق العربية المشتركة، مما يزيد من حجم العوائق الاقتصادية على طريق التكامل المطلوب .
- غلبة الاتفاقيات الثنائية وضعف فاعلية الاتفاقيات متعددة الأطراف، الأمر الذي يزيد من حجم الصعوبات التي تواجه الجهد العربي المشترك.

[1]- نزيه عبد المقصود، محمد مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 77 – 78 .
[2]- سامية جدو، **التكامل الاقتصادي العربي ومعوقاته**، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين تفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،الجزائر، 8 – 9 ماي 2004، ص 5 .

- عدم الاستقرار الاقتصادي في عدد كبير من الأقطار العربية بسبب الاضطرابات و التضارب في التوجهات الاقتصادية والسياسات الاستثمارية وافتقارها إلى قوانين موحدة أو منسقة لتنظيم الاستثمارات، أو بسبب الغموض العام في نصوص القوانين في تفسيراتها.
- بالنسبة للاستثمارات العربية داخل الوطن العربي فهي تصطدم بعوائق ناشئة عن البنى الاقتصادية المجزأة والمفتتة من جهة، وبجملة من المصاعب الملازمة للهياكل الأساسية للتدخلات الروتينية والقرارات الاعتباطية وآليات العمل البدائية في الدول العربية المضيفة، إضافة إلى ذلك حالة الطرق ورداءة وسائط النقل والتخزين وأجهزة الاتصالات والموانئ والمطارات وتجهيزات الطاقة والمياه وضعف الخدمات الفردية، كذلك محدودية آفاق السوق المحلية، وهذا بسبب انخفاض مستويات الدخل الفردي في أغلب الدول العربية، أو بسبب سوء توزيعه بين المواطنين، يضاف إلى هذا غياب الأسواق المالية التي تسهل عمليات الاكتتاب أو تقوم بتسييل الأوراق النقدية عند الحاجة [1].
- تراكم وتجمع الأموال العربية في البنوك الأجنبية الغربية، وكان الأحرى بالعرب أن يستثمروها في بلدانهم خاصة وأنها تشكل عنصرا مهما وأساسيا في عناصر الإنتاج .
- وقوف جهات أجنبية في وجه أي تجمع عربي ومحاربته بكل الوسائل الممكنة من وراء الستار، إضافة إلى الضغوط التي تمارسها المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي[2].
- عدم اشتراك القطاع الخاص في عملية التكامل الاقتصادي وسيطرة المؤسسات الحكومية.
- تنوع العملات العربية، مما يخلق صعوبة في إجراء الدفع.
- غياب مشروعات محددة تربط الدول العربية ببعضها البعض [3].
- تفاوت الدول العربية من حيث درجات النمو الاقتصادي، من حيث الأخذ بنظم التخطيط الاقتصادي، وهذا ما يؤدي إلى صعوبة التنسيق الاقتصادي بينها.
- التبعية الاقتصادية والمالية للدول العربية إزاء الدول المتقدمة تشكل أحد العوامل الهامة التي تعيق التكتل الاقتصادي العربي، أي أن التبعية للدول المتقدمة تجعل المصالح الخاصة للدول العربية أكثر إلحاحا من السعي لتحقيق المصلحة العامة، وهذا ما يؤدي إلى حدوث تفتت بين الدول العربية[4].
- التنازع بين الدول العربية حول الزعامة الإقليمية، وبالذات على المستوى القومي، والذي يعتبر من بين الأسباب المهمة للخلافات والصراعات بين الدول العربية، كما يعتبر عقبة بارزة تعترض سبيل تحقيق العمل العربي المشترك .

---

[1]- الحمصي محمود، **دور القطاع العام والقطاع الخاص في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي**، مجلة المستقبل العربي، العدد 142، ديسمبر 1990، ص 135 .

[2]- فتيحة ونوغي، فريدة لرقط ، مرجع سبق ذكره، ص 6 .

[3]- بشير بن عيسى، **مقومات التكامل الاقتصادي العربي ومعوقاته**، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8 – 9 ماي 2004، ص 11 .

[4]- بشير بن عيسى،مرجع سبق ذكره، ص 6 .

- ضعف الاهتمام بنشاط البحث، وبالذات ما يرتبط بالبحث والتطوير العلمي والتكنولوجي في الوطن العربي، والسبب في ذلك وهو غياب الحواجز والإمكانيات والبنية اللازمة لتطويره.
- اختلاف اللوائح التشريعية الاقتصادية بين الدول العربية، فالتعريفة الجمركية وانتقال رؤوس الأموال متباينة تمام التباين[1].
- الاقتباس غير الواضح من نماذج أو تجارب والتكاملات الاقتصادية الأخرى، كالسوق الأوروبية شتركة دون الآخذ بعين الاعتبار واقع الدول العربية ومدى ملائمة هذه التجارب مع الظروف الخاصة بها .
- التشابه والتماثل في الهياكل الاقتصادية والقاعدة الإنتاجية بين الدول العربية، وكذا التشابه النسبي في منظومة السلع القابلة للتصدير الأمر الذي جعل الاقتصاديات العربية في حالة تنافس وليس في حالة تكامل[2].

وهذا ما يعرقل إمكانية تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

[1]- أحمد باشي، **مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي**، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8 – 9 ماي 2004، ص 11 .

[2]- جمال عمورة، مرجع سبق ذكره، ص 3 .

خلاصة :

يعتبر التكامل الاقتصادي العربي من القضايا ذات الأهمية الكبرى للعمل العربي المشترك، ويتمحور مفهومه حول التبادل بين الاقتصاديات لمجموعة من الدول العربية بينها عامل جغرافي أو سياسي أو اجتماعي مشترك بدرجات مختلفة على أسس معينة، يتركز هدفه في زيادة ودعم قدراتها الاقتصادية والاجتماعية وتسهيل عملية التنمية، ولتحقيق تلك الأهداف وإنجاح عملية التكامل لابد من توفير مجموعة من الشروط والعوامل والتي تتمثل أساسا في الإرادة السياسية ، التقارب الجغرافي ، التقارب في المستويات الاقتصادية، وقد بدأت مسيرة هذا التكامل منذ ميثاق جامعة الدول العربية 1945م، وصولا إلى إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

كما سجلت محاولات لتكتلات جزئية خارج نطاق الجامعة العربية تمثلت في تكتل دول مجلس التعاون الخليجي، مجلس التعاون العربي، دول المغرب العربي، تجمعات وادي النيل، فالوطن العربي يملك من المقومات ما يجعله مؤهلا لبناء تكامل اقتصادي عربي موحد، لكن أسباب فشل وقصور محاولات التكامل الاقتصادي العربي عميقة وعديدة، وهذا ما جعل التكامل الاقتصادي العربي يتأخر.

تمهيد:

مع تنامي دور التجارة الخارجية في جميع دول العالم في ضوء سياسات تحرير الأسواق والانفتاح التجاري الدولي، أدركت الدول العربية أهمية هذا الدور المتزايد للتجارة الخارجية، فانخرطت في العديد من الاتفاقيات التجارية من أجل دعم التجارة الخارجية بشكل عام، والتجارة البينية بشكل خاص، هذا وتلعب التجارة العربية البينية أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول العربية كمورد رئيسي للدخل، وكمصدر لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي تقوية العلاقات العربية، وهذا تمهيدا لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى الإطار العام للتجارة العربية البينية مستندين إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : مدخل عام حول العلاقات الاقتصادية العربية.

المبحث الثاني : واقع التجارة العربية وآلية تنميتها .

المبحث الثالث : مشاكل ومعوقات تنمية التجارة العربية البينية .

المبحث الرابع : دور التجارة العربية البينية في دعم التكامل الاقتصادي العربي.

المبحث الأول : مدخل عام حول العلاقات الاقتصادية العربية.

الاقتصاد العربي جزء من العالم النامي، ومثله مثل أغلب اقتصاديات الدول النامية تطغى فيه الأنشطة الأولية على الأنشطة الصناعية، حيث تمثل الصناعات الاستخراجية النسبة الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي. نحاول في هذا المبحث أن نستعرض واقع الاقتصاديات العربية، كما نقف أيضا على وضع القطاعات الاقتصادية للدول العربية.

المطلب الأول : نظرة عن الاقتصاديات العربية :

تتضح مكانة الاقتصاديات العربية من خلال مدى مساهمتها في الاقتصاد العالمي،كما أن للاقتصاديات العربية عدة مؤشرات سوف نتطرق إليها في هذا المطلب.

الفرع الأول : مكانة الاقتصاديات العربية في الاقتصاد العالمي :

إن الأهمية النسبية للاقتصاديات العربية تتضح من خلال المساهمة الهامشية للناتج المحلي الإجمالي العربي في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، حيث وصلت إلى2.29 % سنة 2002، وعند دراسة مكونات الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية يتبين لنا التركيب المشوه والتباين فيما يسهم به القطاع الأولي المتمثل في الصناعات الاستخراجية والزراعية، وقطاعي الخدمات والصناعات التحويلية، وهو الأمر الذي يرفع قابلية الاقتصاديات العربية للتأثر بالصدمات الخارجية [1]،كما تؤثر الاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية تأثير ضعيف، والسبب يعود إلى ضآلة حصة الواردات العربية في الواردات العالمية، حيث وصلت حصة الصادرات العربية في الصادرات العالمية إلى5.7%سنة 2006، كما ضلت حصة الواردات العربية في الواردات العالمية هي الأخرى ضئيلة لتصل إلى 3.3 % سنة 2006، ورغم النمو الذي عرفه حجم الصادرات العربية في الفترة 2006 إلى 2010، حيث انتقل من685.4 مليار دولار إلى 904.5 مليار دولار، إلا أن وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية لم يتجاوز 5.9%في هذه الفترة، وإذا ما بحثنا في سبب تلك الزيادة نجدها ترجع إلى القفزة الكبيرة التي عرفتها أسعار النفط لهذه الفترة، وكذلك رغم النمو المسجل على صعيد الواردات العربية التي انتقلت من 406.4مليار دولار إلى 655.2 مليار دولار في الفترة الممتدة من 2006 إلى 2010، ، أن وزنها النسبي هي الأخرى لم يتجاوز4.3 %[2] ،أما عن نصيب الأقطار العربية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة فإنه يبدوا ضعيفا، حيث لم يتجاوز 0.8% خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2002 [3]، هذا ورغم ارتفاع هذه النسبة إلى 1.56 % سنة 2003 تبقى هي الأخرى ضعيفة إذا ما قورنت بتجمعات أو دول أخرى، إذ نجد مثلا هونج كونج تستحوذ لوحدها على ما

[1]- عماد الليثي، مرجع سبق ذكره، ص ص 87 – 89 .
[2]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، **التجارة الخارجية للدول العربية**، 2011، ص 148 .
[3]- عماد الليثي، مرجع سبق ذكره، ص 102 .

نسبته 2.42 % من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك بالنسبة لسنغافورة التي يصل الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إليها ما نسبته 2.04 % .[1]

من خلال هذه النسب يتضح لنا أن المنطقة العربية تعد أقل مناطق العالم جذبا للاستثمارات.

ومن هنا يمكن القول أن الاقتصاديات العربية لا تكاد تجد لها مكانا في الاقتصاد العالمي، ولا زالت الدول العربية تعاني من ضعف قدرتها التنافسية خاصة مع الدول المتقدمة، وفي هذا السياق سنورد بعض المؤشرات التي تعطي صورة أكثر وضوحا عن وضع الاقتصاديات العربية .

الفرع الثاني : أهم المؤشرات الاقتصادية :

1/ مؤشرات تطور الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي العربي :

عند تحليل الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية يتبين لنا مدى تدهور إمكانيات الاقتصاديات العربية في تحقيق القيمة المضافة والتوازن القطاعي، إضافة إلى ذلك الخلل في البنية الهيكلية القطاعية، حيث يمكن أن نوضح ذلك في ما يلي: [2]

إن الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية النفطية يمثل حوالي 90 % من الناتج المحلي الإجمالي لكل الدول العربية، وهو ما يبين لنا مدى هيمنة القطاع النفطي على هيكل الاقتصاديات العربية، إن قطاع الصناعات الاستخراجية الذي أساسه النفط والغاز يعد من أهم القطاعات مساهمة في تحقيق الناتج المحلي الإجمالي العربي، لكن هذا القطاع مساهمته متذبذبة، وهذا بسبب تغيرات أسعار النفط من سنة إلى أخرى .

تساهم القطاعات الإنتاجية الأخرى ممثلة في الزراعة والصناعات التحويلية وباقي قطاعات الإنتاج نسبة قليلة في الناتج المحلي الإجمالي العربي، إذ لم تتجاوز نسبتها 22.3 %سنة 2005، ثم 23.5% سنة 2009،كما وصلت سنة 2010 إلى 22 %.

وهذا الوضع يؤدي إلى عدم تناسب الطلب المحلي من الإنتاج السلعي مع العرض المحلي منه، وهو ما يمثل خللا واضحا خصوصا مع ضعف إمكانيات الاستيراد للدول العربية .

مثل الاستهلاك الإجمالي العربي 60.3 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2005، ثم وصل إلى 63.7 % سنة 2010، وهي قيم مرتفعة وتؤثر سلبا على مستويات الادخار .

كما بلغت نسبة الإنفاق الاستثماري إلى الناتج المحلي الإجمالي 21.5 %سنة 2005 و 26.8% سنة 2010 [3]، ويشكل ضعف هذه النسبة من الإنفاق الاستثماري أحد أهم أسباب تراجع خلق فرص عمل جديدة .

---

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، **التطورات الاقتصادية الدولية**، 2005، ص 10 .

[2]- فارس كريم بريهي، **تفعيل التعاون الاقتصادي العربي ضرورة حتمية في ظل الترتيبات التجارية الدولية، المؤتمر العالمي الأول حول** اقتصاديات الأعمال في ظل عالم متغير، جامعة العلوم التطبيقية الأهلية، 22 – 24 جويلية 2003، عمان، ص ص 3 – 4 .

3- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، **التطورات الاقتصادية والاجتماعية**، 2011،ص ص 25.26 .

2/ مؤشر التجارة الخارجية :

إن المتتبع لصادرات وواردات الدول العربية، يلاحظ ارتفاع نسبة صادرات الوقود المعدني من إجمالي الصادرات السلعية، إذ وصلت نسبته إلى 71.9 % سنة 2010 في حين تمثل صادرات المصنوعات 19.5% سنة 2010، ولا تتجاوز الصادرات من المواد الكيمياوية والمصنوعات الأساسية وآلات ومعدات النقل والسلع الزراعية 20 % سنة 2010 ،كما أن ضعف قاعدة الصناعات الرأسمالية في البلاد العربية ترتب عليها ارتفاع نسبة واردات الآلات ومعدات النقل، فقد وصلت نسبتها 26 % سنة 2009، كما بلغت نسبة المصنوعات الأساسية والمواد الكيمياوية على التوالي 16.3%و 9.6% من إجمالي الواردات العربية في سنة 2010، إضافة إلى ذلك بلغت نسبة السلع الزراعية 17 % سنة 2009، وبلغت نسبة الوقود والمعادن 13.6%من إجمالي الواردات العربية سنة 2010.

كذلك ليس من المفاجئ أن تكون التجارة العربية البينية هي بدورها محدودة أيضا، حيث وصل معدل النمو في قيمة التجارة العربية البينية إلى 3.7 %سنة 2010، وبذلك انتقلت قيمتها من 74.6مليار دولار في سنة 2009 إلى 77.4مليار دولار سنة 2010 [1].

تتسم اتجاهات التجارة البينية بشكل عام بتركز التبادل التجاري بين الدول العربية في دول متجاورة أو في دولة أو دولتين، ففي سنة 2010 في جانب الصادرات البينية تركزت صادرات الأردن إلى الدول العربية في العراق بنسبة 31 %، وتركزت صادرات تونس إلى الدول العربية في دولتين متجاورتين هما ليبيا بنسبة حوالي 42 % والجزائر بنسبة 27 %، أما صادرات الجزائر إلى الدول العربية فقد تركزت في ثلاث دول هي تونس والمغرب ومصر بنسبة 34 %و 32 % و 19 % على التوالي، وتركزت صادرات السودان إلى الدول العربية في الإمارات بنسبة 84 %، وصادرات الصومال البينية في الإمارات واليمن بنسبة 57% و 19% على التوالي، وتركزت صادرات العراق البينية في سورية بنسبة 78 % والأردن بنسبة 19% وصادرات عمان البينية بنسبة 73% ، وصادرات قطر البينية في الإمارات بنسبة 54 %، وعمان بنسبة 17%، وصادرات ليبيا البينية في تونس بنسبة 49 %، وأخيرا تركزت صادرات اليمن البينية في الإمارات بنسبة43 % والسعودية بنسبة 27 %، ،فيما يخص الدول العربية الأكثر تنوعا في اتجاهات صادراتها البينية تتوزع الأسواق التصديرية لكل من الإمارات والسعودية والكويت ولبنان ومصر على حوالي خمس دول عربية رئيسية أو أكثر [2].

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، **التجارة الخارجية للدول العربية**،2011،ص ص 151ـ152.

2- نفس المرجع، ص ص 156 – 157 .

3/ مؤشر ميزان المدفوعات :

تبرز التطورات في موازين المدفوعات للدول العربية مدى هشاشة الوضع الخارجي للاقتصاديات العربية وقابليتها للتأثر بالصدمات الخارجية، خاصة بالنسبة للدول العربية غير النفطية، وتبين الإحصائيات أن موازين مدفوعات الدول العربية اتسمت بالعجز خلال بعض سنوات عقد التسعينات، حيث وصل ميزان مدفوعات الدول العربية خلال سنة 1992 إلى -3.6 % و -1.3 %سنة 1995 و -5.1 %سنة 1998من الناتج المحلي الإجمالي[1] ، وعلى خلاف ذلك فقد تعزز وضع موازين المدفوعات والاحتياطات لمجموع الدول العربية في السنوات الأخيرة، مثلا سنة 2010 كان الارتفاع الكبير في قيمة الصادرات العربية الإجمالية الناجم عن ارتفاع الأسعار العالمية للنفط، ولقد بلغت نسبة فائض الموازين التجارية للدول العربية سنة 2010 للناتج المحلي الإجمالي نحو 15.6 %[2]، لكن في نفس الوقت تشير البيانات إلى تسجيل عجز في موازين الخدمات والدخل يصل إلى 18.5% لهذه السنة ، ولقد أدى الفائض في الموازين خلال هذه السنة مصحوبا بالزيادة المحدودة في عجز موازين الخدمات والدخل إلى تحقيق اكبر فائض في موازين الحسابات الخارجية الجارية لمجموع الدول العربية ووصل إلى 153.5 مليار دولار [3].

ومن الملاحظ أيضا أن فائض ميزان الحساب التجاري قد ارتفع بصورة كبيرة في جل الدول العربية المصدرة للنفط، حيث ارتفع في قطر بنسبة 97.7% وارتفع في المملكة العربية السعودية بنسبة 46.1% .

4/ مؤشر عبء المديونية الخارجية :

يشير المؤشر الأول وهو نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى أنه يمكن تصنيف الدول العربية المقترضة إلا ثلاث مجموعات :

المجموعة الأولى ويعتبر عبء المديونية فيها معتدلا نسبيا وهي : عمان، سوريا، المغرب، الجزائر، مصر، اليمن حيث تقل نسبة الدين القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول عن 50 %.

وتظم المجموعة الثانية الدول الذي يعتبر عبء المديونية فيها مرتفعا نسبيا، وتشمل هذه المجموعة تونس جيبوتي، الأردن، لبنان، وتتراوح نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول بين 50 % و 100 %.

ا المجموعة الثالثة فتضم الدول التي يعتبر عبء المديونية فيها عاليا ومتفاقما وتشمل هذه المجموعة السودان، موريتانيا، حيث تزيد نسبة الدين الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول عن100%،وهذا سنة 2004 [4]،كما تراجعت نسبة هذا المؤشر لمجموع الدول العربية المقترضة من 22.9 % سنة 2009 إلى21.3 %سنة 2010 .

---

[1]- فارس كريم بريهي، مرجع سبق ذكره، ص 9 .

[2]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، **موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف**، 2011، ص 166 .

[3]- **نفس المرجع** ، ص ص 168 – 170 .

[4]عبد الهادي عبد القادر سويفي، **قراءات في اقتصاديات الوطن العربي**، ط2، دون ذكر دار النشر، ومكان النشر، 2006 / 2007 ، ص ص 188- 189 .

وترجع أهم أسباب هذا الانخفاض إلى عودة وتيرة النشاط الاقتصادي إلى الارتفاع في معظم الدول العربية المقترضة ، أما المؤشر الثاني وهو خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات، فقد تراجع إلى أدنى مستوياته المسجلة خلال السنوات القليلة الماضية، فبعد انتعاش أسعار النفط الخام والمواد الأولية الأخرى وتحسن الصادرات الخدمية في الدول العربية المقترضة في عام 2010، فقد انخفضت نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات في الدول العربية كمجموعة من 6.2 %في عام 2009 إلى 5.3 % في عام 2010 [1].

المطلب الثاني : وضع القطاعات الاقتصادية للدول العربية :

يتضح وضع القطاعات الاقتصادية للدول العربية من خلال أوضاع القطاعات التالية:

الفرع الأول : وضع القطاع الصناعي وقطاع الخدمات :

يعاني القطاع الصناعي في الدول العربية حالة من الارتباط بالأسواق الدولية والخضوع لشروطها السياسية والاقتصادية، وكذلك لتقلباتها، وهذا نتيجة الاعتماد في توفير متطلبات الإنتاج على الخارج ونتيجة التحكم الزمني من الدول الموردة في عمليات إمداد تلك المتطلبات للقطاعات الإنتاجية [2]، ويمكن توضيح تطور مساهمة قطاعات الصناعات في الناتج المحلي الإجمالي من خلال الجدول التالي:

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، **موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف**، 2011 ، ص ص 178 – 179 .
[2]- محمد جمل مظلوم، مرجع سبق ذكره، ص 89 .

جدول رقم (1) : مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في الفترة 1998 – 2010

السنوات	مساهمة الصناعة الاستخراجية%	مساهمة الصناعة التحويلية %	مساهمة إجمالي القطاع الصناعي %
1998	19.2	11.8	31.0
1999	23.7	11.5	35.2
2000	32.6	10.5	43.1
2001	29.0	10.9	39.9
2002	27.9	11.1	39.0
2003	29.7	10.7	40.4
2004	34.6	10.1	44.7
2005	38.1	9.6	47.7
2006	39.9	9.1	49.0
2007	38.8	8.9	47.7
2008	43.1	8.3	51.4
2009	31.3	9.7	41.0
2010	35.5	9.3	44.8

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القطاع الصناعي أعداد مختلفة .

الشكل رقم (01):تطور مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في الفترة1998ـ 2010.

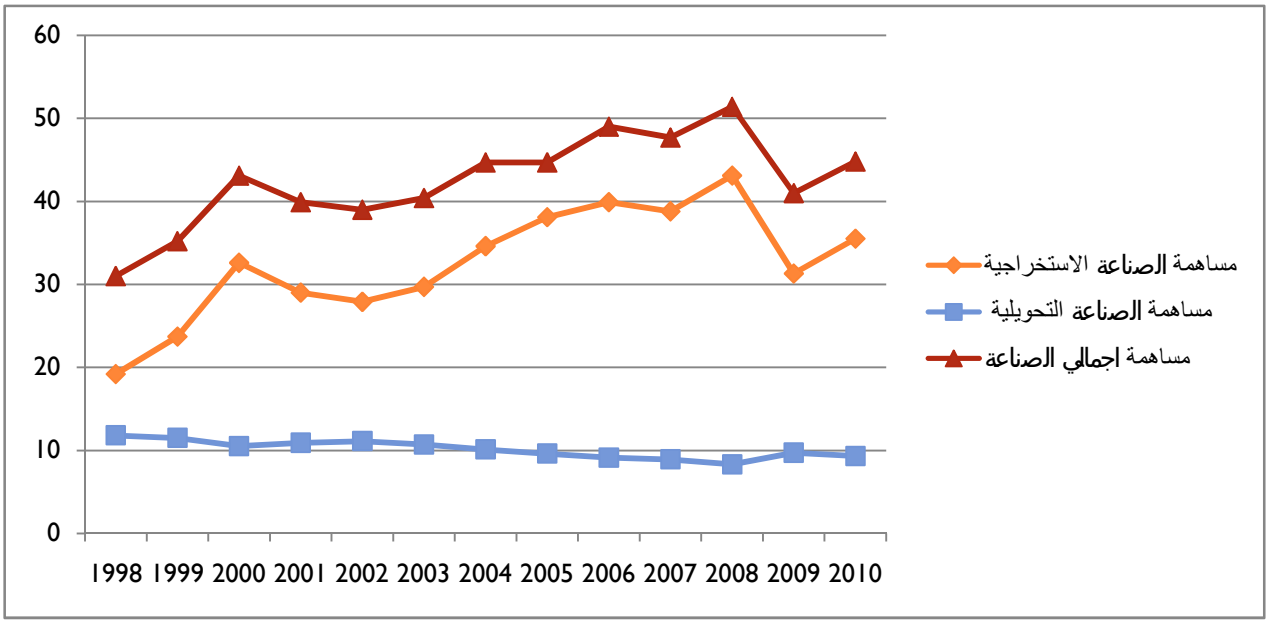

المصدر : من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم: (1)

يتضح من الجدول والشكل انه بلغ إجمالي الناتج المحلي لقطاع الصناعة في الدول العربية كمجموعة حوالي 906.5مليار دولار في عام 2010 بمعدل نمو قدره 27% مقارنة بحوالي 713.8 مليار دولار في عام

2009، ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع قيمة ناتج الصناعة الاستخراجية خلال عام 2010 بسبب زيادة متوسط أسعار النفط وإنتاجه مقارنة مع عام 2009، وقد ارتفعت المساهمة الإجمالية للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام 2010، حيث بلغت نسبتها حوالي 44.7 % مقارنة بنسبة 40.9% في عام 2009، وفيما يتعلق بمساهمة القطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي في الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفعت مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي من نسبة 31.3% في سنة 2009 إلى 35.5%في سنة 2010، إلا أن مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي تراجعت قليلا من نسبة 9.7% في سنة 2009 إلى 9.3% سنة 2010 .

كما تتميز الصناعات العربية باعتمادها الكبير على الصناعات الاستخراجية وتراجع نصيب الصناعات التحويلية وهذا رغم أهميتها، كما يتصف القطاع الصناعي في الدول العربية بخصائص يمكن ذكرها على النحو التالي [1]:

- عدم توافر البنية التحتية الصناعية، حيث أن المناطق الصناعية قليلة وغير مجهزة بما تتطلبه الخدمات الصناعية .
- عدم توافر العمالة الصناعية الماهرة، وهذا راجع لحداثة عهد معظم الدول العربية للاهتمام بقطاع الصناعة، وكذلك عدم الاهتمام ببرامج التدريب والتعليم الفني .
- فقدان الترابط بين المراحل الإنتاجية، حيث نجد الصناعة العربية تتسم بالتطور في المرحلة الأولى والمتمثلة في الصناعة الاستخراجية، مقابل ذلك ضعف الصناعة الوسيطة واقتصار مشاريع الصناعات التحويلية على إنتاج السلع الاستهلاكية .
- تنافس الصناعات العربية فيما بينها .
- تركز المنشآت الصناعية في المدن، وهذا بسبب توافر الشروط الأساسية لقيامها .
- عدم وجود اتصالات تجارية عربية في المجال الصناعي وتطورها، وذلك غياب التنسيق الصناعي فيما بين الدول العربية .
- صغر حجم المنشآت الصناعية العربية، وهذا بسبب قلة رؤوس الأموال المستثمرة .
- صغر حجم الأسواق العربية، نتيجة لما تعانيه الدول العربية من ضعف التسويق المحلي نظرا لانخفاض المستوى المعيشي للسكان وارتفاع قيمة السلع المحلية .

أما قطاع الخدمات فبدوره يمثل جزء كبيرا من الناتج المحلي الإجمالي في العديد من الدول العربية حيث وصلت أعلى نسبة في الأردن قدرت بـ 69 %، وأدنى نسبة في الصومال وقدرت بـ 26 % وهذا سنة 1992، لهذا بقي قطاع الخدمات يمثل نسبة معتبرة من الناتج المحلي لمجموع الدول العربية، حيث وصلت

[1]- أحمد علي حسن محمد، **مستقبل التعاون العربي في مراجعة المتغيرات الاقتصادية العالمية والإقليمية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2000، ص 142 .

هذه النسبة سنة 1995 إلى 45.9 % وسنة 2004 إلى39.3 %[1]، ويرجع الاهتمام بقطاع الخدمات إلى ما يلي [2]:

- تزايد السكان في المدن بسبب الهجرة من الريف إلى المدينة، مما أدى إلى زيادة الطلب على الخدمات.
- اتجاه المستثمرين الخواص لهذا القطاع، بسبب ضعف قطاعي الصناعة والزراعة .

الفرع الثاني : وضع القطاع الزراعي :

يعد القطاع الزراعي من القطاعات الاقتصادية الهامة في معظم الدول العربية من حيث مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ولما يوفره من فرص عمل، إذ يستوعب القطاع الزراعي نحو ربع حجم القوى العاملة الاجتماعية، مما يجعله مصدرا رئيسيا لدخل حوالي 40 % من السكان إلى جانب تلبيته للحاجيات الاستهلاكية الغذائية وإسهامه في تنشيط الصناعات التحويلية من خلال تزويدها بمدخلات الإنتاج [3].

ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2) : الناتج الزراعي بالأسعار الجارية في الدول العربية .

	2000	2005	2008	2009	معدل النمو السنوي %	
					2009-2000	2009-2008
الناتج الزراعي (مليار دولار)	56.2	70.6	101.2	113.7	8.1	12.4
مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي %	8.3	6.4	5.2	6.7		
نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار)	210	236	315	345		

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القطاع الزراعي، 2010، ص 46 .

يتضح من الجدول أن الناتج الزراعي العربي بالأسعار الجارية وصل إلى 113.7مليار دولار في سنة 2009 مسجلا بذلك نموا نسبته 12.4%مقارنة بمعدل نمو سنوي بلغت نسبته 8.1% خلال الفترة 2000 – 2009، كما وصلت مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من 5.2% سنة 2008 إلى 6.7% سنة 2009، في حين وصل نصيب الفرد من الناتج الزراعي من 315 دولار سنة 2008 إلى 345 دولار سنة 2009 في الدول العربية .

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، **التطورات الاقتصادية والاجتماعية**، 2005، ص 8 .
[2]- حداد محمد، **العولمة وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية مع الإشارة إلى حالتي الجزائر ومصر**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004، ص 149 .
[3]- التقرير الاقتصادي العربية الموحد، **القطاع الزراعي**، 2009، ص ا .

كما تبلغ المساحة الزراعية الإجمالية للدول العربية 4.1 مليار هكتار، وتصل المساحة القابلة للزراعة حوالي 197 مليون هكتار، أي نحو 14% من المساحة الكلية، وتقدر مساحة الأراضي المزروعة في سنة 2009 حوالي 68.8 مليون هكتار، تشكل حوالي 34.9 % من المساحة القابلة للزراعة [1]، وقد بلغ عدد السكان الزراعيون في الدول العربية سنة 2009 حوالي 88.4 مليون نسمة، أي بتراجع بلغ نسبته 2% بالمقارنة مع سنة 2008، ويعود ذلك إلى استمرار الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة، نظرا لضعف مستوى الخدمات الرئيسية في الريف من صحة وتعليم، وانخفاض العائد من النشاط الزراعي بالمقارنة مع العائد من النشاطات الاقتصادية الأخرى، بالإضافة إلى عدم التوازن قي توزيع الموارد الاستثمارية، مما خلق تباينات قي المستويات المعيشية والخدمية بين الريف والمدينة [2]، ورغم ذلك لازالت الزراعة تضم غالبية السكان مما يدل على انخفاض إنتاجية الفرد حيث أن معظم دول العالم المتقدم لا يزيد عدد العاملين في القطاع الزراعي على نسبة 5% من عدد السكان، وهذا يعني أن كل مزارع يوفر الاحتياجات الزراعية لحوالي 20 فردا آخرين يعيشون خارج هذا القطاع، ولكن الحال ليس كذلك في العالم العربي بل أن المنطقة العربية تعاني نقصا كبيرا في الغذاء تقوم باستيراده من الخارج [3]، وقد سجل الإنتاج النباتي في الدول العربية نموا بنسبة 5.5%سنة 2008، نظرا لزيادة المساحة المحصولية لمجموعة الحبوب بنسبة 9.1%، في حين سجلت المحاصيل الأخرى تطورات متباينة في سنة 2008 [4]، كما حقق الإنتاج الحيواني في الدول العربية نموا بلغت نسبته 2% لنفس السنة، وسجلت معظم المنتجات الحيوانية تطورات إيجابية لسنة 2008، ويعود ذلك إلى السياسات الحكومية التي أصبحت تنتهج مبدأ تشجيع القطاع الخاص لإقامة المشاريع الزراعية الحديثة وفي مجال الثروة الحيوانية، هذا إلى جانب انتشار أساليب التربية الحديثة على نطاق واسع للحد من الفجوة الغذائية وفي مقدمتها تقديم الرعاية البيطرية وتطبيق أساليب الإكثار الحديثة وتعزيز الإرشاد الزراعي في هذا المجال.

ورغم الجهود المبذولة في مجال تطوير القطاع الزراعي، إلا أن الفجوة الغذائية العربية ارتفعت بنسبة 29.3% في سنة 2007 لتبلغ 23.8 مليار دولار، ويرتبط ارتفاع أو انخفاض هذه الفجوة بالإنتاج الزراعي الذي يغلب عليه صفة التذبذب نظرا لارتباطه بالظروف المناخية وكميات هطول الأمطار وأسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية وحجم الاستهلاك والطلب [5]، كما تعاني الدول العربية من عجز توفير احتياجاتها الغذائية، لك بسبب عدم قدرتها على تحقيق زيادة في إنتاجها الزراعي تقابل الطلب على الأغذية كنتيجة لزيادة السكان، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي للسكان خلال العقد الأخير 2.3% وتضاعف متوسط داخل الفرد من 2540 دولارا إلى 5159 دولارا، وارتفعت قيمة الفجوة الغذائية من حوالي 13.9 مليار

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، **القطاع الزراعي**، 2011، ص 47 .
[2]- نفس المرجع، ص 51 .
[3]- حازم الببلاوي، **الاقتصاد العربي في عصر العولمة**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2003، ص 29.
[4]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، **القطاع الزراعي**، 2009، ص 45 .
[5]- نفس المرجع، ص ص 46-52 .

دولار في سنة 2000 إلى حوالي 35.3 مليار دولار سنة 2009، أي بنسبة زيادة قدرها 10.9 % [1] وتعود أسباب تفاقم العجز الغذائي إلى ضعف أداء القطاع الزراعي بسبب عدم معالجة المشكلات المزمنة في بنية هذا القطاع المتمثلة في تخلف البحوث الزراعية ومحدودية استخدام التقنية الحديثة وضعف الإنتاجية الزراعية، مقارنة بمثيلاتها في العالم وتدني كفاءة استغلال الموارد المائية لدرجة باتت تنذر بأخطار فادحة على مستقبل الأمن الغذائي والتنمية الزراعية والريفية بمجملها، وكذلك ضعف الاستثمارات الموجهة للزراعة وضعف مشاركة القطاع الخاص بشكل فعال في التنمية الزراعية [2].

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، **القطاع الزراعي**، 2011، ص 62 .
[2]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، **القطاع الزراعي**، 2010، ص ص 69 - 70 .

المبحث الثاني : واقع التجارة العربية وآلية تنميتها .

في ظل التطورات المتسارعة للتجارة الدولية سواء بتأثير استحقاقات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية أو ظهور تكتلات اقتصادية دولية وإقليمية، فضلا عن معطيات ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هذا ما جعل التجارة العربية ضرورة ملحة تمليها تحديات النظام العالمي الجديد المبني على تحرير المبادلات التجارية والتكتلات الإقليمية، فأصبح دفع عجلة التنمية الاقتصادية بين الدول العربية أمر ضروري لابد منه.

المطلب الأول : التجارة العربية الخارجية :

تعتبر التجارة العربية الخارجية ضرورة ملحة في ظل التطورات الدولية الراهنة،وسنتطرق في هذا المطلب إلى أدائها واتجاهها وهيكلها السلعي.

الفرع الأول: أداء التجارة الخارجية:

انعكس النمو الاقتصادي العالمي في سنة 2010 على أداء التجارة الخارجية العربية، فبعد أن شهدت التجارة العربية تراجعا ملحوظا خلال سنة 2009 نتيجة للتابعيات السلبية اللازمة الاقتصادية والمالية العالمية أعادت الصادرات الإجمالية العربية إلى نموها في سنة 2010 .

والجدول الموالي يوضح التجارة الخارجية العربية الإجمالية خلال الفترة (2005 – 2010)

الجدول رقم (3):التجارة الخارجية العربية الإجمالية للفترة الممتدة من2006 إلى 2010.

البنود	القيمة مليار دولار					معدل التغير السنوي %					معدل التغير السنوي 2006-2009
	2006	2007	2008	2009	2010	2006	2007	2008	2009	2010	
الصادرات العربية	685.4	795.8	1070.6	722.3	904.5	37.0	16.1	34.5	-32.5	25.2	1.8
الواردات العربية	406.4	538.7	673.2	594.3	655.2	22.0	32.6	.25.05	-11.7	10.2	13.5
الصادرات العالمية	12113	14000.0	16116.0	12522	15238.0	16.1	15.6	15.1	-22.3	21.7	1.1
الواردات العالمية	12437	14300.0	16520.0	12718	15376.0	16.5	15.0	15.5	-23.0	20.9	0.7
وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية	5.7	5.7	6.6	5.8	5.9						
وزن الواردات العربية في الواردات العالمية	3.3	3.8	4.1	4.7	4.3						

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ' التجارة الخارجية للدول العربية، 2011، ص 148

الشكل رقم (02): تطور التجارة الخارجية العربية للفترة الممتدة من2006 إلى 2010

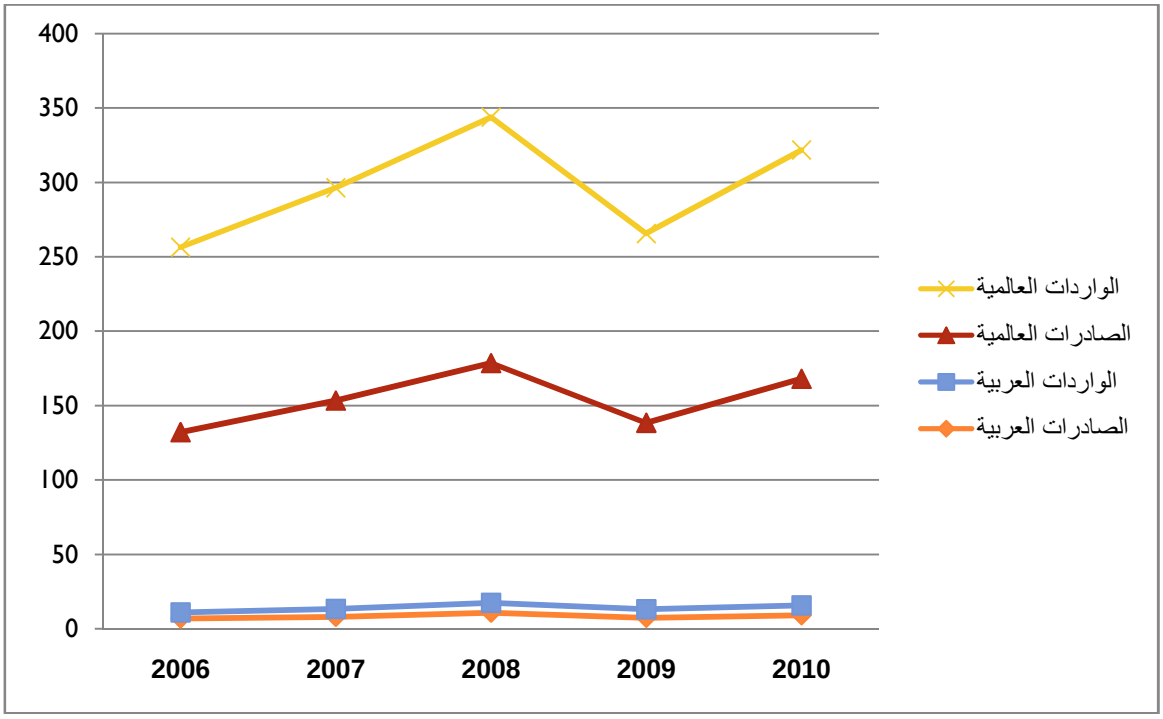

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (03)

نلاحظ من الجدول (3) والشكل أعلاه أن الصادرات العربية الإجمالية شهدت تراجعا خلال سنة 2009، حيث بلغت 722 مليار دولار والسبب يعود للتابعيات السلبية الاقتصادية والمالية،ثم أعادت إلى النمو من جديد سنة 2010 بنسبة 25.2%لتبلغ 904مليار دولار وتعود هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية، كما نلاحظ أن نسبة زيادة الصادرات العربية الإجمالية تقاربت مع نسبة زيادة الصادرات العالمية في سنة 2010،وهذا ما أبقى وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية عند مستوى سنة 2009،حيث قدر ب 5.9%،كما نلاحظ أيضا أن أداء الواردات العربية الإجمالية سجلت بدورها زيادة قدرت ب 10.2% لتبلغ 655 مليار دولار،هذا بعد أن كانت 594 مليار دولار في سنة 2009، كما تأثرت الواردات العربية الإجمالية بارتفاع أسعار استيراد النفط الخام بالنسبة للدول المستوردة له، وكذلك ارتفاع أسعار المواد الغذائية، كما نلاحظ انخفاض حصة الواردات العربية في الواردات العالمية، حيث كانت 4.7% سنة 2009 لتصل إلى 4.3%سنة 2010.

الفرع الثاني: اتجاه التجارة الإجمالية العربية :

انعكست التطورات الإيجابية في السوق النفطية وتحسن أداء معظم إقتصادات الدول المتقدمة والنامية في زيادة التجارة الإجمالية العربية مع شركائها التجاريين الرئيسين[1]،والجدول الموالي يوضح اتجاه التجارة الخارجية للدول العربية للفترة الممتدة من 2006إلى 2010.

الجدول رقم (4) : اتجاه التجارة الخارجية للدول العربية للفترة الممتدة من 2006إلى 2010

الوحدة (%)

	الصادرات العربية الإجمالية					الواردات العربية الإجمالية				
	2006	2007	2008	2009	2010	2006	2007	2008	2009	2010
الدول العربية	5 .8	9 .8	8.9	10.6	8.6	13.2	11.9	12.9	12.2	11.8
الاتحاد الأوروبي	4 .19	1 .18	17.2	15.8	15.3	32.3	34.3	32.2	28.9	26.3
الولايات المتحدة	3 .9	10.5	10.5	8.7	7.7	6.8	9.2	8.9	8.7	8.7
أسيا	31.5	35.1	37	40.3	42.4	24.0	31.3	29.8	33.9	32.8
اليابان	11.4	11.8	12.6	12.8	10.7	4.0	5.7	5.3	4.4	4.5
الصين	4.0	5.5	6.7	6.7	8.1	5.8	10.4	10.6	11.3	11.2
باقي دول آسيا	16.3	17.8	17.7	17.7	23.6	14.2	15.2	13.9	18.1	17.1
باقي دول العالم	31.3	27.4	26.5	26.5	26.0	23.9	13.3	16.1	16.3	20.4
العالـم	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، ملحق (2/8)، ص 370

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد،**التجارة الخارجية للدول العربية**،2011، ص 150 .

كما يمكن تشكيل معطيات الجدول على شكل دوائر نسبية لتوضيح اتجاه التجارة العربية الخارجية نحو الشركاء الرئيسيين فيما يلي:

الشكل رقم (03): اتجاه التجارة الخارجية للدول العربية للفترة الممتدة من 2006 إلى 2010 .

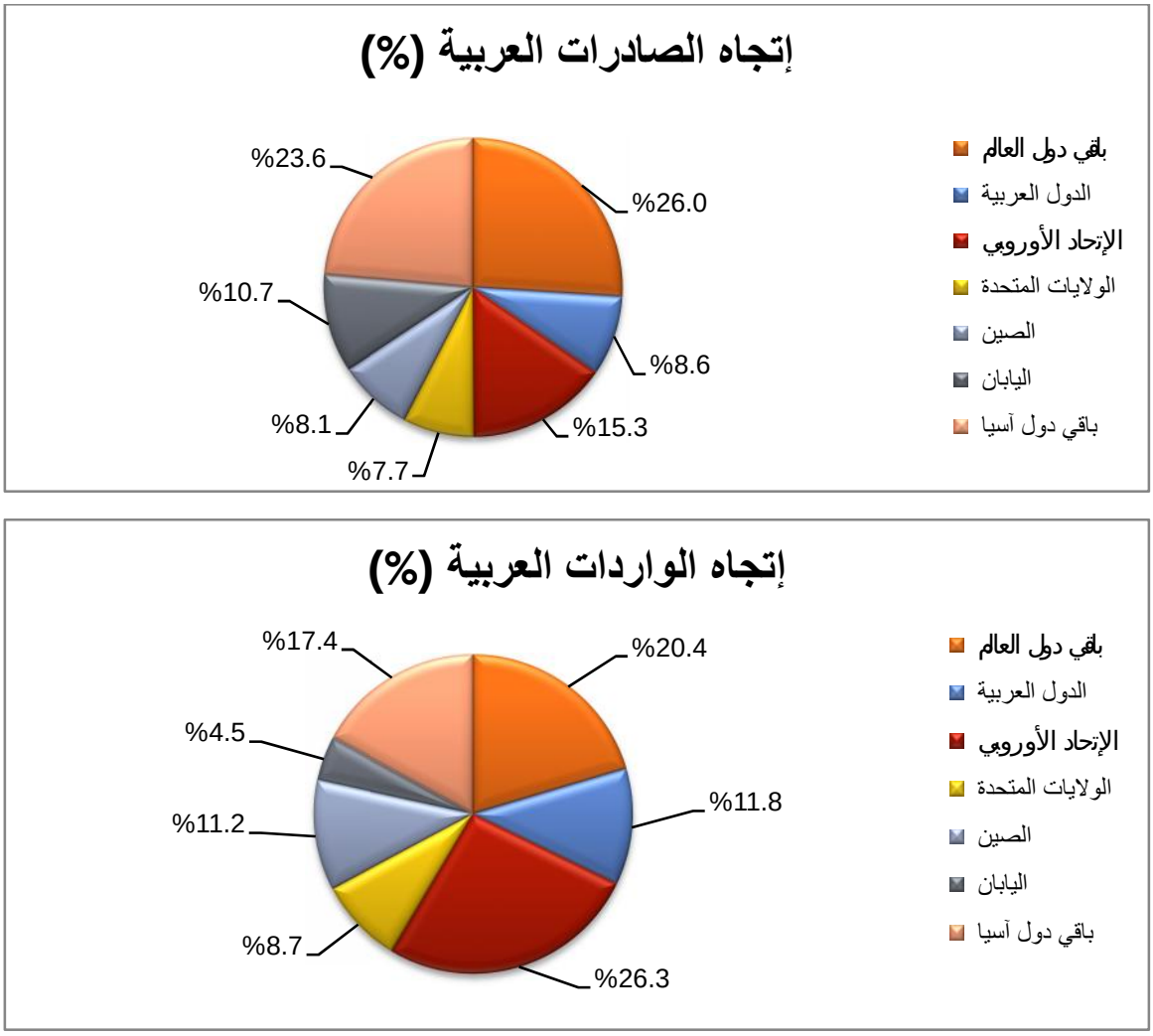

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم: (4)

يتضح من الجدول والشكل انه بالنسبة لاتجاه الصادرات العربية فقد حققت الصادرات العربية إلى آسيا أعلى نسبة زيادة بلغت 31.6% وضمن آسيا استأ ثرت الصادرات إلى الصين بأعلى نسبة زيادة وصلت إلى 51.9%، تلتها باقي الدول الآسيوية الأخرى بنسبة 42% ،ثم اليابان بنسبة 4.4% ،وبالنسبة للصادرات العربية إلى الاتحاد الأوروبي فقد سجلت نسبة زيادة بلغت 21.2 %، وشهدت الصادرات العربية إلى الولايات المتحدة زيادة أيضا بلغت نسبتها 9.9%، كما زادت الصادرات العربية إلى باقي دول العالم بنسبة بلغت 33.2% ، أما الصادرات العربية البينية فقد ارتفعت بنسبة طفيفة 1.2 % في عام 2010، وبالنسبة لحصص الشركاء التجاريين الرئيسين في الصادرات العربية، وفي ضوء الزيادة في قيمة

الصادرات العربية إلى معظم الاتجاهات فلم يطرأ تغير يذكر على الحصص، فقد حافظت الدول الآسيوية على حصتها في الصادرات العربية مع تحقيق زيادة طفيفة لتصل إلى نسبة 42.2 % في عام 2010 مقابل 40.3% في عام 2009، وتراجعت حصة اليابان من 12.8% قي عام 2009 إلى 10.7% في عام 2010، أما الصين فقد ارتفعت حصتها من الصادرات العربية لتبلغ 8.1%، كما ارتفعت حصة الصادرات العربية إلى بقية الدول الأسيوية لتصل إلى 23.6% مقابل 20.8 % خلال الفترة نفسها أما الدول التي انخفضت حصتها في الصادرات العربية، فقد تراجعت حصة الإتحاد الأوروبي بصورة طفيفة من 15.8 % إلى 15.3%، كما تراجعت حصة الصادرات العربية إلى الولايات المتحدة من 8.7% إلى 7.7%وتراجعت حصة الصادرات البينية العربية من 10.6% إلى 8.6 % خلال نفس الفترة وفي جانب التوزيع النسبي لحصص الشركاء التجاريين في الواردات العربية، فقد تراجعت حصة الواردات العربية من الدول الآسيوية بصورة طفيفة من 33.9% في عام 2009 إلى 32% في عام 2010، غير أن ضمن هذه الدول حافظت كل من الصين واليابان على حصصها في الواردات العربية بنسبة 11.2 % و 4.5% على التوالي،كذلك حافظت الولايات المتحدة على حصتها في الواردات العربية، بنسبة 8.7%، أما الإتحاد الأوروبي فقد تراجعت حصته في الواردات العربية من 28.9 % في عام 2009 إلى 26.3 % في عام 2010 وتراجعت أيضا حصة الواردات البينية العربية من 12.2% إلى 11.8% .

الفرع الثالث: الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية العربية:

تبين الإحصائيات معة أن الوقود والمعادن استأثرت بالحصة الأعلى في الصادرات الإجمالية العربية والتي ارتفعت من 70.8 % في عام 2009 إلى 71.9 % في عام 2010[1]، وهذا ما نجده في الجدول الموالي والذي يوضح لنا الهيكل السلعي للصادرات والواردات الإجمالية في الفترة (2006، 2010).

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، **التجارة الخارجية للدول العربية**، 2011، ص 151 .

الجدول رقم (5):الهيكل السلعي للصادرات والواردات الإجمالية العربية للفترة الممتدة من 2006 إلى 2010 .

السلعة	الصادرات العربية الإجمالية					الواردات العربية الإجمالية				
	2006	2007	2008	2009	2010	2006	2007	2008	2009	2010
السلع الزراعية	2.8	3.0	2.9	3.1	3.8	14.7	13.9	15.4	17.0	18.0
الوقود والمعادن	77.8	76.9	78.0	70.8	71.9	15.2	15.1	17.1	14.8	13.6
المصنوعات	12.4	13.4	12.5	16.4	19.5	16.1	62.3	60.4	60.6	65.3
الموادالكيمياوية	3.8	4.1	3.7	4.4	6.0	8.6	8.6	6.9	7.1	9.6
مصنوعات أساسية	2.2	2.4	3.0	4.3	4.9	19.8	14.5	18.7	19.0	16.3
الآلات ومعدات النقل	3.0	3.5	3.2	4.5	5.3	30.5	31.5	26.6	26.0	31.2
مصنوعات متنوعة أخرى	3.3	3.5	2.5	3.2	3.2	8.2	7.7	8.1	8.5	8.2
سلع غير مصنفة	7.1	6.7	6.6	9.6	4.8	8.9	8.7	7.0	7.6	3.1
العالـم	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، ملحق (3/8) ص 371

يتضح من الجدول ارتفاع حصة المصنوعات حيث بلغت 19.5 %عام 2010 مقارنة مع 16.4 %عام 2009 وضمن مكونات المصنوعات حققت الموارد الكيمائية زيادة في أهميتها النسبية من الصادرات العربية من 4.4 %عام 2009الى 6% عام 2010، فالمصنوعات الأساسية من 4.3% إلى4.9% والآلات ومعدات النقل من 4.5% إلى 5.3% خلال الفترة نفسها، أما فئة السلع الزراعية فقد استمرت في تحقيق زيادة في أهميتها النسبية لترتفع من 3.1% في عام 2009 إلى 3.8% في عام 2010.

بالنسبة للهيكل السلعي للواردات الإجمالية العربية فتشير البيانات أن فئة المصنوعات حافظت على المرتبة الأولى وارتفعت حصتها من 60.6% في عام 2009 إلى 65.3 %عام 2010، وضمن فئة المصنوعات استأثرت الآلات ومعدات النقل على المركز الأول وحققت زيادة في حصتها من 26% إلى 31.2%. فالمصنوعات الأساسية والمواد الكيميائية اللتين بلغت حصتهما 16.3 %و9.6%على التوالي في عام 2010، وذلك مقارنة مع 19% و7.1% في عام 2009، وجاءت فئة السلع الزراعية في المرتبة الثانية في الواردات العربية وارتفعت حصتها من 17 %في عام 2009 إلى 18 %في عام 2010، وفي المقابل تراجعت حصة واردات فئة الوقود والمعادن من14.8% عام 2009 إلى 13.6%.

المطلب الثاني:التجارة العربية البينية :

تعد التجارة العربية البينية ضرورة حتمية في ظل التطورات المتسارعة للتجارة الدولية، وسنتطرق في هذا المطلب إلى أدائها ومساهمتها في التجارة العربية الإجمالية وتطور هيكلها السلعي.

الفرع الأول: أداء التجارة البينية :

سجلت قيمة التجارة البينية العربية عام 2010 ارتفاعا بنسبة 3.7 % لتبلغ نحو 77.4 مليار دولار، وذلك مقارنة بقيمة 74.6 مليار دولار عام 2009، والجدول الموالي يوضح ذلك .

جدول رقم (6): أداء التجارة البينية العربية (2006-2010)

البنود	القيمة (مليار دولار)					معدل التغير السنوي (%)					معدل التغير السنوي في الفترة (2006 – 2009) %
	2006	2007	2008	2009	2010	2006	2007	2008	2009	2010	
متوسط التجارة البينية العربية	56.0	67.4	90.9	74.6	77.4	21.0	20.4	35.0	-17.9	3.7	10.1
الصادرات البينية العربية	58.5	70.7	95.0	76.8	77.7	21.1	20.8	34.5	-19.1	1.2	9.5
الواردات البينية العربية	53.4	64.0	86.9	72.4	77.2	20.9	19.8	35.6	-16.6	6.5	10.7

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التجارة الخارجية للدول العربية 2011، ص 152

تشير البيانات الواردة في الجدول(6) إلى أن متوسط قيمة التجارة العربية البينية شهد نموا حيث بلغ 77.4 مليار دولار سنة 2010، وذلك مقارنة بقيمة 74.6مليار دولار سنة 2009 بنسبة زيادة بلغت 3.7% كما ارتفعت الصادرات العربية البينية من 74.6 مليار دولار سنة 2009 إلى 77.7 مليار دولار سنة

2010 بنسبة زيادة ضئيلة قدرت ب 1.2%،كما شهدت الواردات العربية البينية بدورها نموا حيث بلغت 77.2 مليار دولار سنة 2010، وذلك مقارنة بقيمة 72.4مليار دولار سنة 2009، أي بنسبة ارتفاع بلغت 6.5%.

الفرع الثاني: مساهمة التجارة البينية العربية في التجارة العربية الإجمالية:

بخصوص مساهمة التجارة العربية الإجمالية فقد أدى ارتفاع قيمة الصادرات العربية الإجمالية بنسبة أعلى من نسبة الصادرات البينية إلى تراجع حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية العربية، والجدول التالي يبين مساهمة التجارة البينية في التجارة العربية الإجمالية.

جدول رقم(7): مساهمة التجارة البينية في التجارة العربية الإجمالية (2006 – 2010)

الوحدة (%)

	2006	2007	2008	2009	2010
نسبة الصادرات البينية العربية إلى إجمالي الصادرات العربية	8.5	8.9	8.9	10.6	8.6
نسبة الواردات البينية العربية إلى إجمالي الواردات العربية	13.2	11.9	12.9	12.2	11.8

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،التجارة الخارجية للدول العربية ،2011 ،ص 15

الشكل رقم 04 : مساهمة التجارة البينية في التجارة العربية الإجمالية من 2006 إلى 2010

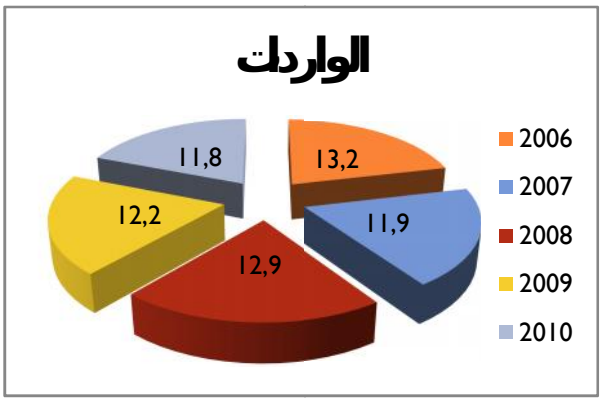

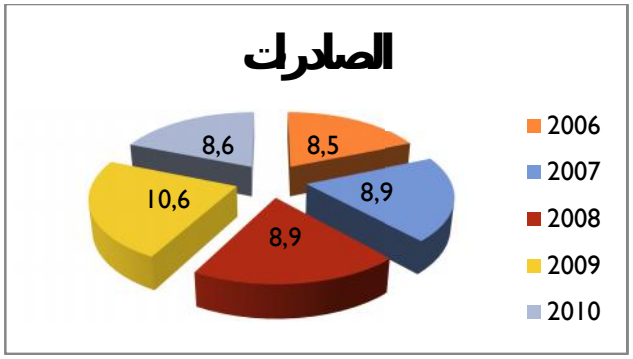

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم : (07).

يتضح من الجدول والشكل أن حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية العربية قد وصلت الى8.6%عام 2010، ودلك مقارنة مع 10.6%عام 2009، وكذلك الأمر بالنسبة لمساهمة الواردات البينية إلى تراجع حصة الواردات البينية في الواردات الإجمالية لتبلغ 11.8%سنة 2010 مقابل 12.2% في سنة 2009.

وفي جانب أهمية الواردات البينية في الواردات الإجمالية على صعيد الدول فرادى تعتبر الأسواق التصديرية العربية مصدر أهم بالنسبة للواردات ستة عشر دولة عربية، والتي تشكل حصص وارداتها البينية نسبا أعلى من متوسط حصة الواردات البينية في الواردات الإجمالية العربية، أي 11.8% في عام 2010 ،ولقد تراوحت هذه الحصص بين أعلاها 50.7% بالنسبة للصومال، وأدناها 12% بالنسبة للقرى، ويلاحظ في الصدد أن عدد من الدول التي تشكل وارداتها من الدول العربية نسبة عالية في وارداتها الإجمالية هي دول يستأثر النفط الخام الجزء الأكبر من وارداتها من الدول العربية مثل المغرب والأردن والبحرين التي يشكل النفط الخام 48.6% و 43.6% 32 %على التوالي من قيمة وارداتها من الدول العربية [1].

الفرع الثالث: تطور الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية:

تشير البيانات المجمعة عن الهيكل السلعي للصادرات والواردات البينية إلى زيادة الأهمية بالنسبة للوقود المعدني والمعادن الأخرى في مكونات الصادرات البينية العربية[2]، والجدول الآتي يمثل الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية البينية خلال الفترة (2006، 2010)

الجدول رقم (8): الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية البينية للفترة الممتدة من 2006 إلى 2010

الصادرات العربية الإجمالية							الواردات العربية الإجمالية						
السلعة	2006	2007	2008	2009	2010	متوسط الفترة 2006-2009	2006	2007	2008	2009	2010	متوسط الفترة 2006 – 2009
السلع الزراعية	13.7	15.7	15.2	25	21.9	16.8	20.7	19.2	18.0	23.2	20.9	20.3
الوقود المعدني والمعادن الأخرى	35.4	22.7	27.3	22.5	23.3	26.9	16.8	16.6	24.7	22.9	26.8	20.2
المصنوعات	47.9	58.4	54.2	49.0	48.5	52.4	57.5	61.2	54.3	50.0	47.0	55.8
المواد الكيمياوية	9.7	12.3	10.7	11.2	11.5	11.0	16.1	18.1	14.4	14.3	14.2	15.7
مصنوعات أساسية	16.6	19.0	20.5	18.7	16.1	18.7	20.1	18.4	14.7	17.5	15.9	17.7
الآلات ومعدات النقل	15.4	19.9	17.2	13.7	12.6	16.6	15.6	18.8	17.5	11.7	9.5	15.9
مصنوعات متنوعة أخرى	6.1	7.3	5.8	5.3	8.3	6.1	5.8	5.9	5.4	6.5	7.3	5.9
سلع غير مصنعة	3.0	3.2	3.3	6.3	6.3	3.9	5.0	3.0	2.9	3.9	5.3	3.7
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، ملحق (8/8) ص 377

يتبين من الجدول ارتفاع حصة الوقود المعدني لتبلغ نسبتها 23.3% في عام 2010 مقارنة بحصة 22.2% في عام 2009 وتعزي زيادة أهمية فئة الوقود والمعادن إلى ارتفاع أسعار كل من النفط والخام والغاز

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، **التجارة الخارجية للدول العربية**،2011، ص ص 154- 155.
[2]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، **التجارة الخارجية للدول العربية**،2011، ص 157.

الطبيعي وكذلك عدد من المعادن الأخرى في الدرجة الأول خلال عام 2010 وفي ضوء ذلك انخفضت الأهمية النسبية لفئتي السلع الزراعية والمصنوعات في هيكل الصادرات البينية فقد تراجعت حصة السلع الزراعية من نسبة 22.5%عام 2009 إلى 21.9% في عام 2010 أما فئة المصنوعات التي تشكل أعلى حصة في الصادرات البينية فقد تراجعت أيضا من 49 % في عام 2009 إلى 48.5%عام 2010 وتراجعت بدورها الفئة الرئيسية للمصنوعات فانخفضت حصة المصنوعات الأساسية من نسبة 18.7% في عام 2009 إلى 16.1% في عام 2010 كما انخفضت فئة الآلات ومعدات النقل من 13.7 % إلى 12.6% من الصادرات البينية العربية وفي المقابل سجلت المواد الكيمائية (عضوية وغير عضوية ومنتجات دوائية وصيدلية) زيادة طفيفة في حصتها من الصادرات البينية لتبلغ 11.5%عام 2010 مقابل 11.2%عام 2009 ،كما ارتفعت حصة المصنوعات المتنوعة الأخرى لتبلغ 8.3%عام 2010 مقابل 5.3%عام 2009.

يتعلق بهيكل الواردات البينية العربية فمن المعروف أن الواردات البينية العربية هي نفسها الصادرات البينية العربية زائد قيمة الشحن والتأمين ولهذا فمن الناحية النظرية فإن الهيكل السلعي للواردات لا تختلف عن الهيكل السلعي للصادرات إلا انه عمليا توجد اختلافات ناتجة عن اختلاف أساليب التسجيل والتصنيف وعموما حافظت الحصص السلعية للواردات البينية على نسب متقاربة وفي نفس الاتجاهات العامة التي سلكتها الحصص السلعية للصادرات البينية [1].

المطلب الثالث : آلية تنمية التجارة العربية البينية:

تحتاج التجارة العربية البينية إلى دفعة قوية لتحقيق التقدم والتكامل الذي يسعى إليهما كل عربي في ضل الظروف الدولية الراهنة وفي هذا السبيل تسوق بعض المقترحات التي تساعد على تنمية التبادل التجاري العربي في ما يلي:

الفرع الأول : تشجيع حركة رؤوس الأموال العربية البينية:

لا يوجد رقم محدد لحجم الأموال العربية في الخارج إلا أن البعض يقدرها بين 800 مليار دولار و1.3 تريليون دولار وسواء كان الرقم صحيحا أو غير صحيح فمن الواضح أن حجم الأموال العربية في الخارج كبيرة جدا وإذا تم استخدامها بالشكل المناسب فسوف يساهم مساهمة فعالة في التنمية العربية ، ولذلك فقد يكون من المناسب إنشاء سوق مالية عربية مشتركة تعمل على جذب هذه الأموال خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر والتطورات الأخيرة والتي تتسم بالعداء الشديد للعرب خاصة من جانب الولايات المتحدة، ومما لاشك فيه أن نشاط اتحاد البورصات العربية الأخير، وقيامه بإبرام الاتفاق الثلاثي بين بورصات كل من لبنان والكويت ومصر كمحاولة لوضع نواة للسوق المالية العربية برعاية وترك الفرصة أمام البورصات العربية الأخرى

[1]- طلال زغبة عباس فرحات، **السوق العربية المشتركة كخيار استراتيجي للتغلب على معوقات التجارة العربية البينية في عصر التكتلات الاقتصادية**، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، جامعة الوادي، الجزائر، 26- 27 فيفري 2012، ص 14.

للانضمام يفتح الباب لمواصلة الجهود الرامية إلى إنشاء سوق مالية عربية مشتركة تتحرك من خلالها أدوات الاستثمار غير المباشر بحرية كاملة بين دول الأعضاء.

الفرع الثاني: تشجيع إقامة المشروعات الخاصة العربية المشتركة:

من المعروف أن الدول العربية قد أقامت العديد من المشروعات المشتركة مثل شركات التعدين والنقل والملاحة وغيرها، ومع ذلك لم تساعد هذه المشروعات على تقوية أواصر التعاون العربي، إلا أن من يحاول تقييم دور واثر هذه المشروعات سوف يلاحظ أن المشاركة في هذه المشروعات قد اقتصر أساسا على التمويل مما جعل هذه الخطوة التكاملية التي تجسدت بقيام المشروعات ضيقة الأفق ،كما أن قيام المشروعات العربية المشتركة قد اتسم بالعشوائية في الغالب، أي لم توضع إستراتيجية لتنظيم العمل الاقتصادي العربي المشترك تحكم انتقاء المشروعات الواجب إقامتها في إطار خطط التكامل الاقتصادي.

الفرع الثالث : تنمية التبادل التجاري العربي:

يسود العالم حاليا اتجاه قوي نحوى التنمية الدولية من خلال تحرير التجارة الخارجية، بل وتتبنى الدول الصناعية المتقدمة مبدأ التنمية من خلال التجارة كبديل عن برامج المساعدات التي كانت تقدمها للدول النامية ولاشك أن قيام منظمة التجارة العالمية وما انبثق عنها من آليات ما هي إلا تكريس لهذا التوجه، وفي ظل هذه التوجهات تظهر الحاجة ملحة إلى ضرورة إيجاد صيغ فعالة لزيادة قيم وكميات التجارة العربية البينية كمدخل للتنمية، وإذا كان البعض يتحدث عن فشل مدخل تحرير التجارة كطريق للتكامل بين الاقتصاديات العربية فإن الواقع يكشف بوضوح أن تكريس صور التعاون والتكامل يحتاج إلى مزيج من الآليات المحفزة للتعاون، ولن يتمكن أسلوب أو مدخل واحد من إحداث التعاون المطلوب، ومن هنا فإننا نحتاج إلى إعادة النظر في تفعيل التجارة العربية البينية، خاصة في ظل المعطيات الدولية الجديدة دون إهمال العناصر الأخرى.[1]

[1] دراسة حول التجارة العربية البينية، **المعوقات ومقومات النجاح**، متاح على الموقع:
WWW. Tpegypt.gov.eg/Arstudies/d eltegaraelarabea . PDF

المبحث الثالث : مشاكل ومعوقات تنمية التجارة العربية البينية .

تعود أسباب تدني التجارة العربية البينية إلى عوامل سياسية واقتصادية وهيكلية وجغرافية وإدارية وفنية، وقد لعبت هذه العوامل دورا مهما في التأثير على حجم التجارة العربية البينية ، ولاشك أن إزالة عوائق التجارة العربية البينية سيساهم في تطورها، ولكن بعض هذه العوائق ذات طابع خاص تتميز به طبيعة الدول العربية سياسيا واقتصاديا وجغرافيا، ومن الصعوبة بمكان تغييرها بشكل ايجابي، ولعل ذلك ما يفسر عدم نجاح جهود الدول العربية لتحرير تجارتها البينية، ويستعرض هذا المبحث العوائق التي جعلت نسبة التجارة العربية البينية محدودة بالمقارنة مع حجم التجارة العربية مع العالم .

المطلب الأول : الأسباب السياسية:

لقد تحالفت الدول العربية فرادى مع معسكرات متباينة في العالم وتبنت معها علاقات قوية بما انعكس ذلك على علاقات الدول العربية مع بعضها البعض، وهذا بدوره أدى إلى ضعف العلاقات العربية التجارية والاقتصادية، ويمكن تفصيل الآثار السياسية على التجارة العربية البينية بالنقاط التالية:

1ـ تباين الأنظمة الاقتصادية للدول العربية فبعضها يهيمن فيها القطاع الخاص، بينما البعض الأخر يهيمن فيها القطاع العام، مما يجعل آلية التعاون والتعامل بين القطاعين عبر حدود الدول غير منتجة وغير فعالة في مجال زيادة التبادل التجاري، وبالإضافة إلى ذلك فإن القرارات الاقتصادية والتجارية لمعظم الدول العربية تتأثر بتوجهات حكوماتها بشكل عام.

2- ارتباط الدول العربية سياسيا مع بقية دول العالم بروابط تحالف سياسي، واتفاقيات اقتصادية وتجارية ومشاريع مشتركة إلى جانب تلقيها للمساعدات والمنح والقروض مع دول مختلفة، جعل العلاقات الاقتصادية والتجارية مع دول العالم أقوى من نظيرها مع الدول العربية .

3ـ تتميز معظم الدول العربية بصغر اقتصادها ويتحكم فئة قليلة من قبل القطاع الخاص بجزء كبير من الفعاليات الاقتصادية فيها، ونظرا لان الانفتاح التجاري قد يؤدي إلى تعارض مصالح القطاع الخاصة في الدول العربية فقد ثبط هذا الأمر من عزيمة تطور التجارة والتبادل التجاري بين الدول العربية .

4ـ مازالت الدول العربية تعاني من الكثير من الصعوبات والقيود من حيث حركة الأفراد ورؤوس الأموال فليس من السهل الحصول على تأشيرات إقامة أو تحويل الأموال في معظم الدول العربية[1] .

[1]- طالب عوض، عامر باكير، **التجارة العربية البينية الواقع والآفات المستقبلية، متاح على الموقع**: .
WWW .cba.edu.ku/wtou/download / conf 3n/talib. PDF

المطلب الثاني : الأسباب الاقتصادية :

وترتبط الأسباب الاقتصادية لعدم نمو التجارة العربية البينية بالشكل المطلوب بالقيود النقدية والمالية التي تفرضها الدول العربية، إضافة إلى الهيكل الاقتصادي للدول والسياسات الاقتصادية التي تتبعها، ويمكن تفصيلها كالأتي[1]:

الفرع الأول: القيود غير جمركية:

تمثل القيود غير الجمركية عقبة أساسية لا يمكن التقليل من أثرها في تأخير تنفيذ أهداف المنطقة وتكاد تفوق في تأثيرها العقبات الأخرى وتشمل هذه القيود ما يلي:

1. القيود الفنية : وهي خاصة بالاشتراطات في الدول العربية، أي تعددية المواصفات لنفس المنتج وتعدد وتضارب الاتجاهات الإدارية في تطبيقها مثل وضع العلامات واللاصقات على المنتج ودلالة المنشأ أنواع العبوات تضارب نتائج المختبرات فرض معايير ومواصفات مغيرة لتلك التي تفرضها الدول على سلعها المحلية خصوصا على المنتجات الغذائية والزراعية وقيام بعض الدول العربية بتغيير في المواصفات والمقاييس، دون إشعار مسبق وتشدد في الاشتراطات الصحية والبيئية والمبالغة في أساليب الكشف، وارتفاع كلفة التحاليل وطول الوقت اللازم لإصدار شهادة المطابقة وتصديقها واستيفاء رسوم أعلى عليها مقارنة مع السلع المحلية.

2. القيود الإدارية :وهي قيود خاصة بموضوع إعادة التثمين الجمركية، وكثرة الوثائق الإضافية غير الضرورية التي تطلب مع البضاعة، ومشاكل النقل بالعبور، وإجراءات التخليص الجمركي وتكاليفه، وتتطلب عملية إزالة هذه القيود اعتماد قيمة الفاتورة في التثمين الجمركي، وإعادة قواعد منظمة التجارة العالمية في هذا المجال، وتقليص عدد الجهات التي تعاين السلع والاختبارات التي تخضع لها وعدد العينات التي تؤخذ منها، وتحسين المنافذ الجمركية، وعلى صعيد إجراءات العبور واعتماد الاختتام الجمركية وإلغاء نظام الترفيق والقوافل.

3. القيود النقدية : أن بعض الدول العربية مازال لديها قيود على إجراءات التحويل وتعدد أسعار الصرف ومخصصات النقد الأجنبي وتشدد في إجراءات الائتمان، وكذلك في شروط الاستيراد مما يتطلب إزالة القيود النقدية وذلك عن طريق معالجة أية قيود نقدية خاصة بالعملة لاسيما الرقابة الصارمة على النقد وعدم قابلي تحويل العملات وتعدد أسعار الصرف .

4. القيود المالية :هناك مبالغة في رسوم تصديق القنصليات على شهادات المنشأ، حيث يتم تحصيلها في بعض الدول العربية حسب قيمة الفاتورة علما أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الأخيرة رقم 72 في أفريل2003، قد توصل إلى الأتي (التأكيد على قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1431 تاريخ 13 /2/ 2002 بشان إلغاء التصديق على شهادات المنشأ من قبل السفارات والقنصليات العامة، وإلغاء التصديق على الفواتير والمستندات المصاحبة لشهادة المنشأ من قبل السفرات والقنصليات)، ووفقا للأمانة

[1]- أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **اقتصاديات الوطن العربي**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص 237 – 238 .

العامة للـ نامعة العربية فإن بعض الدول الأعضاء أودعت قراراتها بنفاذ إلغاء تصديق شهادات المنشأ والفواتير والوثائق المرافقة لها وهي (الجمهورية اللبنانية، المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، المملكة العربية السعودية، دولة قطر، سلطة عمان، المملكة المغربية، الجمهورية اليمنية، جمهورية مصر العربية)، كما أن هناك مبالغة في رسوم المعاينة والمطابقة والتي تخضع في بعض الأحيان لمعاملة تمييزية مقارنة بالسلع المحلية، وارتفاع بدلات التحاليل على بعض السلع لاسيما الغذائية منها .

5. **القيود الكمية** : وجود قيود كمية في العديد من الدول العربية تتمثل في حصر الاستيراد لمؤسسات تابعة للقطاع العام، وقيود موسمية للاستيراد تخضع لاتفاقيات ثنائية ورخص استيراد وعدم تطبيق الرزنامة الزراعية في كثير من الأحيان.

الفرع الثاني: مشكلة الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل لتعريفة الجمركية وغياب قطاع الخدمات في المنطقة :

1- مشكلة الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعريفة الجمركية :

إن فرض الدول العربية لرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعريفة الجمركية المفروضة على السلع العربية المستوردة من الدول العربية، سوف يؤدي إلى تعطيل أثر التخفيض الجمركي، وتعتبر الضرائب والرسوم الإضافية من المعيقات الرئيسية التي تحول دون التنفيذ الأمثل لبرنامج منطقة التجارة الحرة العربية، مثال ذلك رسوم الطوابع ورسوم القنصلية التي تحسب كنسبة من القيمة في الدول العربية، ورسوم إحصاء وخدمات جمارك كنسبة من القيمة المستوردة، بالإضافة إلى رسوم لها مصلحة عامة كرسوم بيطرية ورسوم المرور على الطريق وهذه كلها رسوم وضرائب تؤثر على قيمة البضاعة وكلفتها، الأمر الذي يتطلب تدارك ذلك عبر تحديد واضح لنسب مجمل الضرائب والرسوم وإلغاء الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعريفة الجمركية أو دمجها بالتعريفات الجمركية التي يسرت عليها التخفيض الجمركي، بحيث تزال كافة الضرائب والرسوم مع انتهاء الفترة الزمنية المقررة لقيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى [1].

2- غياب قطاع الخدمات في المنطقة :

دعوة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدول العربية إلى مفاوضات لتحرير التجارة في قطاع الخدمات، إلا أنها مازالت مقتصرة على خمس دول هي المغرب، تونس، مصر، الأردن، موريتانيا بقيمة إجمالية قدرت ب69.6 مليار دولار [2]، ولتجارة الخدمات أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي والاستثماري، ويؤدي تحريرها إلى زيادة التجارة في السلع والخدمات وزيادة النمو الاقتصادي وفرص العمل.

[1] - أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص ص 238 – 239 .
[2]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، 2009، الكويت، ص 140.

الفرع الثالث: المغالاة في طلب الاستثناءات على التخفيضات الجمركية وعدم تفعيل آلية تسوية المنازعات :

1- المغالاة في طلب الاستثناءات على التخفيضات الجمركية :

تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى صعوبات ناجمة عن المغالاة في طلبات الاستثناءات من التخفيضات الجمركية، والتي يخشي أن تؤثر على الالتزامات المترتبة على الدول وعدم تحقيق الأهداف المتوخاه من المنطقة، د منح المجلس الاقتصادي والاجتماعي ست دول عربية استثناءات بعدم تطبيق نسبة التخفيض التدريجي على عدد من السلع التي حددتها تلك الدول، كما حدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفترة الزمنية لتلك الاستثناءات لتعمل خلالها تلك الدول على مواءمة أوضاعها الاجتماعية، وقد انتهت الفترة الممنوحة لكافة الاستثناءات في 16/ 9/ 2002، وأكد مجلس الجامعة في مجلسه الرابعة عشر (بيروت آذار 2002) في قراره رقم 233 على الأتي (عدم منح أية استثناءات جديدة بعد انتهاء الفترة الزمنية المحددة للاستثناءات القائمة حاليا إلا في أضيق الحدود ووفق معايير مسددة انسجاما مع نص المادة (15) من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وذلك بالنسبة للدول الأعضاء في المنطقة حاليا ويمهد المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقدير الموقف بالنسبة للدول التي ستنضم لاحقا.

2- عدم تفعيل آلية تسوية النزاعات:

تعتبر آلية تسوية النزاعات من الأدوات الضرورية لعمل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتزداد أهميتها مع زيادة حجم المبادلات التجارية بين الدول أعضاء المنطقة والذي يؤدي إلى ترابط المصالح التجارية بين هذه الدول وبين المتعاملين في إطارها في القطاع الخاص ووجود آلية لتسوية المنازعات التي قد تنشأ بين الأطراف المتعاملة في المنطقة يساعد في سرعة البت في القضايا التي تكون موضوع خلاف بين الشركاء التجاريين حتى لا تتعرض مصالحهم الاقتصادية للضرر ،ولقد نصت المادة الثالث عشر من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول ربية على أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو الجهة المختصة بفض المنازعات التي تنشأ بين أطراف الاتفاقية [1].

الفرع الرابع : ضعف بعض المقومات وقواعد المنشأة التفصيلية :

1- ضعف بعض المقومات:

في مقدمتها وسائل النقل البري والبحري الاتصالات، خاصة إذا علمنا أن هذه الوسائل تكاد منعدمة بين المشرق والمغرب مما يجعل التجارة بين جناحي الوطن العربي تكون منعدمة ومتدنية، وهذا ما يعتبر أيضا ارتكاز التبادل التجاري العربي على الدول المتقاربة جغرافيا[2].

[1]- أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص ص 239 - 240 .

[2]- أمال عبد الرحمن زيدان، **تنمية الطلب المتبادل بين الدول العربية في ظل أحكام المنظمة العالمية للتجارة**، دارشتات للنشر المحلة الكبرى، دون ذكر مكان النشر، 2008، ص 140 .

2- قواعد المنشأة التفصيلية :

تشكل قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية أحد المرتكزات الأساسية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتي يمكن من خلالها منع تسرب سلع أجنبية للدول العربية المستفيدة من المميزات التي تتيحها المنطقة للسلع العربية، ما وإنها الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق تكامل إنتاجي بين الدول العربية مستفيدة من قاعدة المنشأ التراكمي، فيجرى العمل بها على أساس 40% من القيمة ذات المنشأ عربي حتى تعامل السلعة على أساس تفضيلي ولا تنطبق عليها قواعد التعريفة الجمركية، ولا زالت هناك خلافات قائمة حول تحديد القواعد التي تنطبق عليها السلع المتاجر بها بين الدول العربية، ويعتبر هذا البند من أهم معوقات نمو التجارة العربية البينية .

الفرع الخامس: تشابه الهياكل الاقتصادية والاجتماعية و القضايا المتعلقة بالمواءمة مع الضوابط الدولية:

1- تشابه الهياكل الاقتصادية والاجتماعية:

إن تشابه الهياكل الاقتصادية والاجتماعية بين الدول العربية أدى إلى حدوث تفوق من فتح الأسواق العربية على بعضها، وقد أدى تشابه الهياكل الاقتصادية والإنتاجية فيها إلى تشابه في الصناعات التصديرية في الوقت الذي تركز فيه الدول العربية على زيادة صادراتها، بالإضافة إلى ارتفاع أسعارها التصديرية مقارنة مع ما يستورد من مختلف دول العالم .

2- القضايا المتعلقة بالمواءمة مع الضوابط الدولية :

هناك إشكاليات أخرى تتعلق بالقواعد والضوابط التي ستضعها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتقسمها مثل المواصفات والملكية الفكرية وشهادات المنشأ و البيئة وغيرها، وثمة تساؤل حول ما إذا كانت المنطقة ستلزم نفسها بقواعد ايزوا أو قواعد منظمة التجارة العالمية أو قواعد الإتحاد الأوروبي، خاصة بعد أن بدأ العديد من الدول العربية بتطبيق الضوابط والمعايير الدولية باعتبارها متطلبا ضروريا من متطلبات العولمة[1].

[1]- أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص ص 241 – 242 .

المبحث الرابع: دور التجارة العربية البينية في دعم التكامل الاقتصادي العربي .

إن الجهود العربية المشتركة لتطوير التجارة العربية البينية انطلقت من الافتراض النظري الذي ينص على أن توفير السوق العربية أمام المنتجات العربية من الممكن أن يؤدي إلى تحقيق مكاسب عربية مشتركة، لعل في مقدمتها تعزيز التكامل الاقتصادي العربي الذي سعت الحكومات العربية للوصول إليه منذ سنين عديدة،نحاول في هذا المبحث أن نتكلم عن الدوافع والأسباب الحقيقية لتطوير التجارة العربية البينية، ثم العوامل المساعدة على تنميتها، كما نتحدث أيضا على ضرورة استكمال مراحل التكامل الاقتصادي العربي.

المطلب الأول: الدوافع والأسباب الحقيقية لتطوير التجارة العربية البينية:

إن اهتمام الدول العربية لتطوير التجارة العربية البينية، وذلك من أجل الوصول إلى بناء تكامل عربي يعزز مكانة الاقتصاديات العربية على الساحة الدولية، حيث أن توسيع التبادل التجاري ينشط القطاع الإنتاجي، وكذلك التصديري باعتبارهما أحد المحركات الرئيسية في تحقيق التنمية الاقتصادية العربية، وفي هذا السياق يمكن تقسيم الدوافع في تطوير التجارة البينية العربية إلى دوافع داخلية وأخرى خارجية.

الفرع الأول: الدوافع الداخلية :

وهي الأسباب التي تحدث على المستوى الداخلي ويمكن ذكرها على النحو التالي:

- ازدياد الوعي العربي بأهمية تنمية التجارة العربية البينية، ذلك لأنها تعتبر مرحلة البداية للتكامل الاقتصادي العربي الذي يمكن من بناء اقتصاديات عربية قوية تنتج لأسواق الوطن العربي، وبهذا يتم تحقيق الاكتفاء الذاتي العربي في كافة المجالات .

- مشكلة الأمن الغذائي التي أصبحت من القضايا العربية المعاصرة وأشدها إلحاحا على طلب المزيد من الجهد الفعال بين الدول العربية، فهذا المشكل لم يعد قاصرا على بعض الدول العربية وإنما أصبح قاسما مشتركا بينها، ومن هنا يستوجب على الدول العربية وفي أسرع وقت ممكن ضرورة تحقيق الأمن الغذائي العربي والذي يحتاج بدوره إلى وضع إستراتيجية تنموية طويلة المدى تستهدف قطاعي الزراعة والصناعة معا باعتبارهما يمثلان جزءا من التنمية الشاملة [1].

- **الضغوط السكانية:** حيث يقدر للدول العربية أن يصل تعدادها السكاني إلى نحو 395 مليون نسمة في سنة 2015 مقارنة ب 355 مليون نسمة في سنة 2010، وهذا بمعدل نمو سنوي يفوق 6.2% يحدث هذا في ظل شح المياه وتقلص مساحات الأراضي الزراعية[2].

- تحقيق مؤشرات إيجابية في كل من القطاعات التالية: الصناعة، الزراعة، التجارة، السياحة، الأمر الذي يدعو إلى بناء قاعدة صلبة للتطور العربي في كافة المجالات الأخرى، وبالتالي يتم تحقيق توازن إستراتيجي على إر دول الإتحاد الأوروبي التي وصلت إلى أعلى مستوى من التقدم في كل المجالات، ومن هذا يجب على

[1]- محمد العمادي، **الأمن الغذائي والتعاون العربي**، المؤتمر الفني الخامس لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب، الكويت، 27 – 30 نوفمبر 1982، ص 30 .

[2]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، **التطورات الاقتصادية والاجتماعية**، 2011، ص 31 .

الدول العربية الوقوف كدولة عربية قوية اقتصاديا في وجه كل التهديدات المعادية والمخططات الصهيونية والغربية التي تحاول تقسيم الوطن العربي والسيطرة عليه.

- يؤدي الاهتمام بالتجارة العربية البينية إلى تسويق الفوائض الإنتاجية، وكذلك زيادة توظيف العمالة العربية بين الدول العربية كثيفة السكان مثل مصر والجزائر والمغرب والدول واسعة المساحة مثل السعودية وليبيا والدول الأخرى مالكه فوائض رأس المال مثل دول الأوبك، كل هذه المقومات التي تمتاز بها الدول العربية ستخلق تكاملا متميزا بين أسواق العمل وأسواق السلع وأسواق رأس المال.

- التخلص من عبء المديونية الخارجية المترتبة على العديد من الدول العربية من جراء سياسات النمو المتبعة والبالغة 162.3 مليار دولار سنة 2009، وكذلك خدمة هذه الديون والبالغة 14.6 مليار دولار سنة 2009 [1]، في الوقت الذي يزداد فيه الطلب على الموارد المالية الدولية، وبالتالي تصبح سياسة التوسع في الصادرات ضرورية لاستمرار التنمية الاقتصادية، وكذلك توفير التمويل البيني لتغطية استيراد حاجيات الدول العربية من السلع الأساسية والاستثمارية.

الفرع الثاني: الدوافع الخارجية:

وهي الأسباب الخارجية التي أفرزها النظام الاقتصادي الدولي الجديد، ويمكن ذكرها على النحو التالي:

ـ **واقع النظام الدولي الجديد:** ويقصد بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد مجموعة القواعد والترتيبات التي وضعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، لضبط قواعد السلوك في العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة [2] ومن أسباب إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد المشكلات المتعددة القائمة في الدول النامية، والتي تتجلى في هشاشة الهيكل الاقتصادي القائم والفوضى النقدية الحادة التي أدت إلى تضخم كبير وعدم تنظيم أسواق المواد الأولية(أسواق الطاقة – النفط) وانعكاسها على التنمية [3]، وبحكم الانفتاح الكبير الذي عرفته الدول العربية على العالم الخارجي سيكون تأثيرها بواقع هذا النظام كبيرا جدا .

ـ **بروز ظاهرة التكتلات الإقليمية:** لقد شهدت العقود الماضية قيام العديد من التكتلات الاقتصادية لإقليمية، والتي أخذت صورا وأشكالا متعددة بين الدول المتقدمة والدول النامية، وذلك في سبيل تحقيق المزيد من التكامل السياسي وزيادة القدرة على المساواة في المفاوضات الدولية، ولذلك فإن المنطقة العربية تسير وفق تشكيل تكتل اقتصادي عربي يضاهي التكتلات الدولية الكبرى، ولعل بحكم موقعها الجغرافي المتميز ستكون من بين مجموعات الدول النامية الأكثر تأثيرا بتطورات الإتحاد الأوروبي، باعتبارها الشريك التجاري الأول معه [4].

---

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010، ص 193 .

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاته المستقبلية بعد أحداث ١١ سبتمبر**، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003، ص 16 .

[3]- عبد المجيد قدي، **الأزمة الاقتصادية العالمية وواقع دول العالم الثالث**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية جامعة الجزائر ، الجزء 35 رقم 2، 1997، ص ص 441 – 451 .

[4]- عبد الناصر الزيوي، **نموذج لتكتل اقتصادي عربي**، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الأدن، 20 – 22سبتمبر 2004، ص 541 .

ـ **توسع أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات:** إن الشركات المتعددة الجنسيات تتجه نحو السيطرة والمزيد من التوسع والانتشار إلى قارات العالم أجمع، وهنا يكفي القول أن الناتج الإجمالي لهذه الشركات أصبح يعادل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي لكل دول العالم وضعف الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم الثالث مجتمعة، ومن هنا نجد أن هذه الشركات تعبر عن ميول عميق للتطور الرأس مالي المعاصر نحو توحيد التجارة العالمية، وذلك من خلال تخلصها المستمر لقيود التجزئة الجمركية والقيود الكمية، وكذا توحيد سوق المال والائتمان الدولي وأسواق التكنولوجيا الدولية، وفي ظل سيطرة هذه الشركات لم يبقى أمام الدول العربية خيار في التفكير سوى تطوير التبادل التجاري فيما بينها لمواجهة مخاطر هذه الشركات المتسللة إليها، أو وضع إستراتيجيات عمل مشتركة مع هذه الشركات للاستفادة من تكنولوجيا عملها المتقدمة، وكذلك الاهتمام بتنمية القدرات الإنتاجية العربية المحلية البينية [1].

ـ **تعاظم دور الكيان اليهودي في المنطقة العربية:** لقد شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين ظهور قوة جديدة في المنطقة العربية، والتي أصبح دورها يتعاظم اقتصاديا وعلميا وتقنيا وعسكريا، وفي المقابل لذلك نجد الدول العربية تزداد تخلفا وضعفا أمام هذه القوة، فهي إلى حد الآن لم تستطع إقامة صناعة عربية قطرية لطورة سواء كانت خفيفة أم ثقيلة مدنية أو عسكرية حتى تستطيع أن تجابه بها هذا الخصم محليا أو دوليا وخاصة في ظل خطر شبح الشرق أوسطية والمتوسطية.

ـ **القوانين الجائرة للمنظمات الدولية المهيمنة على التجارة الدولية:** تسعى المنظمات الدولية كمنظمة التجارة العالمية ومن قبلها GATT، وكذلك صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وذلك من خلال قوانينهم وأنظمتهم الجائرة إلى الهيمنة على مقاليد التجارة الدولية، وذلك بإلزام الدول النامية ومنها العربية للقبول بشروطها التمييزية، بحيث أنه لا وجود لمؤشرات إيجابية تدل على أن هذه القوانين ستخفف من القيود الحمائية بالنظر إلى استمرار تمسك الدول المتقدمة بسياسات الدعم والإغراق، خاصة للسلع الزراعية التي تملك فيها مميزات نسبية مرتفعة، ومن هنا أستوجب على الدول النامية عموما والعربية خصوصا مواجهتها والتجنيد لها، وذلك من خلال الرفع من مستوى التبادل البيني وهذا من أجل إتمام مسيرة التكامل الاقتصادي العربي [2].

ـ **الأزمات العالمية الحادة:** يكاد يختنق العالم الرأسمالي تحت ضغط الأزمات الاقتصادية والمالية التي تستمر لعدة سنوات ولا تلوح في الأفق بوادر انفراج مشجعة طويلة المدى على المستوى العالمي، ما أعطى الرأسمالية أبعادا مدمرة تضخمت مع مرور الزمن حتى صارت خطرا حقيقيا على مستقبل الإنسانية جمعاء [3]، وفي ظل ذلك تعرضت الاقتصاديات العالمية لأزمات اقتصادية ومالية حادة في القرن العشرين والحادي والعشرين أهمها

---

[1]- صلاح الدين السيسي، **الشركات المتعددة الجنسيات وحكم العالم** ، عالم الكتب، القاهرة، 2003، ص 28 .

[2]- نسيمه أوكيل، رشيد بوكساني، **دور التكامل الاقتصادي العربي في تجاوز التحديات التي تواجه الدول العربية عند الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، الملتقى الدولي الثاني للتكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، جامعة الأغواط، الجزائر،** 17 - 19 أفريل 2007، ص 310.

[3]- سمير أمين، فرانسوا أوتار، **مناهضة العولمة**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004، ص 269 .

أزمة الكساد الكبير في الثلاثينات وأزمة انهيار بريتون وودز والأزمة الآسيوية، ومؤخرا الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، والتي تعرف بأزمة الرهن العقاري، وقد شملت هذه الأزمات العديد من الأسواق المالية، حيث تأثرت بها اقتصاديات الدول العربية كثيرا، ذلك لأنها ساهمت في انخفاض أسعار النفط والذي كانت له نتائج وخيمة على الموازين الاقتصادية الكلية في كثير من الدول العربية المصدرة للبترول، الأمر الذي يتطلب البحث في توزيع مصادر الدخل للدول العربية من خلال تكثيف العمل العربي البيني.

المطلب الثاني: العوامل المساعدة في تنمية التجارة العربية البينية:

إن توسيع وتطوير التجارة العربية البينية هو أن تقوم بدورها كمحرك للتنمية ومحفز للاستثمار، وذلك من خلال إجراءات وتدابير جماعية مختلفة، مع ضرورة الإحاطة بأهم الوسائل للرفع من مستوى التبادل التجاري البيني، ومن هنا يمكن ذكر العوامل التي تساعد على الرفع من مستوى التبادل التجاري العربي البيني على النحو التالي:

ـ **تطوير الهياكل الإنتاجية:** على الرغم من التحولات الجذرية التي عرفتها الهياكل الإنتاجية للدول العربية،وذلك خلال العقود الأخيرة، والتي أسفرت عن إنتاج مجموعة من السلع المصنعة والنصف مصنعة، إلا أن دخولها الأسواق العربية كان محدودا، والسبب في ذلك يعود إلى العراقيل التي وضعتها الجهات المسؤولة عن انسياب السلع والخدمات من وإلى الدول العربية، أو لأن هذه السلع ليست مطلوبة، ومن هنا يستوجب على المنتجين في الدول العربية دراسة كل المتطلبات للسوق الاستهلاكي العربي، وكذلك تطوير أساليب الإنتاج باستخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة.

ـ **تطوير آليات التمويل:** وهذا من خلال تنشيط الدور الفعال لمؤسسات التمويل القطرية العربية والمشتركة مثل صندوق النقد العربي، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وذلك من أجل الاستفادة من رؤوس الأموال المهاجرة، وكذا تخفيض ديون الدول العربية التي ساهمت بشكل كبير في استنزاف ثروات المجتمع العربي، والتي بلغت حوالي 156مليار دولار في سنة 2008، وأعباء خدمة الدين التي وصلت بدورها إلى 17 مليار دولار، ومن هنا نجد أنه بإمكان الدول العربية مساعدة هذه المؤسسات المالية من أجل أن تتخلص من مديونيتها وتتجه نحو تنمية اقتصادياتها.

ـ **إلغاء القيود والضوابط التي تعيق حركة التجارة العربية البينية:** وهي القيود الجمركية وغير الجمركية بكل أنواعها لأن إزالة مثل هذه العراقيل التي تعترض المبادلات التجارة في المراكز الحدودية والجمركية سيضمن أكثر سرعة إنجاز المعاملات، وبذلك يرفع حجم المبادلات التجارية[1] .

تنسيق السياسات الاقتصادية والتشريعات المالية والضريبة وتسهيل انسياب رأس المال والاهتمام أكثر بإقامة المشروعات الإنتاجية المشتركة .

[1]-محمد عبد الرشيد علي، **العوامل الرئيسية المحددة لنمو التجارة العربية البينية**، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الأردن، 20 – 22سبتمبر 2004، ص ص 224 – 227 .

ـ **الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية:** بدلا من تصدير المواد العربية الأولية في صورتها الطبيعية إلى الدول المتقدمة بأسعار متدنية، فإنه يستحسن إقامة مشاريع صناعية عربية مشتركة يتم فيها إجراء عمليات تصنيع وتحويل هذه المواد أفضل من استرادها من الدول المتقدمة بأسعار مرتفعة.

ـ **إحداث تكامل صناعي وزراعي** : يمكن إقامة صناعات تكون مكملة لصناعات أخرى في مناطق حرة عربية أو خارج المناطق الحرة، إذ أن كثير من المنتجات لم تعد تصنع في مصنع واحد، بل يتم إنتاجها في مصانع واقعة في عدة بلدان، ويتم تجميعها في منطقة حرة بقصد تصديرها للأسواق العالمية، وكذلك بالنسبة للقطاع الزراعي الذي بدوره يتطلب صياغة سياسية زراعية عربية جماعية تقوم على أساس الاحتياجات التنموية الفعلية، كذلك التنويع في الإنتاج الزراعي وترشيد سياسات الدعم مع التوسع في التسهيلات الإنمائية وإلغاء التسعير الإجباري[1].

ـ **تحرير التجارة الثنائية:** مع أنها تعد في الحقيقة معوقا للنمو الشامل للتجارة العربية البينية إلا أن الواقع أثبت عكس ذلك، حيث أن معظم هذا النشاط شمل تبادل إعفاءات جمركية تفضيلية وفقا لقوائم سلعية ملحقة بها وقد أسفرت عن تحسن لا بأس به في التبادل التجاري البيني.

- دعم استخدام تطبيقات التجارة الالكترونية في المؤسسات وحتى المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لكي يساعد ذلك على إستمراريتها ويعزز من قدرتها التنافسية أمام الشركات العالمية الكبرى، وأيضا الاهتمام بتوفير البنية التحتية المتكاملة من حيث المعدات وبرمجيات وتقنيات الاتصال والربط الشبكي، بالإضافة إلى الخدمات التي تتضمن وسائل الدفع الالكتروني التي تحتاجها معاملات التجارة الالكترونية .
- العمل على تطوير النظم واللوائح والقوانين المنظمة لنشاط النقل البيني، خاصة في المناطق التي يكون مستوى أداء النقل فيها ضعيفا، وذلك من خلال إعادة صياغتها، وهذا حتى تكون قادرة على الاستجابة لمتطلبات التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، لأن هذه النظم واللوائح والقوانين هدفها تسهيل عمليات التبادل التجاري بين الدول العربية، وكذلك القضاء على المعوقات التي تقف أمام تنمية نشاط النقل البيني.
- تطوير وتحديث نظم الحكم السياسية وجعلها تستجيب للمتطلبات التي يمكن أن ترفع من مستوى التبادل التجاري البيني، حيث أنه من بين متطلبات التكامل العربي هي القرارات السياسية التي تتخذ عادة لحماية كل ما هو قطري، بدل اتخاذ قرارات تساهم في تفعيل المسار العربي القومي المشترك[2]
- خلق مؤسسات تسويقية عربية مشتركة للمنتجات الصناعية والزراعية، حيث تختص في مجالات التسويق المحلي أو التسويق الاستراتيجي والتصدير، وذلك مع توفير الظروف الملائمة في إقامة هذه المؤسسات

[1]- محمد محمود يوسف، **الإدارة الإستراتيجية لتكاليف النقل ودورها في تنمية حركة التجارة العربية البينية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2003، ص 94 .

[2]- **على أشتل بالمدادحة، المناطق الحرة المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي**، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الأردن، 20- 22سبتمبر 2004، ص 798 .

وتشجيعها في أدائها لهذه المهام، وذلك بمنحها كل التسهيلات اللازمة لتعزيز الأنشطة التسويقية، وهذا وفقا للأساليب الفنية الحديثة والمتطورة، والتي سيتحقق منها تشجيع للتجارة العربية البينية، إضافة إلى تحسين إمكانيات النفاذ إلى الأسواق.

- وضع معايير عربية موحدة ومطابقة لمواصفات الجودة للسلع والمنتجات (الزراعية والمصنعة) وتحفيز مختلف الدول العربية على العمل، وكذا الالتزام بهذه المعايير الدولية، حيث يعتبر هذا الأمر من الشروط الأساسية التي تتطلبها كفاءة الأداء في التجارة الدولية.
- إقامة أسواق حرة بين البلدان العربية، وذلك بالتنسيق مع الجامعة العربية والتي لها دور كبير في تنمية التبادل التجاري البيني العربي.
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التجارة، وذلك بتوفير البيئة الملائمة لأداء أعماله بالتركيز على قوانين الاستثمار وجعلها متجانسة في كل الدول العربية، وبصفة خاصة إرجاء الثقة في هذا القطاع وذلك لما له من قدرة على تحسين مستوى وحجم التجارة العربية البينية .
- إنشاء نظام معلومات قوي هذا بدوره يسهل تبادل البيانات وكذلك المعلومات للتعرف على مسار التبادل التجاري البيني، فإذا كان السبيل نحوى تنمية التبادل التجاري العربي يعد من القضايا المطروحة منذ سنين عديدة، فان توفير الوسائل المناسبة للرفع منه أضحى يعد من الضرورات، وذلك بالنظر إلى التغيرات التي تشهدها الساحة الدولية، ولهذا تفعيل التبادل التجاري بين الدول العربية يعتبر بداية الطريق لإقامة تكامل اقتصادي عربي

المطلب الثالث: ضرورة استكمال مراحل التكامل الاقتصادي العربي:

إن التكامل الاقتصادي العربي هو السبيل الوحيد لتعزيز الجهود القومية نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحتى يتحقق ذلك لابد من تكاتف جميع الإمكانيات العربية البشرية والمالية والطبيعية المتوفرة في المنطقة العربية، وذلك لتحقيق اكتفاء ذاتي بدلا من الاعتماد على الغير .

الفرع الأول: أهمية التكامل بالنسبة للدول العربية:

أن التكامل الاقتصادي العربي سوف يؤدي إلى التحكم في نسبة من التجارة الدولية اكبر من التي تتحكم فيها كل دول عربية بمفردها، كما سيؤدي ذلك إلى تقوية موقف الدول العربية في السوق العالمية. وذلك فيما يتعلق بأثمان السلع أو تكاليف النقل أو الرسوم الجمركية ويجعل حصيلة صادراتها تعرف استقرار ناجما عن التنويع في هيكل التجارة الخارجية، كما يؤدي التكامل الاقتصادي العربي أيضا إلى رفع معدلات النمو الذي ينعكس بدوره على المؤشرات الاقتصادية الأخرى والمتمثلة في زيادة مستوى الدخل، وكذلك مستوى الطلب على المنتجات، إضافة إلى زيادة فرص التوظيف في الاقتصاد[1].

[1]- محمود الحمصي، **خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنا فرية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1980، ص 92.

الفرع الثاني :أهمية تقسيم العمل بين الأقطار العربية .

إن تنمية التجارة العربية البينية يتطلب العمل في اتجاهين أساسيين هما:

1- تنشيط عرض السلع العربية، ويكون ذلك بواسطة تنويع القاعدة الإنتاجية، وأيضا توسيع وتحسين الجودة والاهتمام بوسائل الترويج للسلع العربية .

2- تنشيط جانب الطلب، ويكون أيضا بتوسيع الأسواق القائمة أو إيجاد أسواق جديدة الأمر الذي يتطلب إزالة جميع المعوقات التي تقف أمام دخول السلع العربية إلى هذه الأسواق.

كما يمكن تقسيم الدول العربية، وذلك وفقا لطبيعة قاعدتها الإنتاجية إلى ثلاث مجموعات هي:

المجموعة الأول: تتميز هذه المجموعة بارتفاع أهمية السلع الصناعية في صادرتها وهي (مصر، تونس، لبنان المغرب، الأردن، سوريا)

المجموعة الثانية: تتميز بتخصصها في إنتاج وتصدير النفط وهي(الكويت، السعودية، قطر، العراق الإمارات، الجزائر، ليبيا، البحرين، عمان)

المجموعة الثالثة: وتتميز بتخصصها في إنتاج مواد الخام الزراعية أو المعدنية غير النفطية وتظم هذه المجموعة كل من: (السودان، الصومال، جزر القمر، جيبوتي، اليمن، موريتانيا) .

ا الاختلاف بين الدول العربية يتطلب التنسيق والتعاون في كافة المجالات سواء كانت اقتصادية أو تجارية وخاصة في المجال الصناعي، وذلك باختصاص كل دولة في إنتاج أنواع معينة من الصناعات ،وهذا ما يجعلها فعلا تشكل تكوينا اقتصاديا متجانسا يضاهي التكوينات الاقتصادية العالمية ومثل ذلك الاتحاد الأوربي الذي تجتمع فيه الدول غير متشابهة من ناحية العرق واللغة والمصالح ،كذلك المذاهب .

الفرع الثالث: ضرورة إحياء السوق العربية المشتركة:

إن إحياء السوق العربية المشتركة هو احد الطرق الأساسية لنجاة الاقتصاديات العربية من التشرذم والتنافس فيما بينها إلى التنسيق والتكامل، ومن التبعية للغير إلى تحقيق القوة الذاتية المستقلة لبناء اقتصاد عربي موحد ومتكامل وقادر على تلبية طموحات واحتياجات الأمة العربية ، لكن رغم المدة الطويلة التي مرت على إنشاء أول تكتل اقتصادي عربي، وهذا منذ إنشاء جامعة الدول العربية 1945، والتي كان الهدف من قيامها هو تحقيق التعاون في الشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها، إلا أن الملاحظ أن التعاون الاقتصادي العربي بقي محدود ولم يشهد تطور يذكر، وهذا ما يحتم على الدول العربية ضرورة إقامة تكامل عربي على أسس جديدة، وذلك بالإسراع في إقامة سوق عربية مشتركة، لأنه كلما تأخر الوضع اتسعت الفجوة وأصبحت من العسير على الدول العربية مواجهة التكتلات العالمية الكبرى، وخلال فترة إقامة السوق العربية المشتركة[1]، انه يجب أن يأخذ في الحسبان مسألة تطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وذلك بالانتقال إلى الاتحاد الجمركي عن طريق توحيد التشريعات والأنظمة الجمركية بين الدول المنظمة إلى المنطقة

[1]- عبد القادر رزيق المخادمي، **التكامل الاقتصادي العربي**، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2009، ص 222.

بحيث تقوم هذه الدول بتسوية أوضاعها وفق ما تنظمه اتفاقيات منظمة التجارة العالمية من تحويل للقيود غير الجمركية على الرسوم تعدل بها جداول رسومها، وقد كان مسطر أن يتم الإعلان عن بداية الاتحاد الجمركي وذلك سنة 2006، وهذا بالمرور عبر ثلاث مراحل هي: المرحلة الأولى (2006، 2009)، المرحلة الثانية (2010، 2012)، المرحلة الثالثة (2013، 2015)، والتي يستكمل فيها توحيد جميع الرسوم الجمركية اتجاه العالم الخارجي[1].

مع العلم انه في سنة 2005 أصبحت جميع الدول الأعضاء في gafta تطبق إعفاءات جمركية كاملة 100% وهذا على السلع ذات المنشأ العربي، كما توصل أيضا ممثلو الدول الأعضاء في المنطقة إلى اتفاقات حول الأحكام العامة ومجموعة من قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية، :لك لاعتمادها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي قبل نهاية عام 2007، وتجدر الإشارة إلى أن القاعدة العامة والرئيسية لتأهيل السلعة عربية المنشأ تبقى قاعدة القيمة المضافة المحلية التي لا تقل عن 40 % من قيمة المنتج [1]، وبإعلان استكمال قيام الاتحاد الجمركي بحلول سنة 2016 يتقرر إعفاء تبادل جميع المنتجات سواء كانت وطنية أو أجنبية وتوضع قواعد اقتسام حصيلة الرسم الجمركي الموحدة بين الدول الأعضاء [2].

الفرع الرابع : آليات بعث وتطوير السوق العربية المشتركة .

إن الحلم الذي يراود الدول العربية في قيام السوق العربية المشتركة يمثل تطورا منطقيا للتنمية العربية كما يعد من مقدمات تطور العلاقات العربية، إذ انه يقوم على المصالح المشتركة ولا يمكن أن يستغل في غير ذلك، أما عن الآليات التي من الممكن أن تعطي دفعة قوية لإقامة سوق عربية مشتركة مكتملة الشروط فيمكن ذكرها على النحو التالي:

ـ **إقامة منطقة استثمارية عربية** : تستهدف المنطقة الاستثمارية العربية جدل الوطن العربي منطقة جذابة للاستثمار الوطني العربي والأجنبي على حد سواء، مع تفادي أن تدخل الدول العربية في حرب تيسيرات يكون الرابح الوحيد فيها هو رأس المال الأجنبي، ويعزز هذه الجاذبية قيام سوق عربية مشتركة .

ـ **تطوير الأسواق المالية العربية والربط بينها**: وذلك بما يحقق استقرار أسعار الصرف ويكفل قابلية العملات العربية للتحويل فيما بينها بما يضمن استقرار البيئة الاستثمارية .

ـ **إقامة منطقة تكنولوجية عربية**: تستهدف هذه المنطقة النهوض بمستوى المعرفة التكنولوجية في الوطن العربي وتمكينه من التعامل في مجال التطوير التكنولوجي على أساس الأخذ والعطاء بدلا من الوقوف موقف التلقي الذي يثير اعتبارات التبعية تقلل من القدرات التنموية العربية، كما تهدف المنطقة لربط الدول العربية فيما بينها

[3]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2007، ص166 .
[4] عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سبق ذكره ، ص 223 .

بشبكات تكنولوجيا تساهم في دعم العناصر المختلفة الإستراتيجية، وتساهم في جعل البحث وتطوير رافدا للتنمية العربية المشتركة، ورفع الوعي الجماهيري بأهمية العلم والتكنولوجيا للمواطنين عامة [1].

ـ **إقامة منطقة مواطنة عربية:** يعتبر تحقيق انتقالية عنصر العمل من أركان السوق المشتركة إلى جانب انتقالية رأس المال، ومؤخرا انتقال المعرفة، غير أن اتساع النظرة مؤخرا في مجالي التنمية والتكامل إلى ابعد من الإطار الاقتصادي ليشمل بناء تنظيم مجتمعي قابل للتنمية وداعي للتكامل، ومن ثم أن النظرة إلى التكامل لا تكتمل إلا إذا شملت النظرة إلى مواطني إقليم التكامل، واعتبارهم مواطنين يحملون مواطنة مشتركة.

ـ **التنمية العربية المشتركة** : يعتبر التكامل الاقتصادي من أهم أدوات تحقيق التنمية العربية المشتركة، غير أن هناك قدرا من التعاون على إحداث التنمية القطرية يلزم تدبيره في إطار مشترك من اجل تمكين الأقطار العربية من الإسهام الفعال في الجهود التكاملية والاستفادة منها، ويظهر هذا بوجه خاص بالنسبة إلى الأساليب التكاملية القائمة على التبادل من خلال السوق المشترك باعتماد عدد من البرامج الصناعية المشتركة ونجاحه في المجالات المعدنية والهندسية والصناعة والكيماوية والبتر وكيماوية، تستهدف تمكين الدول الأطراف من النهوض بدرجة التشابك الاقتصادي الداخلي والبيني، وكذا حصول التعاون العربي المشترك بالنسبة لبرامج الصناعات الالكترونية في مجالات المعلومات والاتصالات بغرض تعزيز المنطقة التكنولوجية العربية[2].

ـ **إنشاء غرفة تجارية:** تقوم هذه الغرفة بعمل الدراسات اللازمة لقيام السوق العربية المشتركة ودراسة المعوقات التي تواجه إنشاءها، على أن تقوم الغرف العربية بتمويل هذه الدراسات، كما يجب أن توفر لها الخبراء المدرسين في هذا المجال وتمتد هذه الدراسة لتغطي أساليب الاتصال وتوفر المعلومة المناسبة في الوقت المناسب للبائع والمشتري، كما توفر المعلومات الخاصة بالفرص الاستثمارية .

ـ **تشجيع إنشاء شركات عربية مساهمة على المستوى الوطني:** حيث تكون المساهمة في هذه الشركات متاحة لجميع مواطني الدول العربية، مع إعطاء هذه الشركات العديد من الميزات الضريبية والجمركية لتعمل في نشاط ملائم ينعكس إيجابا على مردودها الاقتصادي.

ـ **وضع نظام عربي يقوم أساسا على الفصل التام بين السياسة والاقتصاد** : يتضمن عدم وجود مضايقات تفسد استمرار عملية التكامل، ومن هنا تنصح الحاجة إلى ضرورة إنشاء محكمة عربية دورها فض المنازعات الاستثمارية التي قد تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة للاستثمار، بدل أن تتدخل الحكومات العربية لحل النزاعات لان هذا ما سيؤدي في الأخير إلى نشوب خلاف بينهم يعرقل مسار التكامل العربي.

[1]- محسن الندوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 274ـ 277 .
[2]- محسن الندوي، مرجع سبق ذكره ، ص ص 279ـ 280 .

خـــلاصة :

تتبؤ صاديات العربية مكانة ضعيفة في الاقتصاد العالمي نظرا لضعف الوزن النسبي لتجارتها الخارجية من حجم التجارة العالمية، إضافة إلى محدودية قاعدة منتجاتها، كما أن افتقارها للمنهجية العلمية والعملية لعملية تحرير التجارة أدت هي الأخرى دورا في إعاقة تفعيل العمل العربي المشترك، ورغم تفعيل مسار التجارة البينية في إطار العمل العربي المشتركة، إلا أن هذه الأخيرة تطورت بشكل ملحوظ من حيث الكم لكن من حيث الخصائص والهيكل السلعي والتوزيع الجغرافي لم تتغير على الإطلاق، حيث احتل النفط الهيكل السلعي والاتحاد الأوربي كشريك تجاري أول، كما أن نسبة التجارة العربية البينية إلى إجمالي التجارة العربية لم تتجاوز 10 % في أحسن الأحوال، كما قامت الدول العربية مجتمعة بجهود عديدة لزيادة التبادل التجاري فيما بينها من خلال عقد الاتفاقيات التجارية والمشاريع المشتركة وغيرها، ورغم ازدياد حجم التجارة ونموها إلا أن نسبتها من التجارة الخارجية بقيت متواضعة، ويعود ذلك إلى مجموعة من العوائق السياسية والاقتصادية هذه العوائق تجعل من تطوير التجارة العربية البينية أمر ملحا وضرورة لابد منها كي تستطيع الدول العربية بناء تكتل اقتصادي عربي يقف في وجه التحديات الا هنة والمستقبلية التي تهدد أمن وسلامة التعاون الاقتصادي العربي.

تمهيد:

لجأت الدول العربية منذ زمن بعيد إلى محاولة بناء تكامل اقتصادي موحد للخروج من دائرة التبعية الاقتصادية و السياسية، إلا أن تلك المحاولات لم تصل إلى المستوى المطلوب، و لم تحقق الدول العربية خطوات كبيرة من اجل الوصول إلى تكامل اقتصادي عربي، بل اصطدم مسار هذا التكامل بعدة مشاكل و عراقيل، هذا ما الجأ بعض الدول إلى الدخول في تجمعات شبه إقليمية داخل الإقليم العربي الكبير، و تعد تجربة دول مجلس التعاون الخليجي من التجارب المثيرة للاهتمام في التكامل الإقليمي، فهذه التجربة جديرة بالدراسة و التقويم، لاسيما و أنها جاءت نتاجا طبيعيا للتطور التاريخي في منطقة الخليج العربي.

سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق لتجربة التكامل لدول مجلس التعاون الخليجي مستندين إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: دول مجلس التعاون الخليجي: التأسيس- الأهداف-البنيان الاقتصادي .

المبحث الثاني: مسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون و التحديات الراهنة.

المبحث الثالث: دور التجارة البينية في تعزيز التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون و معوقاتها .

المبحث الأول: دول مجلس التعاون الخليجي : التأسيس . الأهداف . البنيان الاقتصادي.

لقد سعت دول مجلس التعاون إلى التكامل منذ زمن بعيد، وقد تحقق هذا المسعى و توالت الانجازات منذ إقرار النظام الأساسي لمجلس التعاون سنة 1981، بذلك أصبح ينظر إلى دول مجلس التعاون على أنها كتلة واحدة يحسب لها حسابها نظرا لما تتميز به اقتصادياتها، هذه الدول و إن كانت في الحقيقة تعد صغيرة و تتسم ببعض سمات الضعف، إلا أن هناك بعض مظاهر القوة التي اكتسبتها بعد تكتلها، وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى تأسيس دول مجلس التعاون و أهدافها، كما نتطرق أيضا إلى البناء الاقتصادي.

المطلب الأول: مجلس التعاون : تأسيس المجلس و أهدافه:

الفرع الأول: تأسيس مجلس التعاون:

ترجع خطوات إنشاء مجلس التعاون الخليجي إلى عام 1975م حين جرت محادثات بين ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر احمد الجابر الصباح أمير الكويت حين التقى مع شقيقه رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، و بعد مناقشات مطولة صدر عنها بيان مشترك دعا إلى تشكيل لجنة وزارية يرأسها وزير خارجية البلدين و تجتمع مرتين كل سنة على الأقل[1]، و في ماي 1976م دعا الشيخ جابر الصباح إلى إنشاء وحدة خليجية بهدف تحقيق التعاون في جميع المجالات السياسية و الاقتصادية و التربوية و الإعلامية و إيجاد نوع من الوحدة القائمة على أسس سلمية و متينة لمصلحة شعوب هذه المنطقة و استقرارها.

و بعدما تمت المحادثات مع كل من السعودية و البحرين و قطر و الإمارات العربية المتحدة و عمان بحيث دعت البيانات الصادرة عن هذه المحادثات في هذه الدول إلى تحرك سريع تتضافر فيه جهود دول المنطقة للوصول إلى وحدة دولهم العربية التي تجعلها الروابط الدينية و القومية و أماني شعوبها في تحقيق المزيد من التقدم[2]، إضافة إلى ذلك جرت لقاءات ثنائية مكثفة بين الدول الأعضاء خلال شهر ديسمبر من عام 1978م ، أساسا ترجع فكرة إنشاء دول مجلس التعاون الخليجي إلى الاقتراحات الثلاثة التي قدمت في قمة دول الخليج على هامش القمة العربية المنعقدة في العاصمة الأردنية عمان في نوفمبر 1980م و كانت الاقتراحات الثلاثة كما يلي:

1- المشروع السعودي: الدعوة إلى إنشاء منظمة خليجية و الدعوة إلى توحيد مصادر السلاح لدول الخليج.

2- المشروع الكويتي: اتخذ أساسا لإقامة مجلس التعاون الخليجي و تجنب الحديث عن الجوانب العسكرية و الأمنية التي ركز عليها المشروع السعودي و ركز على التعاون في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و النفطية و الصناعية و الثقافية بما يؤدي إلى اتحاد إقليمي بين دول الخليج.

[1]- حلمي رجب يحي، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية رؤية مستقبلية _ دراسة قانونية سياسية اقتصادية**، مكتبة دار العربة، الكويت، 1983، ص 63 .

[2]- **نفس المرجع**، ص 64 .

3- المشروع العماني:ركز على عنصر الأمن و التعاون العسكري بوضعهم نقطة انطلاق مجلس التعاون الخليجي الجديد[1]، و دعا إلى إنشاء قوة بحرية مشتركة لحماية مضيق هرمز و الدفاع عنه بوصفه شريان الحياة والحضارة[2]، أثناء انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي في الطائف في يناير 1981م، اجتمع زعماء كل من المملكة العربية السعودية و سلطنة عمان و دول الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر و دولة البحرين و دولة الكويت في قمة خليجية خاصة بهم، و تداولوا حول تحقيق تنظيم تعاوني يجمعهم، وكان أمامهم مشاريع الثلاثة المقترحة من كل المملكة العربية السعودية و دولة الكويت و سلطنة عمان، وتناقشوا حولها و استعرضوا الجوانب المختلفة لكل مشروع، ثم أحيلت إلى لجنة من وزراء خارجية الدول الست للوصول بها إلى صيغة موحدة ورغبة ل الخليجية في تطوير التعاون فيما بينها في مختلف المجالات بما يعود على شعوبها بالرفاهية ولاستقرار،بحيث اجتمع ممثلو الدول الخليجية في 4 فبراير 1981 في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، بالموافقة على بيان قيام مجلس التعاون الخليجي، بحضور وزراء خارجية البحرين، الكويت، عمان قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، و قام رؤساء هذه الدول بالتوقيع على الميثاق في 25 ماي 1981م في أبو ظبي حيث ولد رسميا مجلس التعاون الخليجي[3].

لقد تأسس مجلس التعاون الخليج العربي كرد فعل لتطورين مهمين في المنطقة أولهما قيام الثورة الإسلامية في إيران في عام 1979م والإطاحة بنظام الشاه المدعوم من الغرب، وثانيهما نشوب الحرب العراقية الإيرانية بعد ذلك بعام وشعور حكام الخليج بالقلق على امن بلادهم بعد انتشار أخبار عن رغبة العراق في توسيع حدوده ورغبة إيران في تصدير ثورتها، المجلس يضم الدول العربية الست في الخليج وهم السعودية، الكويت، قطر البحرين، الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عمان.

الفرع الثاني : أهداف مجلس التعاون:

تحمل المادة الرابعة من النظام الأساسي لمجلس التعاون أهداف مجلس التعاون على النحو التالي:

تحقيق التنسيق والتكامل و الترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها.

تعميق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين في ذلك الشؤون التالية:[4]

1- الشؤون الاقتصادية والمالية.

2- الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات.

3- الشؤون العلمية والثقافية.

---

1 ـabullahal-anzz (the gulf cooperation council ـreasonandchal-lenges_corical and analytic study phiddesertaationusa) faculty of Claremont graduate school 1986 p.p 103-109

2ـ **الاشعل عبد الله، الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض، 1983، ص 23.**

3ـ **مانع جمال عبد الناصر، التنظيم الدولي ـ النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة،** دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2007، ص 260 .

4ـ شفيق علي، **مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية،** دار النهضة العربية للنشر، بيروت، لبنان، 1989، ص 112 .

4- الشؤون الاجتماعية والصحية.

5- الشؤون الإعلامية والسياحية.

6- الشؤون التشريعية والإدارية.

ويعود سبب عدم إبراز ما يتصل بالشؤون الأمنية والسياحية بين هذه الأهداف برغبة من الدول تجنب نقاط الاختلاف التي تثير التساؤلات وتفتح الخلافات[1] حتى لا ينظر إلى مجلس التعاون كحلف عسكري[2]

المطلب الثاني :أجهزة مجلس التعاون:

يتكون مجلس التعاون من الأجهزة الرئيسة التالية:

الفرع الأول :المجلس الأعلى:

وهو السلطة العليا، ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء ورئاسة دورية، ويعقد دورة عادية كل سنة. وتعتبر اجتماعاته قانونية بحضور ثلثي الأعضاء، ويقوم نظام التصويت فيه على التفرقة بين المسائل الموضوعية التي تتطلب إجماعا لأعضاء المشتركين في التصويت[3] والمسائل الإجرائية التي يكتفي فيها بالأغلبية، ويضع المجلس الأعلى ياسة العليا لمجلس التعاون الخطوط الأساسية التي ينبغي له السير عليها، وينظر في التقارير والدراسات والتوصيات التي يرفعها إليه المجلس الوزاري تمهيدا لاعتمادها وهو الذي يعين الأمين العام، ويقر النظام الداخلي، ويصادق على الموازنات، وينشئ اللجان ويضع أنظمتها.

الفرع الثاني :المجلس الوزاري :

يتكون من وزراء الخارجية أو من ينوب عنهم، والرئاسة فيه دورية ولمدة ستة أشهر، ويعقد اجتماعا عاديا كل ثلاثة أشهر، وتعتبر اجتماعاته قانونية إذا حضرها ثلثا الأعضاء، والتصويت فيه يجري على أساس التفرقة بين المسائل الموضوعية والمسائل الإجرائية، ومن اختصاصه العمل على تشجيع التعاون وتنسيق الأنشطة بين الدول الأعضاء وإحالة التوصيات إلى المجلس الأعلى لاتخاذ القرار المناسب بشأنها، وهو الذي يعد جدول الأعمال للمجلس الأعلى.

الفرع الثالث:الأمانة العامة :

تتكون الأمانة العامة من أمين عام يعاونه أمناء مساعدون وموظفون، ويتولى المجلس الأعلى تعيين الأمين العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ويمارس الأمين العام وجميع الموظفين مهامهم باستقلال تام، ويعملون للصالح العام المشترك، ويمتنعون عن القيام بأي تصرف يتنافى وواجباتهم، ويتمتع كبار الموظفين في الأمانة العامة، وممثلو الدول الأعضاء في المجلس بالامتيازات والحصانات التي تحددها الاتفاقية بين

---

[1]- عطية حسين أفندي عطية، **مجلس التعاون وظاهرة التكامل الدول**، مجلة مجلس التعاون، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية العدد13، 1989، ص 22 .

[2] -Erik Peterson the gulf cooperation -search for unity in dynamic region westriew special studies on the midale east bouldescolo-westriew press p -160 -188 .

[3] - **المجذوب محمد ، التنظيم الدولي - نظرية المنظمات العالمية والمتخصصة ،ط8** ، دار الحلبي الحقوقية ، 2006، ص 430.

الأطراف، كما يتمتع مجلس التعاون وأجهزته في إقليم كل عضو بالأهلية القانونية، وللامين العام اختصاصات إدارية ومالية وقانونية شبيهة باختصاصات نظراته الدولية الأخرى.

الفرع الرابع: هيئة تسوية المنازعات:

تتخذ من الرياض مقرا لها، وتتشكل من إفراد ينتمون إلى الدول الأعضاء غير الأطراف في النزاع وتختص الهيئة في النظر في ما يحيله إليها المجلس من منازعات بين الدول الأعضاء، أو من خلافات حول تفسير أو تطبيق النظام الأساسي لمجلس التعاون، وتصدر توصياتها، أو فتاواها وفقا لأحكام النظام الأساسي لمجلس التعاون، و أحكام القانون والعرف الدوليين و مبادئ الشريعة الإسلامية، و ترفع تقاريرها بشأن الحالة المطروحة إلى المجلس الأعلى لاتخاذ ما يراه مناسبا[1].

وبالإضافة إلى هذه الأجهزة قرر المجلس الأعلى إنشاء لجان وزارية تعمل بالتنسيق مع الأمانة العامة، و تقوم بمهمات مؤقتة، ومن هذه اللجان لجنة التخطيط الاقتصادي و الاجتماعي، و لجنة التعاون المالي و التجاري و لجنة التعاون الصناعي، و لجنة النفط و لجنة الخدمات الاجتماعية و الثقافية .

المطلب الثالث: البنيان الاقتصادي لمجلس التعاون: المساحة و السكان و الناتج المحلي الإجمالي:

الفرع الأول: المساحة و السكان:

تقع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في شبه الجزيرة العربية جنوب غرب أسيا، بين خطي عرض 15 إلى 35 شمال خط الاستواء، و بين خطي طول 35 إلى 60 شرق جرينتش، تحدها من الشمال العراق و الأردن، و من الجنوب الجمهورية العربية اليمنية و البحر العربي، و من الشرق الخليج العربي، و من الغرب البحر الأحمر، و تعتبر منطقة الخليج العربي أحد أهم المناطق الحيوية في العالم، حيث تربط بين قارات العالم الثلاث(أسيا و إفريقيا و أوروبا)، فضلا على أن المنطقة تشرف على أهم ثلاث اذرع مائية و هي البحر الأحمر و البحر المتوسط و الخليج العربي، و بالتالي تتحكم منطقة الخليج في طرق المواصلات البرية و البحرية و الجوية و حركة التجارة و النقل و الترانزيت، تبلغ المساحة الإجمالية لدول مجلس التعاون الست 2.673 مليون كلم^2، و باستثناء المملكة العربية السعودية فان كل دول المجلس تبدو صغيرة، حيث تشكل السعودية نحو 83% من المساحة الكلية لدول المجلس بينما تمثل البحرين نحو 0.02%، و الكويت 0.6% و قطر 0.4%، بينما تمثل سلطنة عمان نحو 8.6%، و تمثل الإمارات 3.4% من المساحة الكلية لدول المجلس[2].

أما بالنسبة للسكان فان تعدادهم وصل إلى 33.1 مليون نسمة حسب بيانات سنة 2004، و قد تطور عدد سكان دول مجلس الخليج ليصل سنة 2009 إلى 38.9 مليون نسمة و الشكل الآتي يوضح ذلك:

[1]- المجذوب محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 431 .

[2]- بلعور سليمان، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة - دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009/2008، ص ص 204-205 .

شكل رقم (5): تطور عدد سكان دول مجلس التعاون خلال الفترة(2004-2009).

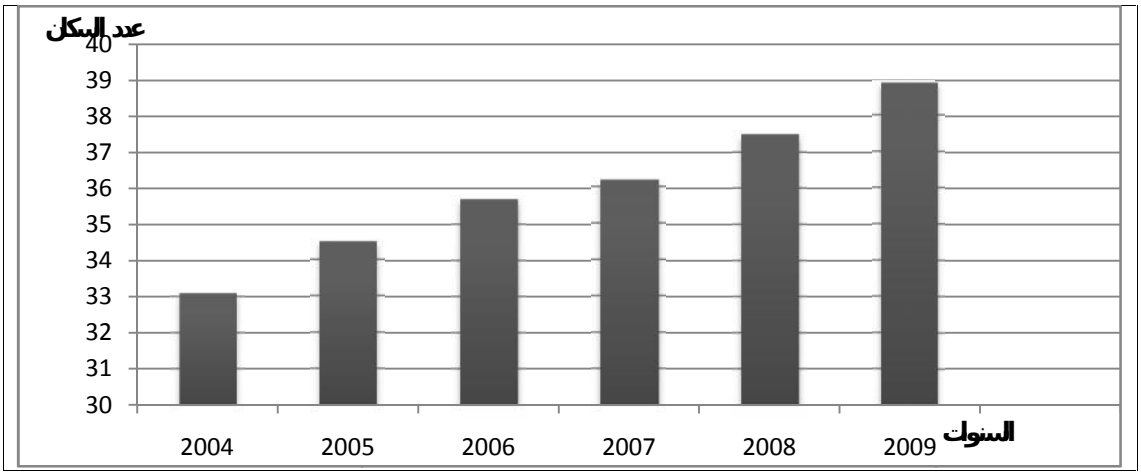

المصدر: صباغ رفيقة، مهداوي هند، انعكاسات الأزمة المالية العالمية الراهنة على دول مجلس التعاون، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، جامعة الوادي، 26-27 فيفري 2012،ص6.

الفرع الثاني: الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون:

سجل إجمالي الناتج المحلي لدول مجلس التعاون نمو ايجابيا خلال الفترة 2005-2010)، و يمكننا توضيح ذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول: رقم(9): إجمالي الناتج المحلي لدول مجلس التعاون بالأسعار الجارية خلال لفترة (2005-2010)

الوحدة: مليون دولار

السنوات / الدولة	2005	2006	2007	2008	2009	2010
البحرين	13456	15848	18448	21236	20214	22200
الكويت	80797	101559	114678	148770	109489	131300
الإمارات المتحدة	134172	163718	207564	254394	248969	301900
السعودية	315758	356630	385199	475727	369671	443700
عمان	30905	36805	41640	59946	53395	55600
قطر	42463	56917	71041	100407	83910	129500

المصدر:أعمرعزاوي، أسماء عدائكة، تقييم السياسات الاقتصادية لدول مجلس التعاون في ظل الأزمة المالية، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات زمن الأزمات، جامعة الوادي، 26-27فيفري2012، ص ص18-19.

شكل رقم(6): تطور إجمالي ناتج المحلي لدول مجلس التعاون بالأسعار الجارية خلال الفترة (2005 ـ 2010) .

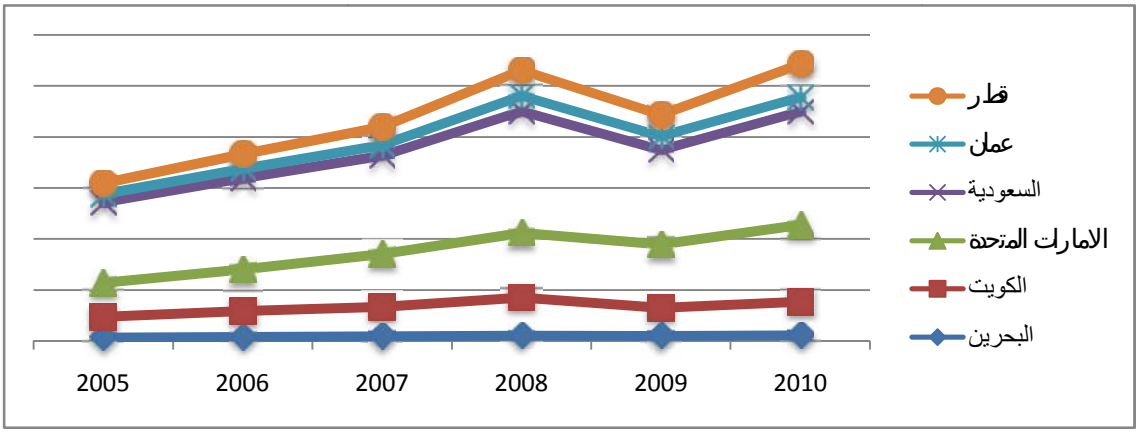

المصدر : من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم 09.

– يبين الجدول والشكل بأن الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون قد شهد تطورا ملحوظا خلال الفترة(2005–2010)، باستثناء عام 2009 الذي شهد الأزمة المالية العالمية، فخلال هذه الفترة نلاحظ أن أغلبية دول مجلس التعاون شهدت ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي من 13456 مليون دولار في البحرين،الكويت 80797 مليون دولار، الإمارات المتحدة 134172 مليون دولار، السعودية 315758 مليون دولار، عمان 30905 مليون دولار، قطر 42463 مليون دولار، هذا سنة 2005 إلى سنة 2008 على التوالي، البحرين 21236 مليون دولار، الكويت 148770 مليون دولار، الإمارات 254394 مليون دولار، السعودية 475727 مليون دولار، عمان 59946 مليون دولار، قطر 100407 مليون دولار،هذا بسبب الطفرة النفطية خلال هذه الفترة، كما سجل معدلات نمو مرتفعة، أما سنة 2009 شهد هبوط الناتج المحلي الإجمالي و من بين الأسباب الأزمة المالية، و تراجع أسعار النفط مسجلا بذلك أرقام منخفضة مقارنة بعام 2008، و في سنة 2010 عاد الارتفاع من جديد.

المبحث الثاني: مسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون والتحديات الراهنة.

منذ أن أقرت دول مجلس التعاون صيغة التعاون الجماعي فيما بينها في عام 1981م، عملت هذه الدول ومن خلال لقاءاتها المختلفة على المستوى السياسي أو الاقتصادي من اجل التواصل إلى الرؤى و القرارات التي تساعدها على تحقيق الأهداف التي اجتمعت عليها من خلال مجلس التعاون و الرامية إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية فيما بينها، و قد استطاعت دول لس التعاون عبر مسيرتها تحقيق العديد من المراحل، رغم ما واجهها من تحديات في سبيل هذه الوحدة، و هذا ما سنتطرق له في هذا البحث.

المطلب الأول: مسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون:

بعد الموافقة على الهيكل التنظيمي و التوقيع على النظام الأساسي س التعاون في مارس 1981م،و إقرار النظام الأساسي له في ماي من نفس السنة، توالت الاتفاقيات الرامية للتقدم في مسار الوحدة و التكامل، فمن الاتفاقيات الاقتصادية الموحدة لعام 1981م، إلى الاتفاقية الاقتصادية لعام 2001م، ثم إلى إقرار الإجراءات و الخطوات لقيام الاتحاد الجمركي سنة 2003م، و إنشاء السوق الخليجية المشتركة في موعد أقصاه نهاية 2007موصولا بعد ذلك إلى الاتحاد النقدي و العملة الموحدة.

الفرع الأول: الاتفاقية الاقتصادية الموحدة سنة1981:

ر المجلس الأعلى في دورته الثانية(نوفمبر 1981) الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لترسيم خطة العمل تصادي المشترك و مراحل التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، و لتشكيل نواة البرنامج التكاملية التي تم وضعها بشكل مفصل على مدى العشرين سنة الأولى من قيام المجلس و المتمثلة في.

- تحقيق المواطنة الاقتصادية لمواطني دول المجلس.
- قيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس وفق خطوات متدرجة.
- تقريب و توحيد الأنظمة و السياسات و الاستراتيجيات في المجالات الاقتصادية و المالية و التجارية.
- ربط البنية الأساسية ، المجلس لاسيما في مجالات المواصلات و الكهرباء و الغاز و تشجيع إقامة المشاريع المشتركة.
- و قد سعت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة إلى تحقيق التنسيق و التوحيد في القطاعات الرئيسية التالية:
- قطاع التبادل التجاري: إذ قررت معاملة المنتجات الزراعية و الحيوانية و الصناعية و منتوجات الثروات الطبيعية و الواردة بين الدول الأعضاء معاملة المنتجات الوطنية، و إعفائها من الرسوم الجمركية تدريجيا، تطبيق قرار موحد للسلع غير المسموح بمرورها بين دول الأعضاء[1].

[1] ـ بلعور سليمان، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة ـ دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 242ـ243 .

– انتقال الأموال و الأفراد و ممارسة النشاط الاقتصادي، حيث اتفق الأعضاء على القواعد التنفيذية لتوحيد لة مواطني أعضاء المجلس في مجالات حرية الانتقال و العمل و الإقامة و التملك و ممارسة النشاط الاقتصادي.

– التنسيق الإنمائي من خلال العمل على تنسيق سياساتها و تشريعاتها ووسائلها في مجالات الصناعات النفطية و النشاطات الصناعية خاصة المشتركة لتحقيق التشابك الإنتاجي.

– التعاون الفني من خلال الاتفاق على أنظمة و ترتيبات و شروط موحدة لنقل التكنولوجيا، ووضع سياسات متناسقة للتدريب والتأهيل الفني و الحرفي و المهني، و التنسيق في مجال القوة العاملة و توحيد أنظمة الاستثمار.

– التعاون في مجال النقل و المواصلات من خلال توحيد معاملة وسائل النقل للدول الأعضاء، بالإضافة إلى التنسيق البيني في مجال إقامة مشروعات النقل و المواصلات، و كذلك تيسير حركة البواخر و السفن والقوارب فيما بين الموانئ الخليجية الوطنية.

– التعاون المالي و النقدي و تحقيق تنسيق السياسات المالية و النقدية و المصرفية، والعمل على توحيد العملة،إضافة إلى تنسيق السياسات في جال المعاونات الخارجية.

الفرع الثاني: الاتفاقية الاقتصادية لعام2001:

مع تطورات العمل المشترك خلال العقدين الأوليين من عمر المجلس، والمستجدات و التحديات ـولية في المجال الاقتصادي، المجلس الأعلى في دورته الثانية و العشرين(ديسمبر 2001) الاتفاقية لاقتصادية بين دول المجلس، و قد نقلت الاتفاقية الجديدة أسلوب العمل المشترك من طور التنسيق إلى طور التكامل وفق آليات و برامج محددة، كما أنها أكثر شمولية بمعالجتها الموضوعات التالية :

1- الاتحاد الجمركي لدول المجلس

2- العلاقات الاقتصادية الدولية لدول المجلس مع الدول و المجموعات الاقتصادية الأخرى و المنظمات الدولية و الإقليمية و تقديم المعونات الدولية و الإقليمية.

3- السوق الخليجية المشتركة، حيث تشمل تحديد مجالات المواطنة الاقتصادية.

4- الاتحاد النقدي الاقتصادي.

5- تحسين البيئة الاستثمارية في دول المجلس.

6- التكامل الإنمائي ن دول المجلس، بما في ذلك التنمية الصناعية، و تنمية النفط و الغاز و الموارد الطبيعية،و التنمية الزراعية، و حماية البيئة، و المشروعات المشتركة.

7- تنمية الموارد البشرية، بما في ذلك التعليم و محو الأمية و إلزامية التعليم الأساسي و تفعيل الإستراتيجية السكانية، و توطين القوى العاملة و تدريبها، و زيادة مساهمتها في سوق العمل[1]

[1]- احمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص ص 313ـ314 .

8- البحث العلمي و التقني و تطوير القاعدة العلمية و التقنية و المعلوماتية، و حماية الملكية الفكرية.

9- التكامل في مجالات البنية الأساسية، بما في ذلك النقل و الاتصالات و التجارة الالكترونية.

و بالإضافة إلى ذلك تضمنت الاتفاقية الاقتصادية في فصلها الثامن آليات التنفيذ و المتابعة و تسوية الخلافات، حيث نصت على تشكيل هيئة قضائية للنظر في الدعاوى المعلقة بتنفيذ أحكام الاتفاقية و القارات الصادرة تطبيقا لأحكامها.

الفرع الثالث: الاتحاد الجمركي:

تتلخص أهداف الاتحاد الجمركي بين دول مجلس التعاون في العمل على إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء فيما يخص منتجاتها و إعفاء تلك المنتجات من الرسوم الجمركية و معاملتها معاملة السلع الوطنية، و العمل على تنسيق سياسات الاستيراد و التصدير، و خلص إلى قوة تفاوضية جماعية في مجال الاستيراد و التصدير.

و عملا بتلك الأهداف أقامت دول مجلس التعاون و منذ عام 1983م منطقة تجارة حرة، ثم انتقلت في الأول من يناير 2003 م إلى إقامة الاتحاد الجمركي لدول المجلس، مما جعلها تمثل قوة تفاوضية جماعية سواء في سعيها لتحرير التجارة مع الاتحاد الأوروبي، أو التكتلات الاقتصادية العالمية الأخرى، أو في تنسيق سياسات الاستيراد و التصدير.

ضاعف حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون نحو عشر أضعاف منذ قيام المجلس، و يعود ذلك إلى حد كبير إلى الإجراءات لتي اتخذتها الدول الأعضاء مجتمعة لتسهيل انسياب السلع بينها من خلال الخطوات الرئيسية الثلاثة التالية:

- إقامة منطقة التجارة الحرة(1983-2002).
- إقامة الاتحاد الجمركي(منذ 2003).
- توحيد التشريعات و الإجراءات الخاصة بالتجارة و الاستيراد و التصدير و الجمارك[1].

الفرع الرابع: السوق الخليجية المشتركة و تحقيق المواطنة الاقتصادية:

تعرف المواطنة الاقتصادية اليوم بأنها تحقيق المساواة التامة بين مواطني دول المجلس في كافة المجالات الاقتصادية في الدول الأعضاء، و قد عرف مفهوم المواطنة الاقتصادية تطورا في تاريخ العمل الاقتصادي المشترك قبل أن يصل إلى المفهوم الذي ذكرناه، حيث نصت اتفاقية عام 1981م على أربعة مجالات فقط يتعين تحقيق المساواة فيها و هي: حرية الانتقال و العمل و الإقامة، حق التملك و الإرث و الايصاء، حرية ممارسة النشاط الاقتصادي، حرية انتقال رؤوس الأموال، و قد تطور هذا المفهوم في الاتفاقية الاقتصادية لعام[2]

[1]- احمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص ص 315-316.

[2]- سليمان بلعور، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة - دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 245-246 .

2001م، حيث نصت المادة الثالثة منها على التطبيق المباشر لمبدأ المساواة الكاملة في المعاملة لجميع مواطني ول المجلس في كافة المجالات الاقتصادية سواء كانوا مواطنين طبيعيين أو اعتباريين، و تأكيدا لهذا التوجه لجديد في مفهوم المواطنة الاقتصادية قرر المجلس الأعلى في دورته الثالثة و العشرين(ديسمبر2002م) وضع برنامج زمني لاستكمال السوق الخليجية المشتركة على النحو التالي:

- تم تطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال العمل في القطاعات الأهلية، و مجال ذلك تداول الأسهم و تأسيس الشركات، و إزالة القيود التي قد تمنع من ذلك، في موعد أقصاه نهاية عام 2003م.

- تم تطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني المجلس في مجال العمل في القطاعات الحكومية و التأمين الاجتماعي و التقاعد، و إزالة القيود التي قد تمنع من ذلك في موعد أقصاه نهاية عام 2005م.

- تستكمل اللجان المختصة جميع المتطلبات اللازمة لضمان تحقيق السوق الخليجية المشتركة في موعد أقصاه نهاية عام 2007م.

قد أقر المجلس الأعلى في دورته الرابعة و العشرين(ديسمبر 2003م) آلية متابعة سير العمل في السوق الخليجية المشتركة على النحو التالي:

- تقويم اللجان الوزارية المختصة باقتراح الآليات اللازمة لاستكمال تطبيق السوق الخليجية المشتركة وفق البرنامج الزمني المحدد في قرار المجلس الأعلى في دورته الثالثة و العشرين.

- تكلف لجنة التعاون المالي و الاقتصادي بمتابعة سير العمل في السوق الخليجية المشتركة في ضوء قرارات المجلس و الاتفاقية الاقتصادية، و تقييم المرحلة التي وصل إليها التطبيق في كل جانب من جوانبها، و دراسة ما واجه التطبيق من عقبات و اقتراح الآليات اللازمة لتذليلها.

الفرع الخامس: الاتحاد النقدي و العملة الموحدة:

بدأت فكرة إصدار عملة موحدة لدول مجلس التعاون الخليجي مع نشأة المجلس، فقد أشارت الوثيقتان الرئيسيتان للمجلس النظام الأساسي و الاقتصادي الموحد لعام 1981 م إلى الخطوط العريضة و المعالم الأساسية و العامة لبرنامج تعاون و تكامل اقتصادي الموحدة لمراحل التكامل الاقتصادي، حيث تحدثت بالتفصيل عن منطقة تجارة حرة و توحيد التعريفة الجمركية، و تناولت بإجمال متطلبات السوق المشتركة و الاتحاد الاقتصادي و النقدي بما في ذلك ما نصت عله المادة(22) من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بأن تقدم الدول الأعضاء بتنسيق سياستها المالية و النقدية و المصرفية و زيادة التعاون بين مؤسسات النقد و البنوك المركزية بما في ذلك العمل على توحيد العملة لتكون متممة للتكامل الاقتصادي المنشود فيما بينها منذ ذلك الوقت بدأ العمل لتحقيق التكامل بين دول المجلس، فقد أنشئت في إطار المجلس عام 1983 لمافظي مؤسسات النقد المركزية في دول المجلس بهدف تنفيذ ما نصت عليه هذه المادة و تنسيق السياسات النقدية و المصرفية، و تفرع عن لجنة المحافظين لجان مختصة لدراسة الجوانب الفنية للتعاون

و التكامل في مجالات الإشراف و الرقابة و التدريب المصرفي و نظم المدفوعات، و في عام 2002 م أنشئت لجنة الاتحاد النقدي، و خلال الفترة ما بين 1985-1987جرت لجنة المحافظين مشاورات مكثفة بين الدول الأعضاء للتوصل كخطوة أولى نحو العملة الخليجية الموحدة إلى مثبت مشترك لعملات دول الخليج، و طرحت حقوق السحب الخاصة SDR كمثبت مشترك، غير أنها لم تحصل على الإجماع نظرا للاستقرار النسبي في أسعار الصرف التقاطعية لعملات دول مجلس التعاون خلال الثمانيات و التسعينات، و لتكون إقامة الاتحاد النقدي و إصدار عملة موحدة تعتبر مرحلة تكاملية متقدمة يسبقها في الغالب ووفق النظرية الاقتصادية مراحل تكاملية أخرى، و هي منطقة التجارة الحرة و الاتحاد الجمركي و السوق المشتركة، فقد كان الأمر السائد داخل مجلس التعاون في أوائل التسعينات أن الوقت لم يحن بعد لبحث تفاصيل إقامة الاتحاد النقدي و إصدار العملة الموحدة، و لذلك ارتئ وزراء المالية و المحافظين لدول المجلس تأجيل بحثه إلى نهاية عقد التسعينات و بنهاية عقد التسعينات، ونظرا لتحقيق تقدم فيما يتعلق بالاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون، و لنجاح الاتحاد الأوروبي في موضوع اليورو، انطلاقا من توجه دول المجلس لتعزيز العمل الاقتصادي المشترك، و تبني آليات و برامج زمنية لتحقيقه أعيد بحث موضوع العملة الخليجية الموحدة، و قرر المجلس الأعلى في قمته التي عقدت في مملكة البحرين في ديسمبر 2000 تبين الدولار الأمريكي مثبتا مشتركا لعملات دول مجلس التعاون في المرحلة الحالية، ووجه وزراء المالية و المحافظين بإعداد برنامج زمني لإقامة الاتحاد النقدي و إصدار العملة الخليجية الموحدة، وعليه فانه من المتوقع أن يتم بنهاية هذا العام الاتفاق على تفاصيل معايير التقارب الاقتصادي، و على التشريعات و الأنظمة المتعلقة بإنشاء السلطة النقدية المشتركة(مجلس نقدي يتحول إلى بنك مركزي خليجي) تحديد مهامها و عملها و علاقتها بالسلطات النقدية الوطنية في دول المجلس، كما كان يتوقع أن يتم الاتفاق في عام 2007 م على مواصفات العملة الخليجية ومسماها و أسلوب طرحا للتداول[1] .

[1]- احمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص ص 317-318 .

المطلب الثاني: تحديات التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون:

تتسم دول مجلس التعاون بخصائص هيكلية مشتركة جعلتها تواجه مشكلات و تحديات متماثلة على المستوى الاقتصادي، و هذه التحديات التي تواجهها دول مجلس التعاون نابعة من طبيعة اقتصادياتها و سماتها العامة، أو من البيئة الدولية و المتغيرات العالمية، فتحديات دول مجلس التعاون إما داخلية أو خارجية و يمكن ذكرها على النحو التالي:

الفرع الأول: التحديات الداخلية لدول مجلس التعاون:

1- سيادة القطاع النفطي في الهيكل الاقتصادي:

يبين مدى اعتماد دول مجلس التعاون على مورد واحد وهو النفط، وهذا الأخير بدوره تؤثر فيه تطورات الأسواق الدولية، و مجلس التعاون ترتبط اقتصادياتها بالتغيرات التي تطرأ على أسعار النفط و ذلك لأنها تعتمد في تمويل موازناتها بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية، و يثير هذا الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية بعض القلق من الآثار المترتبة عليه، و من القضايا المهمة المطروحة هي مقدار الاعتماد على النفط في تمويل الإنفاق لدول مجلس التعاون، و سنحاول من خلال الجدول الآتي استعراض تطور مساهمة قطاع النفط و التعدين في إجمالي الناتج المحلي، و نسبة مساهمته في إيرادات الموازنة العامة و عائدات التصدير،من أجل الوقوف على أهمية هذا القطاع.

جدول رقم (10):يوضح مساهمة قطاع النفط والتعدين في إجمالي الناتج المحلي و إيرادات الموازنة العامة و عائدات التصدير للفترة(1996-2005)

الوحدة %

السنوات	المساهمة في إجمالي الناتج المحلي	المساهمة في إيرادات الموازنة العامة	المساهمة في عائدات التصدير
1996	37.7	72.9	84.3
1998	26.6	57.2	80
2000	41.9	79.9	88.8
2001	35.3	76.6	85.4
2002	34.7	75.3	67.6
2003	36.6	76.4	86.1
2004	40	79.6	85.6
2005	46.4	82.2	87.7

المصدر:بلعور سليمان، التحديات التي يواجهها تكتل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الازمات، جامعة الوادي، 26-27 فيفري 2012، ص2 .

الشكل رقم (7) :مساهمة قطاع النفط والتعدين في إجمالي الناتج المحلي و إيرادات الموازنة العامة و عائدات التصدير من 1996الى 2005

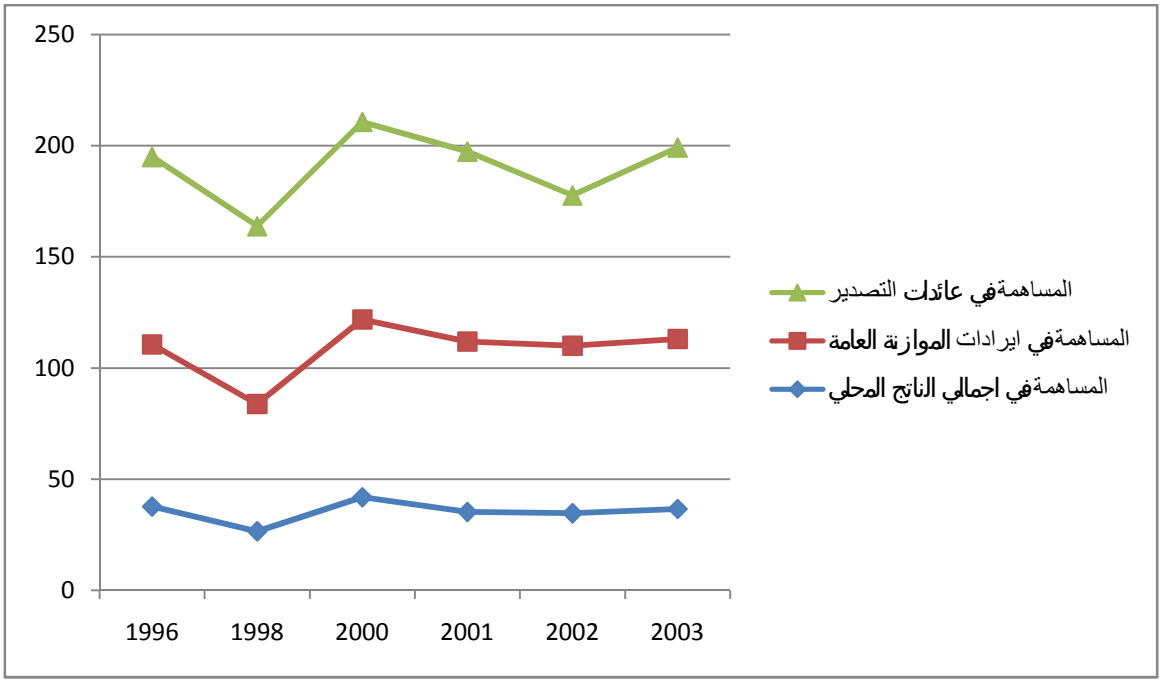

المصدر:من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم 10

تعكس بيانات الجدول والشكل أهمية قطاع النفط في تركيب الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون في تكوين إيرادات الموازنة العامة، إضافة إلى استحواذه على حصة كبيرة في عائدات التصدير، و لذلك تتأثر بأي تغييرات تحدث بمستوى أسعار النفط، فالقطاع النفطي متعلق بأسعار النفط السائدة في السوق العالمية، و كذلك حجم الإنتاج وهذين العاملين خارج نطاق التحكم و السيطرة من قبل دول مجلس التعاون الخليج العربية، و هذا لأن الأسعار تحدد بالفعل عوامل الطلب و العرض في السوق الدولية، و كذلك حجم الإنتاج الذي بدوره يتحدد بواسطة نظام حصص في الأوبك (OPEC). هذا و إن الطبيعة الريعية لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي و استمرار اعتماد النشاطات الاقتصادية و كذا الاجتماعية في كل منها على الإنفاق العام الذي يتم تمويله بحوالي 90% من عائدات النفط السنوية، أو من فوائض عائدات النفط في السنوات اليسر أو الاقتراض بضمانات عائدات النفط في المستقبل، و هذا ما حدث لهته الدول في نصف الثمانينات عندما انهارت أسعار النفط و تراجع الطلب عليه[1]. و هذا خير دليل على اعتماد دول مجلس التعاون على قطاع النفط، و لكن من جهة أخرى نجد دول مجلس التعاون الخليجي استطاعت تحقيق درجة جيدة من التنوع في هيكلها الاقتصادي، و إن كان بدرجة متفاوتة بين الأعضاء، فنجد في منتصف

[1]- علي خليفة الكواري، **مجتمعات على مفترق طرق تأثير المصاحبة للنفط في مجتمعات شرق الجزيرة العربية**،ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 151 .

السبعينات كان قطاع النفط يساهم بحصة في الناتج المحلي تتراوح بين (70.65)، وتنخفض بحوالي 50% في الثمانينات والى حصة متوسطة بلغت 37.4% في النصف الأول من التسعينات، ثم إلى(32-35%) في النصف الثاني من التسعينات، و هذا يعود للجهود المبذولة من طرف دول مجلس التعاون الخليجي في خفض مساهمة القطاع النفطي، و لكن مساهمة هذا القطاع ما زالت كبيرة في جملة الإيرادات الحكومية[1].

2- ضيق نطاق السوق المحلية:

إن مشكلة ضيق السوق المحلية تعد من ضمن العقبات التي تعاني منها دول مجلس التعاون الخليجي و هذا يعود لعدم تناسب حجم السكان في دول مجلس التعاون و التطورات التي حدثت في الاقتصاد العالمي الحديث، الذي بدوره يقوم على مبدأ الوحدات الإنتاجية الكبيرة، و بالتالي يتطلب أرصدة مالية ضخمة للصرف على مجالات الأبحاث و التطوير العلمي[2]، و من جهة أخرى تسببت قلة السكان في دول مجلس التعاون في تدني معدلات الاستهلاك الكلي(الخاص و العام)، و بالتالي توجيه النواتج القومية إلى أسواق بديلة للاستثمار في الخارج، و هذا ما أدى إلى هروب رأس المال الوطني إلى الخارج.

كما يظهر ضعف الاستهلاك، و هذا من خلال تحديد نصيبه من إجمالي الناتج المحلي، حيث رغم الارتفاع الكبير في حجم الاستهلاك الإجمالي خلال الفترة(1990-2005)، إلا أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تراجعت من 70% سنة 1990 إلى 67% سنة 1995، ثم إلى 60% سنة 2003، لتصل سنة 2005 إلى 50%، من جهة ثانية لم يتجاوز معدل التكوين الرأسمالي في دول مجلس التعاون 20% سنة 1990 وزاد عليها سنة 1995 ليصل إلى 22%، ثم تراجع إلى20% سنة 2003، ثم إلى 19% سنة 2005 و من هذا فان حوالي 30% من الناتج المحلي الإجمالي لا يجد طريقه إلى الاستثمار داخل مجلس التعاون و هذا ما يدل على محدودية الطاقة الاستيعابية لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.

3- محدودية الاستثمارات الأجنبية و تسرب رؤوس الأموال الوطنية:

تعاني دول مجلس التعاون الخليجي من ضعف التدفقات الاستثمارية الأجنبية، والتي لم تتجاوز في إجمالها 40 مليار دولار، و هذا طيلة 25 عاما الأخيرة من القرن الماضي، و هو ما يمثل أقل من 1% من تدفقات الاستثمار الأجنبي في العالم خلال الفترة الممتدة من 1975 إلى 2000، كما تواصل هذا الوضع بعد سنة 2000 على نفس المنوال، و بقي نصيب دول مجلس التعاون ضعيفا من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث وصل سنة 2001 إلى 0.1%، ثم إلى 1% سنة 2003، كما وصل سنة 2005 إلى 2.1%، و هذا من مجموع الاستثمارات على المستوى العالمي، كما أنها منحصرة بالبترول والغاز، و يعود ذلك لعدة أسباب يمكن ذكرها على النحو التالي:

---

[1]- **عبد الرزاق فارس الفارس، مستقبل التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون في ظل التحديات المعاصرة، مجلة التعاون، العدد 60** الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ديسمبر 2004، ص 76 .

[2]- خالد محمد خليل منزلاوي، **التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي أهميتها وتطورها والعناصر المؤثرة عليها**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز بجدة، 2002، ص ص 48-49 .

– التعقيدات الإدارية التي لا زالت قائمة رغم بعض الخطوات المبذولة للحد منها .

– صغر حجم السوق الوطنية، إضافة إلى القيود و ضعف إمكانات النمو الاقتصادي وعدم وضوح الأنظمة و الإجراءات القانونية.

– الاعتماد شبه كلي على المصروفات الحكومية التي بدورها تعتمد على السوق البترولية.

– عدم السماح للاستثمارات الأجنبية في العديد من المجالات مثل تجارة التجزئة و العقار، زيادة على ذلك أن هناك حدود لنسبة الملكية الأجنبية في بعض القطاعات، كما تعاني دول مجلس التعاون الخليجي من اللاتوازن في توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيما بينها، ففي الوقت الذي تستحوذ الإمارات على 57.6% من الاستثمارات في الفترة الممتدة من 1996 إلى 2005، نجد المملكة العربية السعودية تستحوذ على 24.7%، كما تتنوع النسبة الباقية و هي 17.3% على كل من الكويت و قطر و البحرين و سلطنة عمان[1].

4– التبعية الاقتصادية:

من ضمن التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون هو انكشاف اقتصادياتها على الخارج، ويتضح ذلك من الاعتماد الكبير على الخارج، فالتجارة الخارجية تلعب دورا أساسيا في اقتصاد أقطار المجلس، فهي بلدان مصدرة للنفط، و مستوردة ضخمة للسلع الغذائية و الاستهلاكية و الرأسمالية، و هذا يجعل توجه هذه الأقطار خارجيا باتجاه البلدان الرأسمالية المتقدمة بشكل أساسي، فعلى سبيل المثال المملكة العربية السعودية كانت و لازالت تعتمد على الاقتصاد الرأسمالي العالمي و بالولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص في بيع النفط، و في الحصول على حاجياتها من السلع و الخدمات، و في توظف الفوائض المالية النفطية، و في إقامة و تشغيل الصناعات الجديدة و تطوير الحياة الاقتصادية داخلها[2]، و بالرجوع إلى البيانات فانه يتضح أن ملامح هذه التبعية ما زالت ظاهرة و باقية في اقتصاديات دول مجلس التعاون، حيث يبين الجدول الموالي الانكشاف الواضح لاقتصاديات دول مجلس التعاون التي تتراوح فيها نسبة التجارة الخارجية إلى إجمالي الناتج المحلي بين 71% و 93% في الفترة (1990–2005) كما يبين الجدول التالي:

[1]- مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية**،ط1، لندن، 2002، ص 68 .

[2]- ابراهيم العيسوي، **قياس التبعية في الوطن العربي، مشروع المستقبليات العربية البديلة، آليات التبعية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص 93.

جدول رقم(11): يوضح نسبة الانكشاف الاقتصادي لدول مجلس التعاون في الفترة (1990-2005).

السنوات	نسبة الانكشاف الاقتصادي(%)
1990	93
1992	93
1994	89
1996	92
1998	88
2000	79
2001	75
2002	71
2003	79
2004	87
2005	90

المصدر:بلعور سليمان، التحديات التي يواجهها تكتل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، مرجع سبق ذكره، ص 11.

الشكل رقم(8) :نسبة الانكشاف الاقتصادي لدول مجلس التعاون من 1990الى 2005

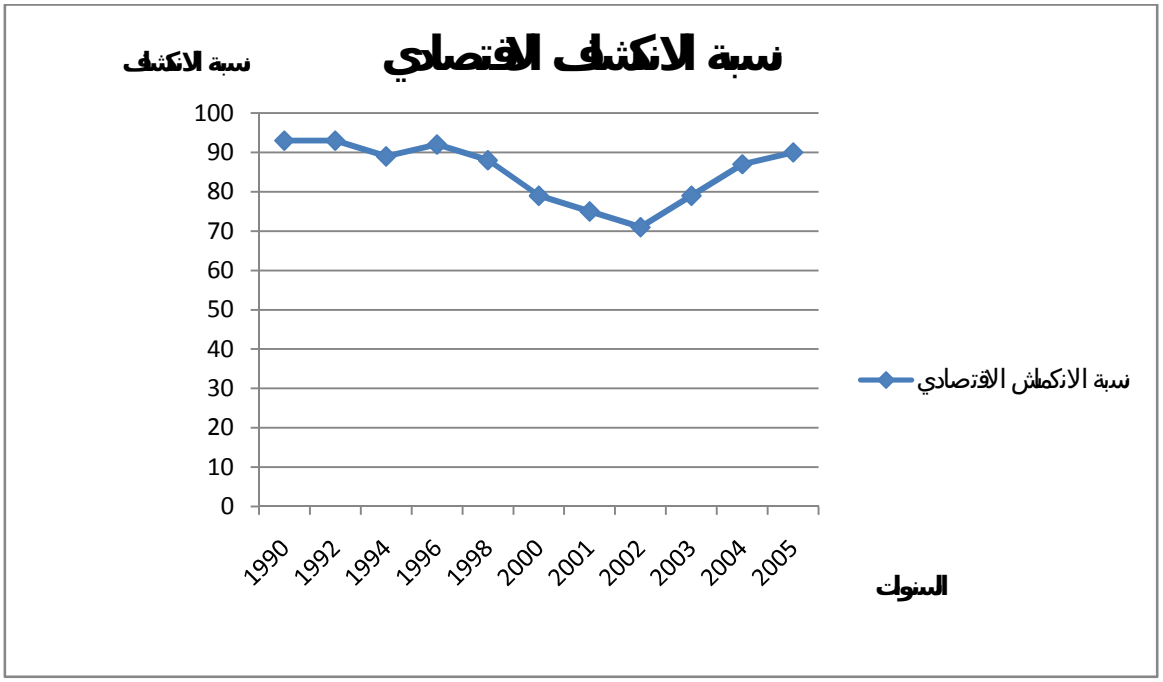

المصدر:من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم 11

– إن ارتفاع درجة الانكشاف الاقتصادي في دول مجلس التعاون الاقتصادي لا يفي–كما ذكرنا– انفتاح تلك الدول على العالم الخارجي و اندماجها أكثر في الاقتصاد العالمي، ذلك أن النصيب الأكبر من صادرات تلك الدول تستحوذ عليها المنتجات الدولية، مما يدل على اعتماد اقتصاديات تلك الدول على المنتجات الأولية في توليد الجزء الأكبر من دخلها القومي، حتى أصبحت تلك الدول من الدول المصدرة الرئيسية لتلك المنتجات للدول المتقدمة، و أضحت تتسم بالتخصص المتطرف داخل النشاط الاقتصادي باعتمادها على سلعة واحدة أو عدد ضئيل من السلع الأولية في صادراتها الإجمالية.

5– تحديات التكامل التجاري:

هذه التحديات تكمن في أربعة نقاط أساسية يمكن ذكرها على النحو التالي[1]:

– تعاني أسواق العمل تصلبا في الأجور و عدم تطابق في المهارات و عوامل مؤسساتية أخرى، و بعض الدول في مجلس التعاون تستبدل العمال الأجانب بمواطنين عبر تحديد حصص نسبية للعمال الأجانب، ورفع تكاليف العمالة عليهم، قد لا تعزز هذه السياسات الإنتاجية على المدى الطويل، لأن مرونة الأجور و العمال المهرة أمران ضروريان لتأمين نمو القطاعات غير النفطية، والأنظمة الإجبارية ليست بديلا جيدا لمرونة الأجور،كما أن التعليم و تحسين التدريب و المهارات أمران في غاية الأهمية.

[1]ـ التجارة والاستثمار والتنمية في الشرق الأوسط وإفريقيا، **تقدير البنك الدولي**، الطبعة العربية، دار الساقي، بيروت، 2004، ص 273.

– إن نجاح الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي سيتطلب إقامة قواعد جمركية و إجراءات موحدة و التوفيق بين الإجراءات التقنية التنظيمية(المعايير و الترخيص و التفتيش)، و زيادة الشفافية و تخفيض العوائق الإدارية.

– السياسات التنموية لتنويع الاقتصاد ستحتاج إلى انتباه مستمر، وخصوصا الخصخصة بما أن معظم الصناعات الكبيرة غير النفطية مازالت تحت سيطرة القطاع العام و المعايير التنظيمية الجديدة ضرورية في الأسواق المحلية و لخلق حوافز تنموية في أسواق الأسهم المحلية.

– قانون الأجور الحكومي و الإنفاق على الدفاع و الأمن و الإعانات و المساعدات الاجتماعية كلها عوامل تستنزف ميزانيات الحكومات، و الدور التقليدي للحكومة كرب العمل المسيطر و المحدد لسياسة الأجور في حاجة إلى إعادة نظر، و كذلك الإعانات المخصصة للغذاء و الصحة و التعليم و الصناعات الأساسية و الإعانات الصريحة متدنية بالنسبة للمعايير الدولية، إذ تشكل بين 2% و 3% من الناتج المحلي الإجمالي لكن الإعانات الضمنية من خلال أسعار النفط المتدنية والقروض الطويلة المدى تعتبر كبيرة جدا، و ستحتاج سياسات الإيرادات الحكومية هي أيضا إلى الاهتمام، وخصوصا رسوم الخدمات، و إدخال ضرائب استهلاكية ذات قاعدة واسعة.

6-اختلال سوق العمل و سيادة العمالة الأجنبية:

منذ مطلع الستينات من القرن الماضي و نتيجة لاكتشاف النفط، أصبح سكان دول مجلس التعاون الخليجي يتضاعف مرة كل 15 سنة، لكن هذه الزيادة الهائلة في السكان لا تعود للنمو الطبيعي فقط، و إنما تعود كذلك للهجرة الأجنبية غير المسبوقة التي شاهدتها دول مجلس التعاون، و لهذا أصبحت العمالة الوافدة تشكل أكثر من ثلث السكان، و حوالي ثلثي قوة العمل في معظم دول مجلس التعاون، و في الإمارات و الكويت و قطر أصبح الوافدون يشكلون أغلبية السكان، و هذا منذ مطلع الثمانينات[1]، و قد أصبحت ظاهرة العمالة الأجنبية من القضايا المعقدة في دول مجلس التعاون، و التي حضت باهتمام واسع لدى دول مجلس التعاون، بسبب العديد من الآثار المترتبة عنها أمنيا و سياسيا و اقتصاديا، والتي من أهمها مشكل البطالة و تزايد حجم التحويلات المالية الوافدة، مما شكل ضغطا مستمرا على موازين المدفوعات، كما أن قوة العمل لدى دول مجلس التعاون تنمو بمعدل 6% سنويا، بما في ذلك مساهمة المرأة في قوة العمل، و بالرغم من أن معدلات نمو الطلب على القوة العاملة في هذه الدول تفوق هذه النسبة، إلا أن معظم الفرص تذهب للعمالة الأجنبية الوافدة، و ذلك بسبب تدني مستويات الأجور أو عدم امتلاك المواطنين للخبرات و المهارات اللازمة، أما عن التحديات الذاتية فيمكن حصرها في تحديين أساسيين و هما وجود الإرادة السياسية لدى حكومات هاته الدول لاتخاذ سياسات هامة و مصيرية في الجوانب الاقتصادية لتحقيق التكامل و ما يترتب

[1]- عبد الرزاق فارس الفارس، مرجع سبق ذكره، ص ص 77-78 .

عنها من قرارات و إجراءات تطال مجموعات المصالح المحلية، أما التحدي الثاني فيتمثل في قيام اتحاد نقدي هذا الأخير يتطلب سلسلة من الإجراءات و السياسات الداعمة، و التي تتميز بموقف مالي قوي و سليم يتطلب تنسيق بين جميع السياسات الاقتصادية .

الفرع الثاني: التحديات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي:

تنوعت و تعددت التحديات الاقتصادية الخارجية التي تواجهها دول مجلس التعاون، و هذا بسبب الانفتاح الدولي و العولمة و ترابط الأسواق، و من هنا يمكن الإشارة إلى بعض التحديات الاقتصادية التي يمكن ذكرها على النحو التالي:

1- العلاقات الاقتصادية الخليجية . الأوروبية:

تواجه دول مجلس التعاون الخليجي العديد من التحديات الخارجية من أبرزها العلاقة غير المتوازنة التي تربط تلك الدول بالاتحاد الأوروبي الذي يفرض إجراءاته و شروطه في تنظيم العلاقات التجارية القائمة بينه و بين دول مجلس التعاون، حيث يفرض الاتحاد الأوروبي إجراءات حمائية غير مبررة على دخول السلع الخليجية إلى أسواقه، مما أدى إلى تحميل دول مجلس التعاون الخليجي خسائر كبيرة نتيجة عجز موازينها التجارية مع الاتحاد الأوروبي، فعندما كان العجز المسجل سنة 1990 حوالي (-5428) مليون دولار تزايد ليصل إلى (-14303) مليون دولار سنة 2005، في الوقت ذاته تزايد الفائض المحقق في الميزان التجاري لصالح الاتحاد الأوروبي في مبادلاته مع دول مجلس التعاون الخليجي من 5.7 مليار دولار سنة 1990 إلى 19 مليار دولار سنة 2000، يعد الاتحاد الأوروبي من أهم المتعاملين التجاريين مع دول مجلس التعاون الخليجي، كونه ثاني أكبر مستورد للصادرات السلعية الخليجية بعد اليابان بقيمة 11 مليار دولار سنة 1999، و هو ما يمثل 11.2% من إجمالي الصادرات الخليجية، ثم ارتفعت تلك القيمة لتصل إلى 31.2 مليار دولار سنة 2005 مع المحافظة على نفس المرتبة، أما بالنسبة لواردات دول مجلس التعاون الخليجي، فان نسبة كبيرة منها تأتي من الاتحاد الأوروبي، و قد و صلت سنة 1999 الى25.4 مليار دولار، و هو ما يشكل نسبة 35.2%من إجمالي الواردات، وبذلك احتل الاتحاد الأوروبي المرتبة الأولى في إجمالي واردات دول مجلس التعاون الخليجي، و قد حافظ على هذه المرتبة سنة 2005 بقيمة واردات بلغت 45.5 مليار دولار بنسبة 17% من إجمالي الواردات، يشير هذا الوضع إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي تركز تجارتها مع الاتحاد الأوروبي و بعض الدول المتقدمة الأخرى، على الرغم من تعدد منافذ التصدير و الاستيراد و انفتاح دول أخرى في التعامل التجاري مع دول مجلس التعاون الخليجي، و هو ما يعكس ضيق التوزيع الجغرافي لصادرات و واردات تلك الدول و تركزها الشديد مع دول محدودة متقدمة، و لاشك أن هذا الوضع يشكل تحديا لدول مجلس التعاون الخليجي، كونه يجسد التبعية التجارية و يجعل تلك الدول عرضة للضغوطات و الشروط [1] التي

[1]- سليمان بلعور، **التحديات التي يواجهها تكتل مجلس التعاون، الملتقى** الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، مرجع **سبق ذكره، ص ص** 13-14 .

تمليها الدول المتقدمة من جهة، و يقلل فرص توسيع الحصة السوقية نتيجة اتجاه الدول المتقدمة نحو توطيد علاقاتها التجارية و توسيعها على حساب دول أخرى، فقد تضررت الكثير من الدول العربية و الخليجية خاصة بعد توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي و دخول منافسين جدد.

2- تحديات المنظمة العالمية للتجارة:

لقد كانت دولة الكويت السباقة الأولى في الانضمام إلى الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية (GATT) من بين دول مجلس التعاون، وهذا مباشرة بعد استقلالها سنة 1963، كما انضمت إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC) في سنة 1995 م، ولحقت دولة البحرين في نفس السنة، ومع تسارع الأحداث في مجال التجارة الدولية انضمت باقي دول مجلس التعاون إلى المنظمة العالمية للتجارة، فحصلت كل من دولة قطر والإمارات العربية المتحدة على العضوية في سنة 1996، ثم سلطنة عمان في 2000/10/10، لتصبح بذلك رسميا العضو رقم 139، أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية فكانت آخر الأعضاء، وكان ذلك سنة 2005، كما أن من أهم الشروط لقبول الدول عضوا هو التزام الدول بتحديد سقوف التعريفات الجمركية تمهيدا إلى إزالتها وعدم تجاوز هذه السقوف إلا من خلال مفاوضات مع الشركاء التجاريين اللذين قد يتضررون، وقد حددت منظمة التجارة العالمية سقوف التعريفات الجمركية لدول مجلس التعاون في الجداول الملحقة باتفاقات انضمام كل منها على النحو الآتي:[1]

- دولة الكويت : تحددت السقوف الجمركية العليا على الواردات من جميع السلع ما عدا النفط الخام والمشتقات النفطية والبتر وكيماوية ب100%.

- دولة البحرين : تحددت السقوف الجمركية العليا على واردات 127 مجموعة سلعية ب 35%، بينما تم تحديدها للسجائر ب 100% .

- دولة الإمارات : تحددت السقوف الجمركية العليا على الواردات لأكثر من 155 مجموعة سلعية ما بين 5% إلى 15%.

دولة قطر : تحددت السقوف الجمركية العليا على الواردات لأكثر من 150 مجموعة سلعية بين 5.5% إلى 30% باستثناء استيراد لحم الخنزير والسجائر ب 100%.

ومن هنا نجد .ي يواجه دول مجلس التعاون هو القرارات الصادرة عن المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون وتعارضه مع أحكام المنظمة العالمية للتجارة، مثلا جاء نظام الحماية الذي اقره المجلس الأعلى مرتكزا على أمرين، أولهما فرض رسوم جمركية على السلع المنافسة للصناعات ذات المنشأ الوطني بمعدل لا يتجاوز

[1] - خالدسعد زغلول حلمي، **منظمة التجارة العالمية وأثرها على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، مداخلة ضمن المؤتمر بعنوان** الجوانب القانونية الاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالية بتنظيم كلية الشريعة والقانون وغرفة تجارة وصناعة دبي، ط1، **المجلد3**، 9-11 ماي 2004، ص1202 .

25% من قيمة السلع، والأمر الثاني هو السماح لدول مجلس التعاون باللجوء إلى القيود الكمية للواردات أو منع الاستيراد للسلع المنافسة ذات المنشأ الوطني في حالة تعرضها للإغراق .

ن هذا أصبح من الضروري تعديل قرارات المجلس الأعلى بما يتواكب مع منظمة التجارة العالمية، كأن يتم التوفيق بين المعدل الأقصى للرسوم الجمركية في النظام الموحد لحماية المنتجات الصناعية بدول مجلس التعاون وأحكام المنظمة العالمية للتجارة، بالإضافة إلى ضرورة إلغاء القيود الكمية ومنح الاستيراد من أهم مبادئ وأحكام المنظمة العالمية للتجارة للحماية ضد الإغراق وتحديد إجراءات بديلة تتفق مع أحكام المنظمة مثل رفع الرسوم الجمركية.

كذلك هناك تحديات أخرى والتي يمكن ذكرها على النحو التالي[1] :

- ارتفاع فاتورة الواردات من المنتجات الزراعية والمواد الغذائية بسبب إلغاء الدعم الزراعي وتحرير التجارة في المنتجات الزراعية، خاصة من قبل الدول المتقدمة كالدول الأوروبية التي تمارس دعما هائلا لقطاعها الزراعي، وباعتبار أن دول مجلس التعاون دول مستوردة للغذاء ولديها عجز في الاكتفاء الذاتي ولأغلب المواد الغذائية .

- ؤ المنافسة بين دول مجلس التعاون والدول الصناعية في بعض المجالات كالخدمات والصناعات المتقدمة .

- الارتفاع في تكلفة برامج التنمية نتيجة ما سيترتب على تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية من ارتفاع تكلفة استيراد التقنية والاتارات التي ستترتب عليها لصالح حق الملكية الفكرية عند استخدامها .

- المعاملة الوطنية ومعاملة الدول الأكثر رعاية ستخلق جوا حرا من المنافسة بين المنتجات المحلية ومثيلاتها المستورة .

- تضرر قطاع صادرات الملابس الجاهزة نتيجة إلغاء نظام الحصص المطبق من قبل بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا، ومن المعروف إن دول مجلس التعاون تحصل على حصص معينة لتصدير المنسوجات والملابس الجاهزة، وبإلغاء هذه الحصص فان المصانع العاملة في هذا القطاع في دول مجلس التعاون ستتضرر نتيجة عدم مقدرتها على منافسة الدول المنتجة الأخرى لهذه الصناعة .

- عدم اشتمال مفاوضات الغات على مادة النفط ومشتقاته، إذ لايخضع لأي تخفيض في التعريفة الجمركية أو إزالة للقيود غير التعريفية في حالة وجود مثل هذه القيود .

[1]- جمال بالخياط، عباس بلفاطمي، **تحديات الاندماج الخليجي**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد5، **جامعة باتنة، دون ذكر السنة، ص ص** 53.52 .

3. العلاقات الاقتصادية الخليجية . الأمريكية:

تربط دول مجلس التعاون الخليجي علاقات اقتصادية وطيدة بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث تحتل هذه الأخيرة المرتبة الثالثة في إجمالي صادرات دول مجلس التعاون اتجاه العالم، فقد استوردت الولايات المتحدة من دول مجلس التعاون ما قيمته 11.7 مليار دولار سنة 1999 وهو ما يعادل 60% من مجموع الواردات الأمريكية من الدول العربية، وفي المقابل تقدر قيمة الصادرات الأمريكية إلى دول مجلس التعاون بنحو 12.7 مليار دولار، وهو ما يعادل 70.4% من إجمالي الصادرات الأمريكية للدول العربية خلال العام ذاته، بذلك احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الثانية في إجمالي واردات دول مجلس التعاون من دول العالم .

إن ارتباط دول مجلس التعاون بالولايات المتحدة الأمريكية يجعلها عرض للانعكاسات الأحداث التي تصيب الاقتصاد الأمريكي، وما حدث في أعقاب 11 سبتمبر 2001 خير دليل على ذلك، فسبب تلك الأحداث وما أصاب الاقتصاد الأمريكي من ركود، تراجعت الإيرادات النفطية لدول مجلس التعاون من 96845 مليون دولار عام 2000 إلى 80544 مليون دولار عام 2002، وكان ذلك بسبب تراجع برميل النفط من 27.6 دولار إلى 24.3 دولار بين عامي 2000و2002 من جهة، وانخفاض سعر صرف الدولار مقابل العملات الأخرى، من جهة أخرى تأثرت التبادلات التجارية لدول مجلس التعاون مع الولايات المتحدة بسبب حركة الطيران التجاري، وحالة الارتباك التي سادت حركة الخطوط الملاحية والنقل الجوي والبري والبحري في جميع أنحاء العالم [1].

بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف التامين على الصفقات التجارية والتعقيدات الجمركية، وهو ما ترك أثره الواضح على تدفق حركة السلع من والى أسواق الخليج عموما وبين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة خصوصا، حيث تراجعت صادرات دول مجلس التعاون للولايات المتحدة من 16.7 مليار دولار عام 2000 إلى 13.5 مليار دولار عام 2001، كما تراجعت وارداتها من 9.4 مليار دولار إلى 9.2 مليار دولار خلال نفس الفترة، بذلك تقلص فائض الميزان التجاري لدول المجلس مع الولايات المتحدة من 7.2 إلى 3.6 مليار دولار، وبخصوص الاستثمارات الخليجية في أوربا والولايات المتحدة فقد بلغت الخسائر الأولية التي تعرضت لها حوالي 40 مليار دولار بسبب تراجع الأسهم الأمريكية بنسبة 15.4 % في المتوسط، وتراجع الأسهم الأوربية بنسبة 7% في المتوسط بعد تلك الأحداث .

[1]- سليمان بلعور، **التحديات التي يواجهها تكل مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، مرجع سبق ذكره، ص ص 14- 15

المبحث الثالث : دور التجارة البينية في تعزيز التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون ومعوقاتها.

منذ أن أقرت دول مجلس التعاون صيغة التعاون الجماعي فيما بينها في عام 1981، عملت هذه دول من خلال لقاءاتها المختلفة من أجل تحقيق الوحدة الاقتصادية فيما بينها، وقد استطاعت دول مجلس التعاون تحقيق الكثير من الانجازات في سبيل هذه الوحدة، حيث بدأت بإنشاء منطقة حرة فيما بينها، ثم وافقا لها إعفاء كافة المنتجات الوطنية من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل، وهذه الأخيرة عملت على تدعيم التجارة الخليجية البينية من أجل الحصول على التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث .

المطلب الأول: التجارة البينية لدول مجلس التعاون :

حقق التبادل التجاري فيما بين دول مجلس التعاون خطوات متقدمة، وقد ساهمت جهود التعاون والتنسيق التي أثرت على قيام الاتحاد الجمركي بين هذه الدول خلال فترة زمنية قصيرة قياسا بكثير من مجالات التكامل سواء على مستوى المنطقة أو العالم، وقد انعكست هذه المساهمات في تطوير التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي [1].

والجدول الموالي يستعرض لنا التجارة البينية لدول مجلس التعاون (الواردات) خلال الفترة (2000- 2004)

جدول رقم(12) : يوضح التجارة البينية لدول مجلس التعاون الواردات خلال الفترة (2000- 2004) **الوحدة مليون دولار**

	2000	%	2001	%	2002	%	2003	%	2004	%	النمو
الإمارات	1236.6	22	1478.9	23	1817.2	25	2022.6	25.5	2548.5	21	27
البحرين	377.7	7	399.0	6	497.0	7	477.0	6.0	680.9	6	20
السعودية	1078.6	19	1214.1	19	1483.0	20	1613.3	20.4	2194.7	18	26
عمان	1673.0	29	1924.6	30	1993.1	27	1826.0	23.0	8329.0	32	32
قطر	483.4	8	457.2	7	623.7	8	728.9	9.2	1099.6	9	38
الكويت	851.4	15	877.9	14	988.4	13	1257.8	15.5	1685.5	14	24
الإجمالي	5700.7	100	6351.7	100	7402.4	100	7925.6	100	12038.2	100	28

المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية . الأمانة العامة، النشرة الإحصائية، الأعداد 13، 14، 15 .

[1] ـ مركز البحوث والدراسات، **العلاقات التجارية البينية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي**، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، ماي 2007، ص ص 13ـ14 .

نبين من الجدول أن إجمالي التجارة البينية لدول المجلس قد ارتفعت من حوالي 6 مليار دولار في عام 2000 إلى أكثر من 12 مليار دولار عام 2004، وبمعدل نمو متوسط يقدر بحوالي 28% سنويا .

إن واردات عمان من دول مجلس التعاون تمثل نسبة تتراوح بين 23% و 29% من إجمالي هذه الواردات وهي تمثل أعلى نسبة للواردات بين دول مجلس التعاون حسب هذا الجدول

إن ما تستورده دولة الإمارات من دول مجلس التعاون يأتي في المرتبة الثانية حيث تمثل هذه الواردات ما بين 21% و26% من إجمالي الواردات المتبادلة بين دول مجلس التعاون خلال الفترة (2000- 2004) حسب هذا الجدول .

تأتي واردات المملكة من دول مجلس التعاون في المرتبة الثالثة بمعدلات مختلفة خلال هذه الفترة، حيث تراوحت ما بين 18% و20% من إجمالي الواردات المتبادلة بين هذه الدول .

كما يلاحظ من الجدول ارتفاع متوسط :ة في هذه الواردات لمختلف دول المجلس حيث تراوح معدل الزيادة ما بين 20% و 38% خلال الفترة (2000- 2004) .

فيما يتعلق باتجاه الصادرات المتبادلة بين دول مجلس التعاون الخليجي فالجدول الموالي يعطينا أكثر توضيح عن التجارة البينية لدول مجلس التعاون (الصادرات) خلال الفترة (2000- 2004)

جدول رقم (13): يوضح التجارة البينية لدول مجلس التعاون (الصادرات) خلال الفترة (2000- 2004)

	2000	%	2001	%	2002	%	2003	%	2004	%	النمو
الإمارات	270.1	4	314.7	5	490.3	6	632.7	7	615.9	5	32
البحرين	428.7	6	523.9	8	542	7	729	8	744.7	6	18
السعودية	4270.2	62	3937.1	62	4463.4	58	6216	64	8214.4	67	23
عمان	1003.2	15	1031.2	16	1272	16	1062.1	11	1327.8	11	8
قطر	578.4	8	334.1	5	574.7	7	524.7	5	839.3	7	23
الكويت	306.5	4	254.6	4	393.5	5	488.8	5	489.3	4	15
الإجمالي	6857.1	100	6395.6	100	7735.9	100	9653.3	100	122317	100	20

المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، النشرة الإحصائية، الأعداد، 13،14،15.

من الجدول أن الصادرات المتبادلة بين دول المجلس فإنها قد حققت معدل نمو ايجابي يقدر متوسطه بحوالي 20% بين هذه السنوات، حيث ارتفع حجم هذه الصادرات من حوالي 6.9 مليار دولار في عام 2000 إلى أكثر من 12.2 مليار دولار في عام 2004 .

إن صادرات المملكة العربية السعودية تمثل ما بين 58% و 67% من إجمالي صادرات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2000- 2004)، وبمعدل زيادة يقدر متوسطه بحوالي 23% سنويا في هذه الفترة ، إن صادرات سلطنة عمان إلى بقية دول مجلس التعاون الخليجي تمثل مابين 11% و16% من إجمالي هذه الصادرات وبمعدل نمو سنوي يقدر متوسطه بحوالي 8% عن الفترة بين (2000- 2004) .

احتلت صادرات قطر المرتبة الثالثة بين إجمالي صادرات دول مجلس التعاون الخليجي وبمعدلات تراوحت بين 5% و8%إلى إجمالي هذه الصادرات خلال هذه الفترة .

بينما حققت صادرات دولة الإمارات مداولات منخفضة تراوحت بين 4و7%، رغم إنها حققت معدل نمو مرتفع خلال الفترة بلغ متوسطه نحو 32 سنويا .

كما يلاحظ من الجدول أن صادرات الكويت تعتبر منخفضة حيث تراوح معدلها بين 4%و5%إلى إجمالي صادرات دول مجلس التعاون الخليجي خلال هذه الفترة، وبمعدل زيادة سنويا بلغ متوسطه نحو 15% بين الفترتين (2000- 2004) .

فيما يتعلق بحجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون إلى إجمالي الناتج المحلي لهذه الدول، فالجدول الموالي يشرح لنا ذلك:

جدول رقم(14): يوضح الواردات والصادرات إلى إجمالي الناتج المحلي لدول مجلس التعاون خلال الفترة (2000 - 2004) **الوحدة: مليون دولار**

	2000	%	2001	%	2002	%	2003	%	2004	%
الإمارات	69980	2.2	68546	2.6	74204	3.1	88215	3.0	105673	3.0
البحرين	7970.6	10.1	7928.8	11.6	8448	12.3	9606.3	12.6	11012	12.9
السعودية	188442	2.8	183012	2.8	188551	3.2	214573	3.6	250514	4.2
عمان	19825	13.5	19944	14.8	20310	16.1	21698	13.3	24777.9	20.8
قطر	16432	6.5	17741	4.5	19707	6.1	23701	5.3	28451.4	6.8
الكويت	37018	3.1	34067	3.3	38110.7	3.6	46194	3.8	55718.8	3.9
الإجمالي	339668	3.7	331239	3.8	349331	4.3	403987	4.4	476147	5.1

المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، النشرة الإحصائية، الأعداد، 13،14،15.

يتضح من الجدول أن المعدل الكلي لحجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي يتراوح بين 4 %و5% من إجمالي الناتج المحلي لهذه الدول خلال الفترة (2000- 2004).

إن مستوى تجارة عمان مع بقية دول مجلس التعاون الخليجي تحتل المرتبة الأولى بمعدلات تراوحت بين 13 %و21% من إجمالي الناتج المحلي لسلطنة عمان، وذلك خلال هذه الفترة .

ن التجارة البينية للبحرين مع بقية دول المجلس التعاون الخليجي تمثل مابين 10 %و13 %من إجمالي الناتج المحلي للبحرين خلال الفترة (2000- 2004).

إن حجم التجارة البينية لكل من المملكة العربية السعودية والإمارات يعتبر منخفضا إذا ما نظر إليه كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول، فقد تراوح معدل التبادل مابين 3% و 4 %من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية خلال الفترة ((2000- 2004))، وبالنسبة للإمارات مابين 2 %و3 %من إجمالي الناتج المحلي للإمارات خلال الفترة (2000- .2004)، وبالنسبة للكويت وقطر فقد تراوح معدل تارة البينية لهما مع بقية دول المجلس مابين 5 %و 7% من إجمالي الناتج المحلي لدولة قطر، ومابين 3 %و4 %من إجمالي الناتج المحلي للكويت، خلال الفترة 2000 .2004 .

المطلب الثاني : دور التجارة البينية في تدعيم التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون:

يؤكد المختصين في مجال التجارة العالمية على أن التكتلات الاقتصادية، من الناحيتين النظرية والعلمية تساهم في رفع مستوى كفاءة الأداء الاقتصادي للأسواق التي تغطيها المنظمة التجارية المعنية، وذلك باعتبار إن هذه المنطقة تساعد على زيادة التجارة فيما بين الدول الأعضاء بها نتيجة إزالة القيود الجمركية والإدارية بين هذه الدول، ومن ثم توسيع دائرة الأسواق وسهولة تدفق السلع التي كانت سابقا تواجه معوقات كمية أو نوعية تزيد من تكلفة وصولها إلى المستهلك النهائي، باعتبار أن هذه السلع قد أصبحت تواجه تعريفة جمركية موحدة بما يزيد من فرص تدفقها بين الدول الأعضاء بالتكتل الاقتصادي، مما يجعل من التجارة البينية أداة أساسية في تطوير أبعاد التكامل الاقتصادي بين الدول الداخلة في تكتل اقتصادي معين، وفي إطار هذه النظرية العامة نلاحظ إن مستوى التجارة البينية لدول مجلس التعاون قد اخذ في التحسن[1] .

والجدول الموالي يعطينا أكثر توضيح عن تطور التجارة البينية مقارنة بالتجارة العالمية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2000- 2004).

[1]- مركز البحوث والدراسات ، **العلاقات التجارية البينية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص 18 .

جدول رقم (15)يوضح تطور التجارة البينية مقارنة بالتجارة العالمية لدول مجلس التعاون خلال الفترة (2000- 2004).

الوحدة : مليون دولار

	الواردات					الصادرات				
	البينية	%	العالمية	%	الإجمالي	بينية	%	عالمية	%	المجموع
2000	5701		70584		76285	6857		87222		94079
2001	6352	11	78834	12	85186	6396	7-	81868	6.	88264
2002	7402	17	80692	2	88095	7736	21	83934	3	91670
2003	7926	7	95142	18	103068	9653	25	105685	26	115338
2004	12038	52	119565	26	131603	12232	27	1694114	60	181646

المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، النشرة الإحصائية، الأعداد، 13،14،15. .

يتبين من الجدول انه خلال الفترة التي أعقبت قيام الاتحاد الجمركي، انه ارتفع حجم تجارة الواردات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي بين عامي (2003- 2004)، بما نسبته 52% مقارنة بما نسبته 26% من حجم واردات دول مجلس التعاون الخليجي من بقية دول العالم عند مقارنة اتجاه هذه التجارة خلال السنوات السابقة بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، نلاحظ نمو تجارة الواردات البينية لهذه الدول ولكن بمعدلات منخفضة تراوحت بين 7% و17 %خلال الفترة(2000- 2004).

نلاحظ استقرار مستوى التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي عند معدل 8تقريبا من إجمالي حجم التجارة الخارجية لهذه الدول، ا يشير إلى الاعتماد الكبير لدول مجلس التعاون الخليجي في تجارتها مع العالم الخارجي، والتي تشكل 92 %حسب هذا الجدول .

المطلب الثالث :معوقات التجارة البينية لدول مجلس التعاون :

يعود انخفاض مستوى التجارة البينية لدول مجلس التعاون عند مقارنتها بالتجارة مع بقية العالم إلى عدة أسباب أبرزها وجود بعض المعوقات التي أدت إلى تأجيل بدء تطبيق اتفاقية الاتحاد الجمركي حتى نهاية 2007 بدلا عن نهاية عام 2005، وتتلخص هذه المعوقات التي أوردتها الورقة المقدمة من الأمانة العامة لاتحاد غرف مجلس التعاون في الجوانب التالية[1] :

[1] ـ **الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون، معوقات ا لتجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليج العربية، ورقة عمل مقدمة إلى** ندوة معوقات التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون، الفجيرة، دولة الإمارات العربية المتحدة، **20ـ21 مارس 2007** .

- فرض رسوم جمركية إضافية من بعض دول مجلس التعاون على بعض المنتجات الخليجية .
- إعادة تثمين البضائع التي يكون مقصدها أي من دول المجلس .
- إعادة قيم متدنية لتسعير بعض السلع المستوردة في بعض المنافذ الجمركية، مما يؤدي إلى اختلاف أسعار نفس السلع في منافذ أخرى .
- أن بعض الدول تفرض رسوم مرور على بعض السلع المنقولة عبر البر بالإضافة إلى الرسوم الجمركية المحصلة عند المنفذ الجمركي .
- كذلك هناك بعض العوائق الإدارية غير الكمية التي تحد من حركة التجارة بين دول مجلس التعاون ومن أبرزها اختلاف المواصفات القياسية للسلع المستوردة مما يؤدي أحيانا إلى عدم السماح للسلع التي ليس لها مواصفات موحد من الوصول إلى بعض دول مجلس التعاون .
- عدم التزام بعض دول مجلس التعاون بالمواصفات الخليجية الموحدة، واشتراط إرفاق شهادة الجودة الوطنية، بالإضافة . أحيانا إلى عدم قبول الشهادات الصادرة من الدول الأخرى .
- مطالبة بعض السلطات بدول مجلس التعاون إرفاق شهادة تسجيل صناعي مع أي منتج جديد للشركات المصدرة، وكذلك الأمر بالنسبة للمصانع الجديدة حتى يمكنها الحصول على الإعفاء الجمركي .
- أن بعض السلطات بدول مجلس التعاون لازالت تطالب المصدرين بإرفاق شهادة المنشأ
- إن بعض المصدرين يضطرون إلى استقدام فاحصين للحصول على شهادة الجودة في الدولة المصدر إليها بدول مجلس التعاون .
- ارتفاع رسوم التامين على البضائع بين دول مجلس التعاون، وكذلك ارتفاع تكلفة تمويل التصدير إلى دول مجلس التعاون، بالإضافة إلى التشدد في إجراءات الائتمان في معظم هذه الدول .فكما هو متعارف عليه ا ن أي نوع من المعوقات سواء الكمية أو الإدارية أمام حركة التجارة تقلل من مستوى التبادل التجاري، وذلك باعتبار إن العوائق الكمية المتمثلة في الرسوم التمييزية تزيد من تكلفة البضائع، ومن ثم ارتفاع أسعارها ومن ثم تحد من قدرتها التنافسية في السوق، الأمر الذي يقلل من حجم ومستوى تدفق الواردات البينية بين الدول الأعضاء بالتكتل الاقتصادي، أما بالنسبة للعوائق الإدارية فإنها تقلل من وصول السلع إلى الأسواق المستهدفة كما قد تؤدي إلى تحمل تكاليف إضافية لاستيفاء بعض المتطلبات الإدارية .

مثال : رسوم الاستعانة بخبراء الفحص لاستيفاء المواصفات القياسية، كما اشرنا سابقا، وقد أثبتت التجارب سواء بالنسبة لدول مجلس التعاون خلال سنوات تطبيق اتفاقية المنطقة الحرة في الثمانينات إن تخفيف الأعباء والتكاليف يساهم في تدفق السلع والخدمات عبر دول مجلس التعاون، كما هو الحال بالسبة لتجارب

التكتلات الاقتصادية الأخرى، الأمر الذي يدعم من دور التجارة البينية بين الدول الأعضاء في تعزيز التكامل الاقتصادي، كذلك فان إزالة مثل هذه المعوقات يساعد المنتجين على التنافس لتنوع منتجاتهم وتقديم منتجات جديدة تستفيد من المزايا النسبية التي يحققها خفض تكاليف الإنتاج والتسويق، وبما يساهم في زيادة مستوى التدفق السلعي داخل دول مجلس التعاون، خاصة في ظل بروز صناعات تقنية متطورة، يتوفر لدول مجلس التعاون الميزة النسبية في إنتاجها وذلك باعتبار أن البتر وكيماويا تتمثل المدخل الأساسي لكثير من منتجات هذه التقنية .

خلاصة:

بدأت الجهود لقيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع مؤتمر القمة العربي الحادي عشر عام 1980م، وفي القمة الخليجية التي عقدت في ماي1981م تم إقرار النظام الأساسي لمجلس التعاون، الذي بعد قيامه عمل على تحقيق مجموعة من الأهداف تركزت في مجملها على تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دول المجلس نظرا للتحديات التي تواجهها هذه المنطقة، حيث تتميز اقتصاديات دول مجلس التعاون بسيادة القطاع النفطي والعمالة الأجنبية وتسرب رؤوس الأموال الوطنية ومحدودية الاستثمارات، بالإضافة إلى الانكشاف الخارجي هذا دون أن ننسى التحديات الخارجية الآتية من علاقات مجلس التعاون مع الدول الكبرى والتكتلات الإقليمية، ولهذه الأسباب وغيرها سعت دول مجلس التعاون لدفع مسار تكاملها باعتباره ضرورة حتمية فرسمت طريقها نحو التكامل الاقتصادي بالاستناد إلى اتفاقية الوحدة الاقتصادية والتي حددت إشكال هذا التكامل من خلال إنشاء منطقة حرة للتجارة، الاتحاد الجمركي، السوق الخليجية المشتركة والاتحاد النقدي بالإضافة إلى تنسيق السياسات الاقتصادية فيما بين دول مجلس التعاون، كما عملت التجارة البينية لدول مجلس التعاون على أن تساهم في تدعيم جهود دول مجلس التعاون نحو تحقيق التكامل الاقتصادي، لكن المساهمة تبقى ضعيفة في ظل العراقيل التي تعترضها .

يملك الوطن العربي من المؤهلات والمقومات التي تجعله قادرا على بناء كتلة اقتصادية متماسكة رغم تدني مستوى أداء اقتصادياته على الساحة الدولية ، ولذلك راحت الدول العربية تبذل جهودا وتجري محاولات منذ أمد بعيد لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي .

إن المجهـ ـدات التي قامت بها الدول العربية لتشجيع التجارة العربية البينية شهدت تطورا إيجابيا خلال السنوات الأخيرة، لكنها تبقى بعيدة عن تحقيقها للتكامل، ويعود ذلك إلى وجود تحديات صعبة أمام ما يحدث في العالم تكتلات، ولمواجهتها لتلك التحديات وجب عليها توحيد جهودها وتنسيق مواقفها وتعزيز تعاونها الإقليمي، وهذا بإيجاد مبادرة جديدة لخلق تكامل اقتصادي عربي.

على الدول العربية أن تعي دروس الماضي وتجارب الدول التي سبقتها في مشروعات الوحدة والتكاملات الاقتصادية العملاقة، والتي أثبتت نجاحا متميزا ومكاسب تعجز الدول وهي منفردة على تحقيقها. يبقى التكامل الاقتصادي العربي ضرورة في ظل الأوضاع الراهنة حتى تتمكن الدول العربية من تحسين أداء اقتصادياتها ، ولعل النموذج الجدير بالاهتمام والاقتداء به من طرف الدول العربية هو التجربة التي خاضتها دول مجلس التعاون الخليجي،إذ عملت التجارة البينية لدول مجلس التعاون في تدعيم جهودها نحو تحقيق التكامل الاقتصادي ، لكن المساهمة تبقى ضعيفة في ظل العراقيل التي تعترضها ، رغم ذلك استطاعت دول مجلس التعاون أن تحقق الكثير من الانجازات في مسار تكاملها وتمضي به قدما نحو الوحدة التكاملية .

- **النتائج :**

من خلال دراستنا لهذا البحث توصلنا إلى النتائج التالية :

1- إن بناء تكامل اقتصادي عربي باستطاعته مواجهة التحديات التي تواجهها الدول العربية يحتاج إلى مزيد من الجهود المدروسة سواء من قبل الهيئات والمؤسسات الإقليمية العربية أو من قبل الدول العربية منفردة .

2- لم تحقق محاولات التكامل الاقتصادي العربي نجاحا ، والأسباب في ذلك عديدة منها مشكلة الإرادة السياسية ، الاختلالات في الهياكل الاقتصادية ،إضافة إلى عدم انسجام السياسات الاقتصادية والتجارية،

وهناك مسالة يعدها الكثير من الاقتصاديين احد أسباب تدني مستوى التجارة العربية البينية وهي مسالة التشابه والتماثل بين اقتصاديات الدول العربية ، **وهو ما يثبت الفرضية الأولى** .

3- إن المواجهة المشتركة من قبل الدول العربية مجتمعة في إطار تكتل إقليمي عربي موحد لكافة الآثار السلبية يشكل أفضل المداخل للمواجه ، ويؤدي دور الحاجز الذي يمتص الصدمات التي تتعرض لها الدول العربية جراء تحرير تجارتها الخارجية ، ليس هذا فحسب بل سيكون التكامل العربي المدخل الأقل تكلفة سواء على مستوى الدول مجتمعة أو على مستوى كل دولة على حدة .

4- ازداد حجم التجارة العربية البينية بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي، ولكن نسبة التجارة العربية البينية إلى التجارة الخارجية لم تزداد عن 10% في أحسن الأحوال.

5- يعد المدخل التجاري للتكامل مناسبا للاقتصاديات التي قطعت شوطا في بناء القاعدة الإنتاجية المحركة للتبادل التجاري ، ولذلك لم يكن لهذا المدخل في الإقليم العربي فاعلية في تحيق التكامل الاقتصادي العربي إذا لم يرتفع حجم القاعدة الإنتاجية للدول العربية ، ولذا فان محاكاة الدول العربية لهذا النموذج الذي طبقته الدول المتقدمة يعد خطأ يجب تداركه بالشروع في تكامل إنتاجي موازي وتنمية تكاملية مكملة تقوم على توسيع القاعدة الإنتاجية وتعميقها ، **وهو ما ينفي الفرضية الثانية** .

6- بدا مشروع التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي يؤتي ثماره ، فقد بدا أداء بعض القطاعات في التحسن نتيجة تبني سياسات مشتركة واستراتيجيات تعاون مشترك ، وهو ما يعتبر استعدادا حقيقيا لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية وتقوية المواقف التفاوضية وتحسين مستوى القدرة التنافسية للمؤسسات المحلية، مما سيجعل واقع تلك التحديات اقل بكثير مما لو بقيت تلك الدول متفرقة ومتشتتة .

7- قطعت دول مجلس التعاون الخليجي خطوات في مسار تكاملها لاقتصادي رغم تماثل اقتصادياتها، والسبب يرجع إلى تقاربها الجغرافي والتدرج المعتمد في تنسيق السياسات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي بكل أشكاله، وليس التسرع في خطوات التكامل الاقتصادي مع وجود الإرادة السياسية القوية والمذللة لكل المعوقات والصعوبات، **وهو ما يثبت الفرضية الثالثة** .

8- إن زات التي حققتها دول مجلس التعاون الخليجي في مسيرتها التكاملية رغم أهميتها إلا أنها تبقى غير كافية، ولذا فهي مطالبة بان تجعل من تلك المنجزات بداية انطلاقة شاملة ومستمرة نحو التغيير والتجدد .

- **التوصيات :**

بعد الدراسة التي قمنا بها والنتائج المتوصل إليها نقترح مجموعة من التوصيات ندرجها فيما يلي:

1- إن إخفاق المسيرة التكاملية للدول العربية كانت بسبب جملة من العوامل الداخلية والخارجية، من أهمها تزايد النزعة القطرية والتشبث بالسيادة وغياب الديمقراطية، إضافة إلى تقلب الحياة السياسية العربية وتنافس الاقتصاديات العربية فيما بينها، لذلك نقترح وضع المصالح الفردية جانبا ورسم خطة شاملة ومتكاملة مستغلين بذلك مزايا كل بلد في تغطية ضعف البلدان الأخرى.

2- الإسراع بإقرار قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية من اجل تحقيق نتائج اكبر للتجارة العربية البينية .

3- محاولة التغلب على معوقات التصدير في الدول العربية بدعم جهود التدريب والتطوير داخل الصناعات التصديرية، ومد المؤسسات الصناعية بالمعلومات اللازمة عن متطلبات الأسواق الخارجية، بالإضافة إلى دعم الإنفاق الحكومي في مجال البنية الأساسية اللازمة لإقامة المشروعات المخصصة للتصدير.

4- إعادة النظر في الاتفاقات التي تعقدها بعض الدول العربية مع دول أجنبية في إطار علاقات تعاون وشراكة، وتقدير المكاسب الحقيقية المحتملة منها والنتائج السلبية المترتبة عنها، والسبب أن قوى التوازن مختلفة بين الطرف العربي والأطراف الأخرى، فالأولى تنظيم الصف الداخلي العربي أفضل من التوسع في علاقات خارجية قد تكون على حساب التكامل البيني العربي .

5- تنسيق التشريعات والإجراءات الوطنية الخاصة بالاستثمار في أي دولة عربية من طرف المواطنين العرب والشركات العربية، مع ضرورة التعريف بفرص الاستثمار المتاحة عن طريق إنشاء شبكة معلومات موحدة .

6- لإسراع في وضع إستراتجية فعالة وتهيئة المناخ المناسب لجلب الأموال العربية من خارج الدول العربية لاستثمارها في الداخل ، وكذا تشجيع عودة الكفاءات العربية المهاجرة .

7- رغم كل الإخفاقات التي تعترض جهود الوحدة العربية، إلا أن دول مجلس التعاون الخليجي لا يسعها إغفال المحيط العربي ومحاولات إحياء وانتعاش جهود التكامل بين دوله.

8- على دول مجلس التعاون الخليجي أن تعمل على تنويع الهياكل الإنتاجية للصناعات التحويلية بما يقلل من حساسيتها للمستجدات والمتغيرات الخارجية.

- **آفاق البحث :**

رغم طرحنا لكل عناصر الخطة المرسومة لهذا البحث، إلا انه تبقى بعض النقاط غامضة يمكن أن تعالج في بحوث جديدة لكي تفتح أبواب وآفاق للبحث العلمي ، ويمكن أن نذكر على سبيل المثال بعض الإشكاليات التي نراها جديرة بأن تكون لأبحاث مستقبلية :

1- دور المشروعات العربية المشتركة في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي .

2- دور القطاع الخاص في تدعيم مسار التكامل الاقتصاد العربي .

3- دور التجارة داخل الصناعة في رفع تنافسية الاقتصاديات العربية .

4- دور سياسة إحلال الواردات إقليميا في التنمية وتفعيل التجارة العربية ـ العربية .

أ. المراجع باللغة العربية:

أولا : الكتب :

1. إبراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، مشروع المستقبليات العربية البديلة، آليات التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989.
2. احمد عارف العساف ، محمود حسين الوادي، اقتصاديات الوطن العربي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
3. إسماعيل العربي، التكتل والاندماج بين الدول المتطورة،ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيعالجزائر،1981.
4. لاشعل عبد الله، الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي ، مكتبة الملك عبد العزيز العامة الرياض ، 1983 .
5. إكرام عبد الرحيم،التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي . العولمة والتكتلات الإقليمية البديلةط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002.
6. أمال عبد الرحمان زيدان، تنمية الطلب المتبادل بين الدول العربية في ظل أحكام المنظمة العالمية للتجارة دار شتات للنشر المحلة الكبرى، بدون ذكر مكان النشر، 2008.
7. حازم الببلاوي، الاقتصاد العربي في عصر العولمة، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ابوظبي، 2003.
8. حلمي رجب يحي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية رؤية مستقبلية، دراسة قانونية سياسية اقتصاديةمكتبة دارا لعربة، الكويت، 1983.
9. حميد رشيد عبد الوهاب، الدور التكاملي للمشروعات العربية المشتركة الطموحات والأداء، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، القاهرة، 1985.
10. دون اسم الناشر ، التجارة والاستثمار والتنمية في الشرق الأوسط وأفريقيا ، تقدير البنك الدولي ، الطبعة العربية ، دار الساقي ، بيروت ، 2004 .
11. سامي عفيفي حاتم،التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم ،ط2،ج2،الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة ،1994.
12. سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة،2004.

13. سمير أمين، فرانسواوتار، مناهضة العولمة، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004.
14. شفيق علي ، مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقاتالدولية ، دار النهضة العربية للنشر ، بيروت لبنان ، 1989 .
15. شقير محمد لبيب، الوحدة الاقتصادية العربية، تجاربها وتوقعاتها، ج1، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 1986.
16. شقير محمد لبيب، الوحدة الاقتصادية العربية، تجاربها وتوقعاتها، ج2، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 1986.
17. صفوت عبد السلام عوض الله، تقويم تجربة التكامل لدول مجلس التعاون الخليجي، دار النهضة العربية،القاهرة، 2005.
18. صلاح الدين السيسي، الشركات المتعددة الجنسيات وحكم العالم، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2003.
19. صلاح الين حسن السيسي، الاتحاد الأوروبي والعملة الموحدة "اليورو"، السوق العربية المشتركة الواقع والطموح، مكتبة الأسرة، دون ذكر مكان النشر، 2003.
20. عبد الحميد برا هيمي، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983.
21. عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
22. عبد المطلب عبد الحميد ، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر ط1 ، مجموعة النيل العربية ، مصر ، 2003 .
23. عبد الهادي عبد القادر سويفي، قراءات في اقتصاديات الوطن العربي، ط2، بدون ذكر دار النشر ومكان النشر، 2007/2006.
24. علي خليفة الكواري، مجتمعات على مفترق طرق تأثيرات المصاحبة للنفط في مجتمعات شرق الجزيرة العربية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.
25. عماد للبثي،بعد نصف قرن، التكامل الاقتصادي العربي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.
26. فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية،ط1، مؤسسة الوراق، الأردن، 2001.
27. كامل بكري، التكامل الاقتصادي، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية،1984.

28. مانع جمال عبد الناصر ، التنظيم الدولي ، النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة ، ط1 دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2007 .

29. نوب محمد ، التنظيم الدولي ، النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة ، ط8 ، دار الحلبي الحقوقية ، لبنان ، 2006 .

30. محسن الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة،ط1، منشورات الحلبي الحقوقية ،بيروت،2011.

31. محسن عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998.

32. محمد جمال مظلوم، تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد، ط2، مركز الدراسات العربي . الاروبي، بيروت، 1997.

33. محمد سيد عابد،التجارة الدولية ،مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999 .

34. محمد عفر عبد المنعم، احمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية1999.

35. محمد علي مقلد، قضايا حضارية عربية معاصرة، ط1، دار المنهل اللبنانية للطباعة والنشر، بدون ذكر مكان النشر،2003.

36. محمد محمود الإمام، العمل الاقتصادي العربي المشترك، أبعاده وتطوره، معهد البحوث والدراسات العربيةالقاهرة، 2002.

37. محمد محمود يوسف ، الإدارة الإستراتيجية لتكاليف النقل ودورها في تنمية حركة التجارة العربية البينية المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر ، 2003 .

38. محمد هشام خواجكية، التكتلات الاقتصادية الدولية، مديرية المطبوعات الجامعية، حلب، 1972.

39. محمود الحمصي، خطط التنمية العربية واتجا اتها التكاملية والتنا فرية، مركز دراسات الوحدة العربيةبيروت،1980.

40. موريس شيف ول، ألن وينترز، التكامل الإقليمي والتنمية، ترجمة: كوميت للتصميم الفني، مركز معلومات قراءة الشرق الأوسط، القاهرة، 2003.

41. نزيه عبد المقصود محمد مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

ثانيا : الملتقيات والندوات والتظاهرات العلمية:

42. احمد باشي ، مقومات التكامل الاقتصادي العربي ومعوقاته ، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية . الأوروبية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 9.8 ماي 2004 .
43. الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون ، معوقات التجارة البينية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة معوقات التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليج العربية ، الفجيرة ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، 21.20 مارس 2007 .
44. بشير بن عيسى ، مقومات التكامل الاقتصادي العربي ومعوقاته ، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية . الأوروبية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 9.8 ماي 2004 .
45. بلعور سليمان ، التحديات التي يواجهها تكتل مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات ، جامعة الوادي ، 27.26 فيفري 2012 .
46. جمال عمورة ، معوقات ومقومات التكامل الاقتصادي العربي مع عرض تجربة الاتحاد الأوروبي كتجربة رائدة في مجال التكامل الاقتصادي ، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات جامعة الوادي ، 27.26 فيفري 2012 .
47. خالد سعد زغلول حلمي ، منظمة التجارة العالمية وأثرها على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي مداخلة ضمن المؤتمر بعنوان الجوانب القانونية الاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، بتنظيم كلية الشريعة والقانون وغرفة تجارة وصناعة دبي ، ط1 ، الجلد3 ، 11.9 ماي 2004 .
48. رحماني موسى ، التكامل العربي بين خيار التخصص أو الاندماج ، الندوة العلمية الدولية حول التكامل العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية . الأوروبية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 8. 9 ماي 2004 .
49. زايد مراد ، التكامل الاقتصادي العربي . العربي لمواجهة التحديات في ظل المتغيرات العالمية ، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات ،جامعة الوادي ، 27.26 فيفري 2012 .

50. سامية جدو ، التكامل الاقتصادي العربي ومعوقاته ، الندوة العلمية الدولية حول التكامل العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية . الأوروبية ، كلية العلوم الاقتصادي وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 9.8 ماي 2004 .

51. طلال زغبة ، عباس فرحات ، السوق العربية المشتركة كخيار استراتيجي للتغلب على معوقات التجارة العربية البينية في عصر التكتلات الاقتصادية ، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات ، جامعة الوادي ، 27.26 فيفري 2012 .

52. عبد الناصر الزيوي ، نموذج لتكتل اقتصادي عربي ، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي الأردن ، 22.20 سبتمبر 2004 .

53. علي اشتيان المدادحة ، المناطق الحرة المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي ، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي ، الأردن ، 22.20 سبتمبر 2004 .

54. فارس كريم بريهي ، تفعيل التعاون الاقتصادي العربي ضرورة حتمية في ظل الترتيبات التجارية الدولية المؤتمر العلمي الأول حول اقتصاديات الأعمال في ظل عالم متغير ، جامعة العلوم التطبيقية الأهلية عمان 22- 24 جويلية 2003 .

55. فتيحة ونوغي ، فريدة لرقط ، التكامل الاقتصادي العربي بين المقومات والمعوقات ، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية . الأوروبية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 9.8 ماي 2004 .

56. محمد العمادي ، الأمن الغذائي والتعاون العربي ، المؤتمر الفني الخامس لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب الكويت ، 30.27 نوفمبر 1982 .

57. محمد بني هاني ، أسباب تعثر محاولات التكامل الاقتصادي العربي ، من مداولات ومناقشات ندوة مشكلات التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، التي انعقدت يومي 5.4 تشرين الثاني عام 1980 بمكتب ارتباط جامعة اليرموك في عمان ، الأردن ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1983 .

58. محمد عبد الرشيد علي ، العوامل الرئيسية المحددة لنمو التجارة العربية البينية ، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي ، الأردن ، 22.20 سبتمبر 2004 .

59. نسيمه أوكيل ، رشيد بوكساني ، دور التكامل الاقتصادي العربي في تجاوز التحديات التي تواجه الدول العربية عند الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، الملتقى الدولي الثاني للتكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق ، جامعة الأغواط ، 19.17 أفريل 2007 .

ثالثا : مذكرات الماجستير وأطروحات الدكتوراه:

60. احمد حسن محمد ، مستقبل التعاون الاقتصادي العربي في مواجهة المتغيرات الاقتصادية العالمية والإقليمية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، 2000 .

61. اشرف إبراهيم عطية ، التكامل الاقتصادي الدولي والتنمية الاقتصادية ، دراسة نظرية وتطبيقية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، 2001 .

62. بلعور سليمان ، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة . دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2009/2008 .

63. بوزيدي قدور ، التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 1989 .

64. حداد محمد ، العولمة وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية مع الإشارة إلى حالتي الجزائر ومصر رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2004 .

65. خالد محمد خليل منزلاوي ، التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي أهميتها وتطورها والعناصر المؤثرة عليها ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الملك عبد العزيز بجدة ، 2002 .

66. خليفة مراد ، التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية تجارب وتحديات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2006 .

67. صباح شنايت ، آليات ووسائل التكامل الاقتصادي في أوربا والوطن العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 1999 .

68. عبد الوهاب رميدي ، واقع الدول العربية في ظل التكتلات الاقتصادية الراهنة ، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الجزائر ، 2001 .

69. محمد عباس محرزي ، نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2005 .

رابعا : المجلات والدوريات:

70. جمال بالخياط ، عباس بالفاطمي ، تحديات الاندماج الخليجي ، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا ، جامعة باتنة ، العدد5 ، سنة النشر غير مذكورة .

71. حماد مجدي ، المنظمات الإقليمية ومسالة الوحدة ، مجلة المستقبل العربي ، السنة11، العدد121 ، مارس 1989

72. الحمصي محمود ، دور القطاع العام والقطاع الخاص في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، مجلة المستقبل العربي ، السنة13 ، العدد142 ، ديسمبر1990 .

73. عبد الرحمان صبري ، منطقة التجارة العربية بين الواقع والطموح ، سلسلة رسائل البنك الصناعي 66 بنك الكويت الصناعي ، سبتمبر 2001 .

74. عبد الرزاق فارس الفارس ، مستقبل التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون في ظل التحديات المعاصرة ، مجلة التعاون ، العدد60 ، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ديسمبر 2004 .

75. عبد الصاحب علوان ، التجمعات الإقليمية العربية وتحديات التنمية والأمن القومي الغذائي ، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي ، بيروت ، العدد 132 ، فيفري 1990 .

76. د المجيد قدي ، الأزمة الاقتصادية العالمية ووا دول العالم الثالث ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية ، جامعة الجزائر ، الجزء35، رقم2 ، 1997 .

77. عبد المنعم السيد علي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، المستقبل العربي ، بيروت ، العدد 138 ، أوت 1990 .

78. عردوكي يحي ، السوق العربية المشتركة ، منشورات وزارت الثقافة ، دمشق ، 1970 .

79. عطية حسين أفندي عطية ، مجلس التعاون وظاهرة التكامل الدول ، مجلة مجلس التعاون ، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، سنة4 ، العدد13 ، 1989 .

80. العياري الشاذلي التكامل الاقتصادي العربي بين عقدين ، القطاع الخاص ومستقبل التعاون العربي المشترك ، منتدى الفكر العربي ، عمان ، ماي 1996 .

81. مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ط1 ، لندن ، 2002 .

82. مصطفى الفيلالي ، أفاق اتحاد المغرب العري ، مركز دراسات الوحدة العربية ، المستقبل العربي بيروت العدد 134 ، أفريل 1990 .

83. مقراني الهاشمي ، التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة قسنطينة العدد11 ، 1999 .

84. مولة عبد الله ، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، الامتحان الأخير لتجاوز العصبيات ، مجلة المستقبل العربي ، العدد262 ، ديسمبر 2000 .

85. عبد الغني أبو الفتوح ، تصور مستقبلي لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي ، الإدارة العامة ، المجلد 42 ، العدد الأول ، معهد الإدارة العامة بالرياض ، افريل 2002

خامسا: التقارير و نشريات المؤسسات :

86. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2005 .

87. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2007 .

88. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2010 .

89. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، التجارة الخارجي للدول العربية ، 2011 .

90. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، التطورات الاقتصادية الدولية ، 2005 .

91. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية ، 2011 .

92. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية ، 2005 .

93. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية ، 2006 .

94. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، القطاع الزراعي ، 2005 .

95. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، القطاع الزراعي ، 2009 .

96. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، القطاع الزراعي ، 2010

97. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، القطاع الزراعي ، 2010 .

98. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، القطاع الزراعي 2011 .

99. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، القطاع الصناعي ، 2011 .

100. دراسة الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، ضمن الدورة الخامسة والتسعون الاستثنائية لمجلس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة .

101. القرير الاقتصادي العربي الموحد ، موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف ، 2011

102. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، مناخ الاستثمار في الدول العربية ، الكويت ، 2009 .

103. مجلس التعاون لدول الخليج العربية . الأمانة العامة، النشرة الإحصائية، 2005.

ب. المراجع باللغة الأجنبية :

104. Abdullah al-anzz "the gulf cooperation council : reasonsandchal-lenges : corical and analytic study phid dissertation usa faculty of Claremont graduate school 1986.

105. Amy hen derson : the trad to aab economic integration can we clear the hurdles? Jordutimes ,tusday , march 27 ,2001.

106. Erik Peterson the gulf cooperation : search for unty in dynamic region westriew special studies on the midal east bouldesclo : westriew press .

سادسا:المراجع الالكترونية:

107. دراسة حول التجارة العربية البينية المعوقات ومقومات النجاح ، متاح على الموقع :

www.tpegyet .gov.ega / restudies' / deltegaraebea .pdf

108. طالب عوض ، عامر باكير ، التجارة العربية البينية الواقع والآفاق المستقبلية ، متاح على الموقع :

www. Cba.edu.ku./wtou/download/couf3/talib.pdf

سابعا : المواد والأحكام :

109.جامعة الدول العربية إر المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1317د ، ع 59 بتاريخ 1997/2/19 بإعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

المحتويات	
الإهداء	IV
كلمة شكر	V
الملخص	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الإشكال البيانية	X
مقدمة	أ – هـ
الفصل الأول :التكامل الاقتصادي العربي	1- 30
تمهيد	2
المبحث الأول : مفاهيم التكامل الاقتصادي العربي	3
المطلب الأول : مفهوم التكامل الاقتصادي ومراحله	3
المطلب الثاني : أهداف التكامل الاقتصادي العربي	6
المبحث الثاني : مسار ومحاولات التكامل الاقتصادي العربي وشروط نجاحه	9
المطلب الأول : مسار التكامل الاقتصادي العربي	9
المطلب الثاني : شروط نجاح التكامل الاقتصادي العربي	12
المطلب الثالث : محاولات التكامل العربي الاقليمي الجزئي	16
المطلب الرابع : شروط نجاح التكامل الاقتصادي العربي	20
المبحث الثالث : مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي	23
المطلب الأول : مقومات التكامل الاقتصادي العربي	23
المطلب الثاني : معوقات التكامل الاقتصادي العربي	25
خلاصة الفصل الأول :	30
الفصل الثاني : الإطار العام للتجارة العربية البينية	31- 69
تمهيد :	32
المبحث الأول : مدخل عام حول العلاقات الاقتصادية العربية	33
المطلب الأول : نظرة عن الاقتصاديات العربية	33
المطلب الثاني : وضع القطاعات الاقتصادية للدول العربية	37
المبحث الثاني : واقع التجارة العربية وآلية تنميتها	43
المطلب الأول : التجارة العربية الخارجية	43

المطلب الثاني : التجارة العربية البينية	50
المطلب الثالث : آلية تنمية التجارة العربية البينية	53
المبحث الثالث : مشاكل ومعوقات التجارة العربية البينية	55
المطلب الأول : الأسباب السياسية	55
المطلب الثاني : الأسباب الاقتصادية	56
المبحث الرابع : دور التجارة العربية البينية في دعم التكامل الاقتصادي العربي	60
المطلب الأول : الدوافع والأسباب الحقيقية لتطوير التجارة العربية البينية	60
المطلب الثاني : العوامل المساعدة على تنمية التجارة العربية البينية	63
المطلب الثالث : ضرورة استكمال مراحل التكامل الاقتصادي العربي	65
خلاصة الفصل الثاني :	69
الفصل الثالث : دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي	101 -70
تمهيد :	71
المبحث الأول :دول مجلس التعاون الخليجي : التأسيس . الأهداف . البنيان الاقتصادي	72
المطلب الأول : مجلس التعاون : تأسيس المجلس و أهدافه	72
المطلب الثاني : أجهزة مجلس التعاون	74
المطلب الثالث : بنيان الاقتصادي لمجلس التعاون : المساحة والسكان والناتج المحلي الإجمالي	75
المبحث الثاني : مسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون والتحديات الراهنة	78
المطلب الأول : مسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون	78
المطلب الثاني : تحديات التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون	83
المبحث الثالث : دور التجارة البينية في تعزيز التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون ومعوقاتها 94	94
المطلب الأول : التجارة البينية لدول مجلس التعاون	94
المطلب الثاني : دور التجارة البينية في تدعيم التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون	97
المطلب الثالث : معوقات التجارة البينية لدول مجلس التعاون	98
خلاصة الفصل	101
الخاتمة	102
قائمة المراجع	106
الملاحق	116
الفهرس	125